



((تأثير جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية))

بحث تحليلي لعينة من الوحدات الاقتصادية المساهمة والمدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية للفترة من 2010-2014

رسالة تقدم بها الطالب

علي خلف كاطح

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في المحاسبة

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

حيدر علي جراد المسعودي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الحج (٢١)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((تأثير جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية)) التي قدمها (علي خلف كاطع) جرى بإشرافي - في كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وهي من متطلبات نيل شهادة ماجستير علوم في المحاسبة..

الاسم: أ.م.د. حيدر علي جراد المسعودي

المشرف

التاريخ: / / 2016

توصية رئيس قسم المحاسبة

بناءً على توصية الأستاذ المشرف أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

الاسم: م.د. أسعد محمد علي العواد

رئيس قسم المحاسبة

التاريخ: / / 2016

اقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة واعضاءها نشهد أننا اطعنا على الرسالة الموسومة بـ ((تأثير جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية)) التي قدمها الطالب ((علي خلف كاطع))، وقد ناقشناه في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وهي جديرة بالقبول لنيل شهادة ماجستير علوم في المحاسبة، بتقدير (جيد جداً) .

الاسم: أ.م.د. ستار جابر خلاوي الحجامي
جامعة واسط – كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

الاسم: أ.م.د. محمد حلو داوود الخرسان
الجامعة التقنية الجنوبية- الكلية التقنية/ذي قار
عضواً

الاسم: أ.د. طلال محمد علي الججاوي
جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد
رئيس اللجنة

الاسم: أ.م.د. حيدر علي جراد المسعودي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس الكلية

أصادق على ماجاء في قرار لجنة المناقشة.

الاسم: أ.د. عواد كاظم شعلان
التاريخ: / / 2016
عميد كلية الادارة والاقتصاد

الإهداء

إلى شهداء الحشد الشعبي والقوات الأمنية بصنوفها كافة... لولاكم لما وصلنا هنا

يا من أحمل اسميكما بكل فخر

يا من أفتقدكما منذ الصغر

يا من يرتعش قلبي لذكركما

أهدي لروحيكما هذا الجهد (أبي وأمي)

إلى سندي وقوتي

إلى من آثروني على أنفسهم

زوجتي الغالية وأولادي (حسين ، حسن، روان)

الشكر والامتنان

لابد لي - وأنا أخطو خطواتي الأخيرة لإكمال دراسة الماجستير - من وقفة أعود بها إلى أعوام مضت، قضيتها أتنقل بين ثلاث جامعات (الجامعة التقنية الجنوبية، وجامعة القادسية، وجامعة كربلاء)، لأتذكر ذكريات جميلة قضيتها مع أساتذتي الكرام المحترمين الذين قدموا لطلبتهم الكثير، باذلين جهودهم ووقتهم الثمين. لبناء جيل يمهد الطريق لغد تُبعث فيه الأمة من جديد ...

وقبل أن أمضي قدماً أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والمحبة إلى من حملوا رسالة العلم في الحياة ... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة... إلى جميع أساتذتي الأفاضل.... واستشهد بالقول:

" كن عالماً .. فإن لم تستطع فكن متعلماً .. فإن لم تستطع فأحب العلماء "

وأخص بالشكر والامتنان:

أساتذة المعهد التقني في الناصرية، وأساتذة جامعة القادسية في كلية الإدارة والاقتصاد . قسم المحاسبة، وأساتذة جامعة كربلاء في كلية الإدارة والاقتصاد . قسم المحاسبة.

وأتوجه بخالص الشكر والامتنان والتقدير لمن كان لي أختاً كبيراً، قبل أن يكون مشرفاً أستاذي ومشرفي " الاستاذ المساعد الدكتور: حيدر علي جراد المسعودي" الذي تحملني كثيراً وأمدني بملاحظاته وخبرته ليخرج البحث بالشكل اللائق كمادة علمية نسأل الله التوفيق في مسعانا...

ولا يفوتني أن أتقدم بشكري وأمتناني إلى لجنة المناقشة التي تجشمت العناء للحضور وقبولها مناقشة بحثي في رحاب جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، والشكر موصول إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد متمثلة بشخص أ.د. عواد كاظم شعلان والمعاون العلمي أ.م.د. حيدر يونس الموسوي والسيد رئيس قسم المحاسبة م.د. أسعد محمد علي العواد.

كما أخص بالشكر والامتنان جميع زملاء الدراسة أختي وأخوتي في دراسة الماجستير والذين كانوا لي سنداً ودافعاً ...

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى كل من ساعدني وقدم لي العون ومد لي يد المساعدة لغرض اتمام هذا البحث.

محتويات البحث : زيادة 12 على رقم المحتوى لأغراض التقييم

الصفحة	البيان
	الآية القرآنية
	إقرار المشرف
	إقرار الخبير اللغوي
	إقرار المقوم العلمي
	إقرار لجنة المناقشة
أ	الإهداء
ب	الشكر والامتنان
د	قائمة الجداول
هـ	قائمة الاشكال
ز	قائمة الملاحق
و	قائمة المختصرات
ح	المستخلص
1	المقدمة
	الفصل الأول : منهجية البحث والأبحاث السابقة
3	المبحث الأول: منهجية البحث
7	المبحث الثاني: الأبحاث السابقة
	الفصل الثاني: مفهوم وأطار إلتزامات الوحدة الاقتصادية
14	المبحث الأول: مفهوم الإلتزامات وأنواعها
30	المبحث الثاني: الإلتزامات المحتملة وأنواعها
39	المبحث الثالث: التعبير المحاسبي عن الإلتزامات المحتملة
	الفصل الثالث: الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة على وفق المعايير الدولية
46	المبحث الأول: الإبلاغ المالي وعلاقته بالقيمة السوقية
58	المبحث الثاني: أسس الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة
67	المبحث الثالث: جودة الإبلاغ المالي
	الفصل الرابع: قياس جود الإبلاغ المالي وتأثيره في قيمة الوحدة الاقتصادية
75	المبحث الأول: قياس جودة الإبلاغ المالي
108	المبحث الثاني : الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في القوائم المالية
118	المبحث الثالث : تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية
	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
130	المبحث الأول: الاستنتاجات
132	المبحث الثاني: التوصيات
134	المصادر والمراجع

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الجدول
6	عينة البحث	(1-1)
22	تصنيف الإلتزامات قصيرة الأجل على وفق طبيعتها الائتمانية	(1-2)
35	الإلتزامات المحتملة وعلاقتها ببيئة الأعمال	(2-2)
44	المتطلبات التشريعية للكشف عن الإلتزامات المالية	(3-2)
45	تعريف الإلتزامات المحتملة وفق المعايير الصادرة	(5-2)
60	متطلبات الإقرار بالإلتزامات المحتملة	(1-3)
63	أسس قياس الإلتزامات	(2-3)
76	عينة البحث	(1-4)
82	التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية	(2-4)
83	التغير في المدينون للسنة الحالية	(3-4)
84	التغير في المخزون للسنة الحالية	(4-4)
85	التغير في الدائون للسنة الحالية	(5-4)
86	التغير في الأندثرات للسنة الحالية	(6-4)
87	الإلتزامات الأخرى للسنة الحالية	(7-4)
88	الأصول الإجمالية	(8-4)
89	كشف التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي لعينة البحث	(9-4)
90	كشف التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة	(10-4)
91	التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية	(11-4)
92	كشف التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي	(12-4)
93	التغير في الإيرادات	(13-4)
94	الأصول الثابتة للسنة الحالية	(14-4)
95	جودة المستحقات لعينة البحث	(15-4)
97	أسهم الوحدة الاقتصادية	(16-4)
98	التغير في المبيعات للسنة الحالية	(17-4)
99	الأصول الثابتة / الأصول الإجمالية	(18-4)
100	الحصة السوقية	(19-4)
101	مجموع الإلتزامات	(20-4)

الصفحة	العنوان	الجدول
102	هامش الربح	(21-4)
103	الدورة التشغيلية الحالية	(22-4)
104	عدد الوحدات القطاعية	(23-4)
105	القيمة السوقية الحالية	(24-4)
106	جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث	(25-4)
108	تحليل التخصيصات والالتزامات المحتملة لغاية 2014/12/31	(26 -4)
114	مقارنة جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي مع مدى إفصاح الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة	(27-4)
115	نمو القيمة السوقية لعينة البحث	(28-4)
116	المقارنة بين جودة الإبلاغ المالي ونمو القيمة السوقية	(29-4)
119	دلالة جودة المستحقات في قيمة الوحدة الاقتصادية	(30-4)
120	دلالة جودة الإبلاغ المالي في قيمة الوحدة الاقتصادية	(31-4)
122	استثمارات الاستبانة الموزعة والمعادة والصحيحة	(32-4)
123	موجز حالة المدخلات	(33-4)
123	درجة الموثوقية	(34-4)
124	تصنيف الاستثمارات الموزعة على وفق المستوى الأكاديمي	(35-4)
124	تصنيف الاستثمارات الموزعة على وفق قطاعات العمل	(36-4)
124	تصنيف الاستثمارات الموزعة على وفق طبيعة العمل	(37-4)
124	تصنيف الاستثمارات الموزعة على وفق سنوات الخبرة	(38-4)
125	بيانات المحور الأول - القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية	(39-4)
126	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الأول	(40-4)
127	بيانات المحور الثاني- الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة	(41-4)
128	الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الثاني	(42-4)
128	قيم معامل الارتباط وقيم (F-R ² -β-P.value) لنماذج الإنحدار بين متغيرات الاستبيان	(43-4)

قائمة الاشكال :

الصفحة	العنوان	الشكل
50	أهداف التقارير المالية	(1-3)
54	التسلسل الهرمي لقياس القيمة السوقية العادلة	(2-3)
55	العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الأستثمار	(3-3)
56	العوامل المؤثرة في قياس نشاط السوق	(4-3)
59	خوارزمية الاعتراف بالإلتزامات	(5-3)
62	العوامل المؤثرة في تطور عملية القياس	(6-3)
65	متطلبات الاعتراف والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة	(7-3)

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	متغيرات وبيانات ونتائج عينة البحث
2	محكمي نموذج الاستبانة التعزيزية
3	نموذج استمارة الأستبانة التعزيزية
4	تقرير سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2014 ص (34-40)
5	كشف التدفق النقدي المعد من الباحث

المختصرات :

المختصر	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبين
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
ARB	Accounting Research Bulletins	نشرات البحوث المحاسبية
CFROI	Cash Flow and Return on Investment	التدفق النقدي للعائد على الاستثمار
EEC	European Economic Community	المجموعة الاقتصادية الأوروبية
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
FAS	Financial Accounting Standards	معايير المحاسبة المالية
FASB	Financial accounting standard board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FDIC	Federal Deposit Insurance Corporation	المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع
FRS	Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IASBF	International Accounting Standards Board Framework	الإطار الدولي لمجلس معايير المحاسبة
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
ISAB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
ISAC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IVS	International Valuation Standards	معايير التقييم الدولية
LIFO	Last in First out	ما يرد آخرأً يصرف أولاً
MVA	Market value added	القيمة السوقية المضافة
SEC	Securities and Exchange Commission	لجنة الأوراق المالية والبورصات
SFAS	Statement Financial Accounting Standards	بيان معايير المحاسبة المالية
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية
SVA	Stocks value added	قيمة الأسهم المضافة

تأثير جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية

(The Effect of the Quality of Financial Reporting of Contingent Liabilities in Promoting the Economic Value of Entity)

المستخلص:

إن إعداد القوائم المالية يجب أن يعكس نشاط الوحدة الاقتصادية، ومن العناصر المؤثرة في ذلك النشاط هي الإلتزامات المترتبة؛ نتيجة ممارسة ذلك النشاط والذي له أهمية كبيرة في جودة الإبلاغ المالي وتأثيره في قيمة الوحدة الاقتصادية، ومن المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية العراقية هي مشكلة تحقيق مستوى عالٍ من جودة الإبلاغ المالي عن نشاطاتها الاقتصادية، الذي يُعدّ من أهم العناصر التي تحقق لقوائمها المالية الملائمة، والتمثيل الصادق وبالنتيجة تزيد من منفعتها في إتخاذ القرارات وهو ما يمثل قيمة لدى مستعملها، وبما يحقق زيادة في قيمتها السوقية ومن ثمّ عائداتها واستمرار ديمومتها، إذ تواجه بعضها مشاكل في الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة التي يمكن أن تشكل عبئاً مستقبلياً عليها، وبالنتيجة فإنّ المستثمرين غالباً ما يلجأون إلى القوائم المالية، لغرض معرفة قائمة المركز المالي وما تقدمه من معلومات مالية عن طبيعة الإلتزامات المحتملة وقدرتها على التنبؤ بها وطريقتها في الإبلاغ عن تلك الإلتزامات المحتملة، إذ ترتبط جودة الإبلاغ المالي بالقيمة السوقية وتؤثر فيها سلباً أو إيجاباً، وهو الهدف الذي يسعى البحث إلى تحقيقه عن طريق افتراض أن لجودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة تأثير في تحسين القيمة السوقية لأسهم الوحدة الاقتصادية، وأن الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة يؤدي إلى توفير معلومات ملائمة عن الوحدة الاقتصادية تؤثر في القرار المتخذ من المستثمر.

إذ تم قياس جودة الإبلاغ المالي وجودة المستحقات بعد استخراج التدفق النقدي التشغيلي للوحدات الاقتصادية عينة البحث بالاعتماد على معادلات رياضية وبيان مدى تأثيره في قيمة السهم السوقية، وتحليل القوائم المالية لعينة البحث لمعرفة مدى إبلاغها عن إلتزاماتها المحتملة، ودعم ذلك عن طريق استقصاء آراء عينة عشوائية من المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية للوقوف على مدى تأثير قيمة الوحدات الاقتصادية السوقية؛ تبعاً لجودة إبلاغها المالي عن الإلتزامات المحتملة أنّ تحليل عينة البحث أثبت أنّ جودة الإبلاغ المالي تؤثر في قيمة السهم السوقية سلباً أو إيجاباً، وإنّ تحليل استطلاع آراء المستفيدين قد أظهر وجود تأثير للإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في قرارات المستثمرين ومتخذي القرارات المبنية على المعلومات الواردة في القوائم المالية وبالنتيجة تأثيره في القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية، ويوصي البحث بضرورة سد الفراغ

التشريعي الذي يخص المعايير المحاسبية في البيئة العراقية وبما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، والاهتمام بجودة عملية الإبلاغ المالي وبما يعكس ملاءمة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي تحقق أقصى منفعة في إتخاذ القرارات، وكذلك الاهتمام بقائمة كشف التدفق النقدي وقائمة الملاحظات لما يحتويانه على معلومات هامة تعزز الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية وبالنتيجة في قرارات المستفيدين.

الحمدُ لله ربُّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أبي القاسم محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين.. وبعدُ:

لقد مرت المحاسبة بالعديد من مراحل التطور على مر الزمن إبتداءً من القيد المفرد وإلى القيد المزدوج، وظهور المنظمات، والهيئات المهنية والدولية المهتمة بإعداد القوائم المالية لنتائج الأعمال على وفق مبادئ ومعايير معتمدة وموحدة الهدف منها تسهيل عملية إتخاذ القرارات من أصحاب المصالح، وبصورة عامة فإن قائمة المركز المالي تُعدّ إحدى تلك القوائم المالية التي تعكس حقوق وإلتزامات الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن حقوق الملكية، ويؤثر حجم الإلتزامات ونوعها على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، فهو يعكس مديونيتها ومدى قدرتها على سداد تلك المديونية، وبالنتيجة فإن دراسة إلتزامات الوحدة الاقتصادية مهمة جداً، وذلك لمعرفة تأثيراتها السلبية والإيجابية في هيكل رأس المال للوحدة الاقتصادية ومدى قدرتها على الوفاء.

وسيجري التركيز على تأثير جودة الإبلاغ المالي والإلتزامات المحتملة للوحدة الاقتصادية، التي تُعد محل جدل بين الهيئات والمنظمات الدولية بما يخص الاعتراف والقياس والإفصاح عنها بصفتها تخضع لاجتهاد شخصي من الإدارة، فضلاً عن عدم إمكانية التحديد والقياس الدقيق لها، وهل أنّ الإبلاغ عنها يؤثر في قيمة الوحدة وسمعتها الاقتصادية، وبالنتيجة فإن دراستها مهمة جداً، لمعرفة تأثيراتها على القيمة السوقية للسهم وفي قيمة الوحدة الاقتصادية ككل.

إنّ من أهم العوامل تأثيراً في الإلتزامات المحتملة هي كيفية معالجتها والإبلاغ المالي بجميع أنواعها، وبالنتيجة فإنه يجب التنبؤ بالسياسات المالية وإتخاذ القرار الذي يحقق العائد الأفضل للمالكين والمستثمرين عن طريق إيصال المعلومات الصحيحة عن حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ويكون ذلك عن طريق الإبلاغ المالي عن طبيعة الإلتزامات المحتملة للوحدة الاقتصادية.

إنّ البحث يقع في خمس فصول الأول منه في مبحثين منهجية البحث وأبحاث سابقة تطرقت لموضوع البحث، وبيان أهميتها وما توصلت إليه وموقع البحث الحالي منها، بينما تطرق في الثاني منه والذي يقع في ثلاثة مباحث إلى مفهوم وأطار إلتزامات الوحدة الاقتصادية في الأول وأنواع الإلتزامات المحتملة في الثاني، وتناول الثالث التعبير المحاسبي للإلتزامات المحتملة والمنظمات الدولية المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية الخاصة بها، أما الفصل الثالث الذي يتكون من ثلاثة مباحث فتم بيان أثر الإبلاغ المالي في قيمة الوحدة الاقتصادية السوقية

والقوائم التي يمكن أن تعدّها الوحدة الاقتصادية؛ لغرض إيصال معلومات تتمتع بالموثوقية والمصدقية من مستعملها في إتخاذ القرارات، أما المبحث الثاني فتناول كيفية الاعتراف والقياس والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة وأهم المعايير الدولية النافذة، وقد تناول المبحث الثالث مفهوم جودة الإبلاغ المالي وأهمية قياسه والمعادلات الرياضية المعتمدة في قياسه التي ستطبق في الجانب التطبيقي على عينة البحث، الذي تناوله الفصل الرابع والذي عرض عينة البحث المكونة من (20) وحدة اقتصادية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

إنّ أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي وجود تفاوت لدى الوحدات الاقتصادية العراقية في الإبلاغ المالي عن إلتزاماتها المحتملة لأسباب عديدة، منها عدم وضوح المعايير الدولية ذات الصلة وعدم وجود معايير محلية تكون دليلاً لتطبيق تلك المتطلبات الدولية، فضلاً عن ضعف الثقافة المحاسبية لدى مُعدي التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وعدم الاهتمام الكافي في الإبلاغ المالي عنها والذي يقابله عدم إدراك لتأثير جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة من قبل المستفيدين من تلك التقارير المالية واستعمال مخرجاتها في إتخاذ القرارات الاستثمارية وهو ما يتوضح في تقارير مدقي الحسابات والتي تشير بوضوح في بعضها إلى تلكو الوحدات الاقتصادية في الإبلاغ المالي عن إلتزاماتها المحتملة سواء أكان ذلك التلكو مقصوداً ومتعمداً أم لا، وإنّ التعامل مع الإلتزامات المحتملة ينقصه الوضوح والدقة التي نص عليها الإطار المفاهيمي لأعداد القوائم المالية(1) في ضرورة تمتع القوائم المالية بالملاءمة والتمثيل الصادق لإيصال المعلومات المالية إلى المستفيدين لأجل إتخاذ القرارات الرشيدة وفق معطيات تتمتع بالثقة لدى مستعملها.

الفصل الأول

منهجية البحث وأبحاث سابقة

تمهيد: يشتمل هذا الفصل على مبحثين رئيسيين هما منهجية البحث والأبحاث السابقة، إذ ستعرض منهجية البحث وما سيجري اثباته في فرضية البحث والأسلوب المتبع في تقديم الأهمية والمشاكل والأهداف المبتغاة من البحث، فضلاً عن التطرق للأبحاث السابقة التي تناولت موضوع البحث سواء أكانت عربية أم أجنبية وأهم النتائج التي توصلت إليها ويشتمل الفصل على الآتي:

1.1 المبحث الأول: منهجية البحث Methodology Research:

سيجري في هذا المبحث بيان أسلوب البحث المتبع لإثبات فرضية البحث عن طريق التعرض لأهمية البحث والإشكاليات التي تتطلب البحث، وكيفية معالجتها، فضلاً عن أهداف البحث وحدوده المكانية والزمانية، إذ سيتم الاعتماد بحسب الآتي:

أولاً: منهج القياس التطبيقي عن طريق قياس جودة الإبلاغ المالي وجودة المستحقات وتأثيرها في قيمة أسهم الوحدات الاقتصادية عينة البحث.

ثانياً: منهج التحليل للقوائم المالية لعينة من الوحدات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وجودة الإبلاغ المالي فيها عن الإلتزامات المحتملة.

1.1.1. مشكلة البحث The problem Research: أنّ من أهم المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية العراقية هي مشكلة تحقيق مستوى عالٍ من جودة الإبلاغ المالي عن نشاطاتها الاقتصادية الذي يُعدّ من أهم العناصر التي تحقق لقوائمها المالية الملاءمة والتمثيل الصادق، وبالنتيجة تزيد من منفعتها في إتخاذ القرارات وهو ما يمثل قيمة لدى مستعملها، وبما يحقق ارتفاعاً في عائداتها ومن ثمّ قيمتها السوقية واستمرار ديمومتها، إذ تواجه بعضها مشاكل في الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة التي يمكن أن تشكل عبئاً مستقبلياً عليها، وبالنتيجة فإنّ المستثمرين غالباً ما يلجأون إلى القوائم المالية لتحديد المركز المالي وما تقدمه من معلومات مالية عن طبيعة إلتزاماتها المحتملة وقدرتها على التنبؤ بها، وعليه فإنّ البحث سيناقش المشاكل المتعلقة بالآتي:

1.1.1.1. وعي الوحدات الاقتصادية العراقية لأهمية الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة؟

2.1.1.1. تطبيق الوحدات الاقتصادية العراقية للمعايير الدولية في الإبلاغ المالي عن إلتزاماتها المحتملة؟

3.1.1.1. وعي المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية لأهمية الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة؟

4.1.1.1. تأثير الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية؟

2.1.1. أهداف البحث Objectives Research: يهدف البحث إلى تحديد:

1.2.1.1. قياس جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث.

2.2.1.1. توضيح وعرض وتقديم تصور عن الإلتزامات المحتملة التي تترتب على الوحدات الاقتصادية تجاه الغير.

3.2.1.1. جذب أنظار الوحدات الاقتصادية العراقية إلى أهمية المحاسبة عن الإلتزامات المحتملة والإبلاغ المالي

عنها لما تمثله من أهمية استراتيجية في القرارات الاستثمارية وبالنتيجة في قيمتها السوقية.

4.2.1.1. تأثير الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في قيمة الوحدة الاقتصادية، فضلاً عن بيان معالجاتها

المحاسبية المتبعة والمعايير المحاسبية الدولية التي أهتمت بها.

5.2.1.1. ترصين التأطير النظري للإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة وطرق المحاسبة عنها.

3.1.1. أهمية البحث Importance Research: إن إخفاء أي معلومة تتعلق بنشاط الوحدة الاقتصادية

يفقد القوائم المالية تمثيلها الصادق للمركز المالي مما سينعكس سلباً في قيمتها السوقية وبالنتيجة فإن أهمية

البحث تأتي من:

1.3.1.1. أهمية الإلتزامات المحتملة التي تُعدّ من عناصر القوائم المالية التي تعكس النشاط الماضي والمستقبلي

للوحة الاقتصادية بشكل مؤثر كونه يركز على مطالبات/ إلتزامات محتملة قد تحدث أو لا تحدث،

2.3.1.1. إنّ الإلتزامات المحتملة تُعدّ في أغلبها محل اجتهاد وحكم شخصي قد يؤثر عدم الإبلاغ عنها سلباً في

صدق القوائم المالية وبالنتيجة على الأداء المالي الاستراتيجي على المدى البعيد.

3.3.1.1. التحري عن الإلتزامات المحتملة للوحدات الاقتصادية العراقية وأسباب عدم الإهتمام بها بالشكل الكافي

من ناحية الاعتراف والقياس والإفصاح.

4.1.1. فرضية البحث Hypothesis Research: يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها: .

1.4.1.1. (إنّ جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة يؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية)

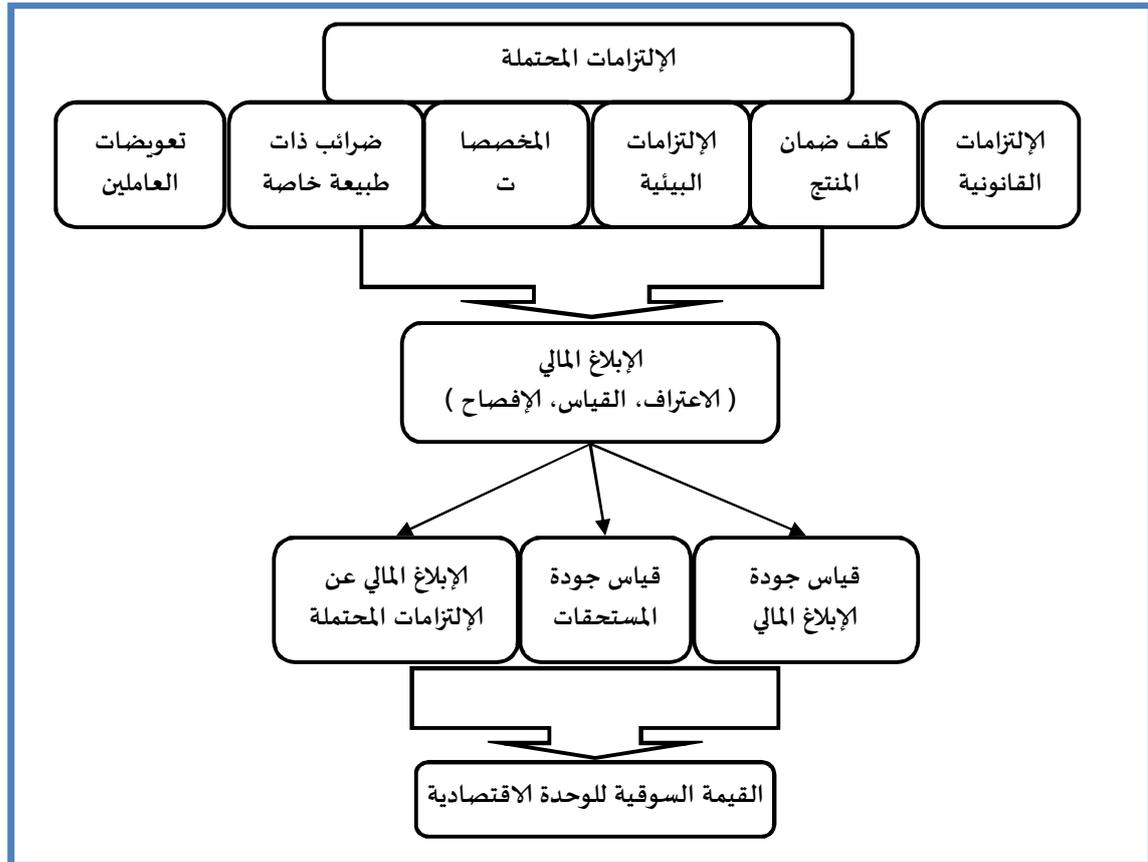
ويتفرع منها ثلاث فرضيات هي:

1.1.4.1.1. إنّ جودة الإبلاغ المالي تؤثر في القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية.

2.1.4.1.1. إنَّ لجودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة تأثير في تعزيز القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية.

3.1.4.1.1. هناك علاقة ذات دلالة معنوية لجودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في توفير معلومات ملاءمة عن الوحدة الاقتصادية تؤثر إيجاباً في القرار المتخذ من المستثمر.

5.1.1. هيكلية البحث Structure of Research:



6.1.1. مصادر البحث Resources Research: أعتد البحث على المصادر المتوفرة في المكتبات الجامعية

والمواقع الالكترونية المعتمدة باللغتين العربية والإنكليزية المتوفرة وبحسب الآتي:

1. القوانين والتشريعات والتعليمات العراقية ذات الصلة.
2. القوائم المالية لسوق العراق للأوراق المالية.
3. المعايير المحاسبية الدولية.
4. الكتب العربية والأجنبية والدوريات والبحوث العربية والأجنبية والمواقع الالكترونية.

7.1.1. الحدود المكانية والزمانية للبحث Time and place Research:

1. الحدود المكانية: إنّ مجتمع البحث هو الوحدات الاقتصادية العراقية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وستشمل بيانات البحث القوائم المالية لعينة منها والعاملة ضمن خمس قطاعات اقتصادية مختلفة هي " المصرفي، والخدمات، والصناعي، والفندقة والسياحة، والزراعي " وبواقع (20) من أصل (72) وحدة اقتصادية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمثل مجتمع البحث وبما يمثل (28%) منه، اختيرت على ثلاثة أسس رئيسية هي:

أ. إدراجها في سوق العراق للأوراق المالية ضمن مدة البحث.

ج. الأعلى ارتفاعاً والأكثر انخفاضاً بالقيمة السوقية لعام 2014.

ب. مدى توافر المعلومات والقوائم المالية لنشاطها الاقتصادي.

وأنّ الهدف من اختيارها هو قياس جودة الإبلاغ المالي في قوائمها المالية وجودة المستحقات وبيان مدى إبلاغها عن إلتزاماتها المحتملة وتأثير ذلك في قيمته أسهمها السوقية، والتي يبينها الجدول (1-1) وبحسب الآتي:.

جدول (1-1) عينة البحث					
القطاع	الوحدات الاقتصادية الأكثر انخفاضاً في قيمتها السوقية	ت	القطاع	الوحدات الاقتصادية الأعلى ارتفاعاً في قيمتها السوقية	ت
المصرفي	مصرف الشرق الأوسط	1	المصرفي	مصرف آشور للاستثمار	1
المصرفي	مصرف الائتمان العراقي	2	المصرفي	مصرف دجلة والفرات	2
الخدمات	بغداد العراق للنقل العام	3	الخدمات	مدينة ألعاب الكرخ	3
الخدمات	البادية للنقل العام	4	الخدمات	المعمورة للاستثمارات العقارية	4
الصناعي	بغداد مواد التغليف	5	الصناعي	إنتاج الألبسة الجاهزة	5
الصناعي	العراقية للأعمال الهندسية	6	الصناعي	الهلال الصناعية	6
الفندقة	الوطنية للاستثمارات السياحية	7	الفندقة	فندق بابل	7
الفندقة	فندق المنصور	8	الفندقة	فندق السدير	8
الزراعي	العراقية للمنتجات الزراعية	9	الزراعي	الحديثة للإنتاج الحيواني	9
الزراعي	الشرق الأوسط للأسماك	10	الزراعي	العراقية لإنتاج اللحوم	10

2.7.1.1. الحدود الزمانية: تنحصر الحدود الزمانية للبيانات المدروسة في المدة الواقعة بين عام 2010 – 2014.

والمنشورة ضمن الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية.

2.1 المبحث الثاني: أبحاث سابقة Previous Researchs: تأتي أهمية الأبحاث السابقة من كونها تُعدّ

مقاربة يستدل بها الباحث آفاق البحث العلمي فيما يتعلق بموضوع بحثه ليصل إلى وجهته النهائية وهي إثبات فرضية بحثه بالإطلاع على من سبقه من الباحثين وما تم التوصل إليه، وكيفية مساهمة تلك الأبحاث في إثراء موضوع البحث من الناحية النظرية والعملية، إذ سيتناول الآتي:

1.2.1. أبحاث عراقية سابقة Previous Iraqi Researchs: وتشتمل على ما أطلع عليه الباحث من بحوث

سابقة وبحسب الآتي:

1.1.2.1. بحث (الشجيري و المزوري:2008) ((أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة)) طرح البحث مشكلة

المعلومات المحاسبية التي تكون مصدراً لقرارات المستثمرين واختبارها عن طريق ربط العلاقة بين تأثير الإبلاغ المالي وقيمة الوحدة الاقتصادية، ودوره في تنشيط الاسواق المالية وهو ما يهدف إليه البحث بافتراض أنّ هناك علاقة إيجابية بينها، والذي تم التوصل إليه باستعمال معادلات رياضية يمكن عن طريقها قياس جودة الإبلاغ المالي ومدى تأثيره في قيمة المنشأة وهو ما تم التوصل إليه، وقبول فرضية البحث بوجود تأثير للإبلاغ المالي في القيمة السوقية والتوصية بضرورة الإهتمام بدقة وملاءمة الإفصاح في القوائم المالية بما يزيد الفوائد المتوقعة منها من المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية.

2.1.2.1. بحث (محمد، 2012) ((مدى إلتزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية)) هدف

البحث لاستعراض مدى إلتزام الشركات العامة العراقية بمعايير الإفصاح المالي الدولية والقواعد المحلية وعرض المعلومات الجوهرية والضرورية ذات العلاقة بإتخاذ القرارات من المستفيدين من تلك القوائم المالية ومدى تأثير إخفاء تلك المعلومات والذي يجعل من القوائم المالية مضللة، واستنتج أنّ الإفصاح يلعب دوراً مركزياً مهماً لما له من تأثير بالغ في الحكم الشخصي لمتخذ القرار المالي، والذي في حالة عدم توافره بصورة كافية يؤدي إلى زيادة حالة عدم التأكد لدى المستفيدين، وتبين أنّ هناك عدم إلتزام من معظم الشركات العامة الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية بتقديم إفصاحات مكتملة على وفق متطلبات المعايير الدولية والقواعد المحلية وأنّ هناك ضعفاً في حالة الفهم والتفسير بسبب قلة الإدراك المحاسبي وضعف برامج التعليم الخاصة بتعريف متطلبات الإفصاح، وأوصى البحث بالعمل على صياغة القوانين التي تلزم بالإفصاح الكافي وإشراك الكوادر القائمة على إعداد القوائم المالية بدورات تدريبية، والعمل على إعادة النظر بالقواعد المحلية بما يتلاءم مع المعايير الدولية وكذلك تقليص المدة بين عرض القوائم المالية وتدقيقها من قبل الجهات الرقابية.

2.2.1. أبحاث عربية سابقة Previous Arabians Researchs : وتشتمل على الآتي:

1.2.2.1. بحث (خميس، 2010) ((قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن الإلتزامات البيئية المحتملة على قرارات

مستخدمي القوائم المالية)) هدف البحث إلى قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن الإلتزامات البيئية المحتملة في قرارات مستعملي التقارير والقوائم المالية، في ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية، إذ افترض أنّ هناك تأثيراً للإفصاح المحاسبي عن الإلتزامات البيئية المحتملة في قرارات المستثمرين ضمن سوق الأوراق المالية وقد استعملت عينة من شركات الصناعات البتروكيمياوية، وتوصل إلى مجموعة من النتائج منها أنّ الإفصاح المحاسبي عن الإلتزامات البيئية الاحتمالية ما زال اختيارياً على الرغم من أهميته في ضوء معايير المحاسبة المصرية والدولية، وبالنتيجة أوصى البحث بضرورة تعديل معايير المحاسبة المصرية والدولية لتصبح أكثر شمولاً للإفصاح البيئي وتؤكد ذلك من الاستبيان الذي أجري على مجموعة من مستعملي القوائم المالية في البورصة المصرية، والذي أكد أنّ الإفصاح الحالي عن الإلتزامات البيئية المحتملة بشركات الكيماويات والبتروكيمياويات المصرية مازال غير كافٍ من وجهة نظر أصحاب المصالح، وأنّ هناك أهمية لذلك الإفصاح في قرارات المستثمرين.

3.2.1. أبحاث أجنبية سابقة Previous Foreign Researchs: وتشتمل على ما وقع تحت يد الباحث من أبحاث

أجنبية وبحسب الآتي:

1.3.2.1. بحث (Kennedy, et al, 1998) ((Disclosure of Contingent Environmental Liabilities) -

الإفصاح عن الإلتزامات البيئية المحتملة)) قدم البحث أدلة على أنّ الإفصاحات عن الإلتزامات البيئية يمكن أنّ تؤثر في الأحكام والقرارات التي يتخذها مستعملي البيانات المالية المقدمة من الوحدات الاقتصادية عن الخسائر المحتملة التي تتداخل جزئياً أو لا يوجد بينها تداخل، إذ تفترض أنّ الاختلافات في توزيعات الخسائر أو الإلتزامات المقدمة ضمن القوائم المالية تؤثر في جميع التصورات عن مخاطر الاستثمار والقرارات حول قيمة التسوية أو التخصيصات اللازمة عبر الاعتراف والإفصاح عن الإلتزامات البيئية على وفق خيارات (الحد الأدنى، الحد الأقصى، أفضل تقدير). وكانت النتائج أنّ الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن الحد الأدنى من الخسائر المحتملة هي أكبر من تلك التي تفصح عن الحد الأقصى، كما أنّ التي تفصح عن الحد الأقصى هي أكبر من تلك التي تفصح عن أفضل تقدير، وبالنتيجة فإنّ هذا يعطي قرارات افتراضية، ولا يُعدّ هذا السلوك دليلاً على خطأ بشري أو على التحيز، بل هو استجابة معرفية طبيعية للمعلومات المحدودة وغير المؤكدة لتسوية الإلتزامات المحتملة، ومع ذلك، إذا كانت هذه النتائج ذات أهمية في القرارات قد ترغب السلطات التنظيمية في معرفة

كيفية تطبيق متطلبات معايير المحاسبة المالية الدولية، وأن إعترا ف الوحدات الاقتصادية بالحد الأدنى من الإلتزامات المحتملة قد يكون مفيداً على المدى القصير، لكن من جهة أخرى فيه مخاطرة أكبر في حالة التقاضي القانوني وتجاوز قيمة التعويض أو القيم المقدرة، التي تؤثر في قرارات أصحاب المصالح وتفقدهم ثقتهم بالبيانات المالية.

2.3.2.1. بحث (Cohen,2003) (*Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences - جودة التقارير المالية: خيار المحددات والنتائج الاقتصادية*))، هدف البحث معرفة

الأسباب والنتائج الاقتصادية المرتبطة بخيارات إعداد التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية، بافتراض وجود علاقة إيجابية بين مطالب المستثمرين للحصول على معلومات محددة عن الوحدة الاقتصادية وجودة التقارير المالية التي تقدمها، وبالنتيجة فإنّ كلفة إعداد التقارير المالية ترتبط بجودة المعلومات المالية، كما أنّ هناك أدلة على أنّ الوحدات الاقتصادية التي لا تعتمد سياسات الجودة العالية للتقارير المالية تتباين المعلومات المالية المعروضة في تقاريرها، ولغرض إثبات فرضية البحث استعمل عدة معادلات رياضية لقياس قيمة التدفقات النقدية وعلاقتها بمستحقات الوحدة الاقتصادية واستنتجت أنّ هناك مفاضلة من الإدارات بين تكاليف إعداد التقارير المالية، إذ تأخذ بنظر الاعتبار مدى استفادة الإدارة ومطالبات المستثمرين وأسواق المال والعائد المتحقق منها، وبالنتيجة فإنّ الوحدات الاقتصادية ذات القيمة السوقية العالية والتي لها تعامل مختلف في الأسواق المالية ومع المستثمرين تجدها تولي اهتماماً كبيراً بجودة التقارير المالية لتلبية رغبات المستثمرين وتوقعات المحللين.

3.3.2.1. بحث (Santana, et al,2007) (*Disclosure Equitable, Constructive and Legal Liabilities*) –

الإفصاح عن الإلتزامات العادلة والبنائة والقانونية))، هدف البحث استخدام مفاهيم الإفصاح عن المسؤولية القانونية، وفقاً للمعايير التي أدخلها فريق العمل الحكومي الدولي المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي في 1997، إذ تم تحليل البيانات المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق ساو باولو للأوراق المالية وبفحص محتوى هذه البيانات المالية، توصل البحث إلى أنّ الوحدات الاقتصادية البرازيلية لا تزال تفصح عن إلتزاماتها القانونية بشكل تقليدي، وبما يثبت صحة فرضية البحث والتي نصت على أنّ الشركات البرازيلية تكشف عن إلتزاماتها بشكل تقليدي، أي فقط النظر بما يتعلق منها بالإلتزامات القانونية وليس بما في ذلك الإلتزامات العادلة والبنائة وأنّ المعلومات الواردة في التقارير السنوية والبيانات المالية للوحدات

الاقتصادية في العينة المدروسة تؤدي إلى تأكيد فرضية البحث، أي النظر أساساً فيما يتعلق منها بالإلتزامات القانونية، لذلك، يجب أن يكون هناك مزيد من التنسيق فيما يتعلق باستعمال مفاهيم الإلتزامات القانونية والبناء والعادلة، سواء أكان في البرازيل أم كان دولياً لأنه لا يزال الجدل قائماً.

4.3.2.1. بحث (Hennes, 2008) (*Disclosure of contingent legal liabilities - الإفصاح عن الإلتزامات*)

القانونية المحتملة))، هدف البحث إلى التعريف بالإلتزامات المحتملة الناتجة عن التقاضي القانوني أمام المحاكم وفق الإعلان (FASB 5, 1975) وهو المعيار الرئيس الذي يحكم الإبلاغ عن الخسائر القانونية المحتملة، وكذلك الكلف غير المباشرة المرتبطة بتلك الدعاوى، إذ أن التعويضات قد تكون ذات مبالغ عالية أو صغيرة لكنها تجمع معها تكاليف أخرى على الوحدة الاقتصادية، يجب الإفصاح عنها بصورة واضحة، وبالنتيجة فإن البحث تطرق إلى المسؤولية القانونية عن الإفصاح عن تلك الإلتزامات ومدى قدرة مستعملي القوائم المالية على الاستفادة من ذلك الإفصاح على وفق المعيار (SFAS 5)، واستنتج البحث أن بعض الوحدات الاقتصادية في بلد البحث - (الولايات المتحدة) - لا تفصح بشكل كامل عن جميع الإلتزامات القانونية المحتملة لوجود ملاحظات على المعيار (SFAS 5)، وأن عدم الإفصاح التام هذا يؤثر في القرارات المتخذة من أصحاب المصالح، وأوصى بمراجعة معايير الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة وبما يتلاءم، والبيئة القانونية التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الوحدات الاقتصادية بالأمر مستقبلاً.

5.3.2.1. بحث (Cebotari, 2008) (*Contingent Liabilities: Issues and Practice - الإلتزامات المحتملة:*

قضايا وتطبيقات))، عرض البحث أهمية الإلتزامات المحتملة في تحليل التمويل في الواقع العملي، والتاريخ مليء بعمليات الإنقاذ الحكومية للكيانات المالية أو غير المالية، في كلا القطاعين الخاص والعام، إذ ناقش القضايا النظرية والعملية التي تثيرها الإلتزامات المحتملة، بما في ذلك الأساس المنطقي لكيفية الحماية ضد المخاطر المالية المرتبطة بها، وكيفية قياسها والكشف عنها، إذ عرض تجارب الدول لتوضيح طرق معالجة هذه القضايا على أرض الواقع والتحديات التي تواجهها، كما تطرق إلى الممارسات الجيدة المتعلقة بالتخفيف من هذه التحديات، وإدارة الكشف عن المخاطر الناجمة عن الإلتزامات المحتملة، وبالنتيجة فقد أوصى البحث بأن الإلتزامات المحتملة يمكن أن تكون ذات تكاليف كبيرة، مما يضعف استمرارية الأوضاع المالية، وعليه يجب زيادة الوعي المحاسبي لتطوير طرق الحفاظ على الوضع المالي ضد المخاطر المرتبطة بالإلتزامات المحتملة، وللتخفيف

من هذه المخاطر يجب على متخذي القرار أن يدركوا طبيعة المخاطر التي تنطوي عليها، ومعالجتها قبل الدخول في الإلتزامات المحتملة، الأمر الذي يتطلب التدقيق في القرارات التي تتخذ في مثل هذه الإلتزامات.

6.3.2.1. بحث (Darabi & Faghani,2012) (*The Disclosure Effects of Contingent Liabilities and*)

Ambiguities on Making Decision by Users of Financial Statements - آثار الإفصاح عن المطلوبات

المحتملة وأوجه الغموض بشأن اتخاذ القرار من قبل مستعملي القوائم المالية)). الهدف الرئيس للبحث هو دراسة آثار الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة لمستعملي القوائم المالية، فعلى الرغم من أن الإلتزامات الطارئة ليست وقائع محددة، لكن لها تأثير عند الإفصاح عنها في القوائم المالية، فهي قد تغير المستقبل المالي للوحدة الاقتصادية، إذا كان حجم هذه الإلتزامات للمدة المالية المقبلة كبير وهناك عجز عن توفير السيولة اللازمة لمجابهتها، من ناحية أخرى، فإن مستعملي هذه المعلومات ليس لديهم الفهم الصحيح لأهمية تلك المعلومات، لذلك فإن الإفصاح عن المعلومات يجب أن يكون بشكل واضح وصريح في إعداد التقارير المالية، فضلاً عن أن الإلتزامات المحتملة تؤثر في عملية اتخاذ القرار من مستعملي القوائم المالية، فنوع وقيمة هذه الإلتزامات لها تأثير في قيمة المعلومات المقدمة من قبل الوحدة الاقتصادية بالنسبة لمستعملي القوائم المالية، إذ تبين أن الدعاوى القانونية والإلتزامات الضريبية هي أكثر أنواع الإلتزامات المحتملة فعالية.

4.2.1. موقع البحث الحالي من الأبحاث السابقة

بعد استعراض الأبحاث السابقة يتبين أن هناك تركيزاً جزئياً من الباحثين على واحد من عناصر الإلتزامات المحتملة فقط بما يتعلق بالإفصاح عنه أو طرق المحاسبة على وفق المعايير الصادرة سواء أكانت الدولية أم المحلية والتوصل إلى نتائج منها:

- 1) أن الإفصاحات تكون على أساس كفي وفق ما تقتضيه مصالح الإدارة وليس هناك إلزام قانوني تفرضه المعايير أو القوانين ذات العلاقة وهو ما يعدّ أهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث السابقة.
- 2) لا توجد معايير وقوانين تلزم الإدارات بضرورة الإفصاح عن إلتزاماتها المحتملة وبما يؤدي إلى إتخاذ قرارات مبنية على معلومات تمثل بصدق الحدث المالي المحتمل ويمكن أن تصوب مسار القرارات المتخذة.
- 3) لوحظ أن الأبحاث السابقة لم تنطرق إلى أهمية قياس جودة الإبلاغ المالي مع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية باستثناء بحث الشجيري، والتي يمكن أن تعزز من تحسين القرارات الاستثمارية المتخذة من أصحاب المصالح" وبالنتيجة في القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية.

- 4) لم تربط الدراسات السابقة جودة الإبلاغ المالي بمدى إفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة وهل يمكن قياس جودة المستحقات ومعرفة تأثيراتها على القيمة السوقية وقرارات المستثمرين،
- أنَّ أهم ما سيتم التركيز عليه في بحثنا ويميزه عن الأبحاث السابقة هو:
- 1) قياس جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث وبيان مدى تأثيره على القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية.
 - 2) قياس جودة المستحقات ومقارنتها مع جودة الإبلاغ المالي.
 - 3) تحليل القوائم المالية ومعرفة مدى إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة ومقارنته مع قياس جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث،
 - 4) إجراء الاختبارات لمعرفة مدى تأثير الإبلاغ أو عدم الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة في قرارات "المستثمرين" عبر استطلاع آراء المتعاملين في سوق العراق بالأوراق المالية.
 - 5) التأطير النظري للإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة وبيان تأثيره في القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية.

أنَّ من أهم أسباب اختيار الإلتزامات المحتملة والتركيز عليها في بحثنا أنَّ لها أهمية خاصة وتأثيراً كبيراً في المركز المالي للوحدة الاقتصادية، فهي تُعدّ من الإلتزامات التي من الممكن أن تكون غير ظاهرة وأنَّ التعرف عليها يحتاج إلى إجراءات خاصة تبذلها الأطراف ذات العلاقة؛ بسبب اعتمادها على أحداث مستقبلية يمكن أن تحدث أو لا تحدث وهو ما يميز تلك الإلتزامات عن بقية العناصر المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يمكن أن تؤدي إلى إفلاس الوحدة الاقتصادية وبالنتيجة التأثير على حقوق أصحاب المصالح وخاصة المالكين والمقرضين والدائنين، ومن أهم القضايا التي تسبب بها الإلتزامات المحتملة وأدت إلى خسائر كبرى هي:

- 1) تكساكو (تكساس) وهي مؤسسة نפט أمريكية لبيع المشتقات النفطية، كما أنَّها تمتلك العلامة التجارية (هوفلاين لزيت المحركات)، تاريخ إفلاسها 1987/4/12 طلبت الحماية من الإفلاس بعد الفشل في دفع تعويضات قدرها (10,000,000,000) عشرة مليارات دولاراً أمريكياً لصالح (غيتي أويل) واستحوذت عليها (شيفرون) في صفقة بلغت قيمتها (39,000,000,000) تسع وثلاثين ملياراً دولاراً أمريكياً عام 2001.
- (www.archive.arabic.cnn.com)

- 2) أنرون (الشمال للغاز الطبيعي) وهي مؤسسة أمريكية تعمل بقطاع الطاقة كإنتاج الغاز الطبيعي، والنقل والتسويق وكذلك سوائل الغاز الطبيعي وكانت مبتكرة في صناعة البلاستيك. حسب اللجنة الخاصة للتحقيق

التي شكلتها (أنرون). أنّ كبار المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة كانوا يقدمون أرقاماً مبالغاً فيها تزيد عن أرباح الشركة الحقيقية بحوالي مليار دولار، وأكد تقرير للجنة أنّ كبار مسؤولي (أنرون) قاموا بعمليات مشاركة وهمية ساعدتهم في إخفاء خسائر وإلتزامات (أنرون) الفعلية، أدى إفلاسها وانهار أسهمها إلى فصل حوالي خمسة آلاف موظف منها وفقد أصحاب المعاشات وصغار المساهمين مدخراتهم التي استثمروها في أسهم المؤسسة. (arabic.peopledaily.com)

(3) أمرت لجنة محلفين في ولاية ميزوري الأمريكية مؤسسة (جونسن أند جونسن) بدفع تعويض قدره (72,000,000) أثنان وسبعين مليوناً دولاراً أمريكياً مرتبطاً باستعمال بودة الأطفال التي تنتجها الشركة. (www.bbc.com)

(4) مصرف دجلة والفرات العراقي للاستثمار: بعد مراجعة التقارير المالية للمصرف تبين أنه في عام 2011 تم رفع (3) دعاوى قانونية تتعلق بمزاولة عمل المصرف في الضمان التعهدي للزبائن وبمبالغ وصلت قيمتها (43,500,000,000) ثلاث وأربعين ملياراً وخمسمئة مليوناً ديناراً عراقياً.

(5) فندق بابل العراقي: تعرض عام 2011 إلى (4) دعاوى قانونية لتعويض العاملين وتم خسارتها من قبل الفندق كما لم يتم حجز مخصصات أخرى خلال مدة البحث وهو ما أشارت إليه تقارير مراقب الحسابات وهو ما يُعدّ قصوراً في عملية الإبلاغ المالي (تقرير مراقب الحسابات 2012، 2013).

(6) العراقية لإنتاج اللحوم: أنّ النشاط العام يمكن أنّ يعرضها إلى العديد من الإلتزامات المحتملة وهو ما تم الإشارة إليه في تقارير مراقب الحسابات للسنوات البحث على الرغم من حسم أغلب الدعاوى لمصلحتها إلا أنّ الملاحظ أنّ هناك قضايا تعويض تصل مبالغها إلى (90,000,000,000) تسعين ملياراً ديناراً عراقياً كان يجب التحوط لها مع قوة الموقف القانوني لها وفي ظل وجود قضايا غير محسومة (تقرير مراقب الحسابات 2014).

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للإلتزامات

The Concept Framework of liabilities

أصبحت الوحدات الاقتصادية وما تقدمه من معلومات كجزء من الإبلاغ المالي عن نشاطاتها مثار اهتمام الكثير من الجهات ذات العلاقة أو المهتمة بمجال التجارة والاستثمار أو ما يسمى بأصحاب المصالح Stake "holder"

ومن ضمن أهم بنود القوائم المالية التي تعكس علاقة الوحدة الاقتصادية بالبيئة المحيطة بها هي عنصر الإلتزامات الذي يمثل ما تلتزم به الوحدة الاقتصادية محاسبياً أو قانوناً تجاه الغير بالتضحية بجزء من مواردها الاقتصادية مستقبلاً؛ نتيجة النشاط الاقتصادي الماضي، وسيجري في هذا الفصل تناول الإلتزامات بأنواعها ومن ثمّ التركيز على الإلتزامات المحتملة وطبيعتها وكيفية الاعتراف بها وقياسها والإبلاغ المالي عنها على وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. وكيفية تعامل الوحدات الاقتصادية العاملة في البيئة العراقية بشأنّ الإبلاغ عن هذه الإلتزامات، إذ سيشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: مفهوم الإلتزامات وأنواعها: إذ سيتطرق فيه إلى مفهوم الإلتزامات بصورة عامة وأهم الخصائص والمميزات العامة لها مع التطرق إلى أنواعها على وفق المدة الزمنية للإلتزامات وبحسب الآتي:

1. الإلتزامات قصيرة الأجل وأنواعها.

2. الإلتزامات طويلة الأجل وأنواعها.

المبحث الثاني: الإلتزامات المحتملة وأنواعها: سيتطرق في هذا المبحث إلى أنواع الإلتزامات المحتملة وكيفية التعرف عليها وما هي أهم خصائصها ومميزاتها والمخاطر التي من الممكن أن تترتب عليها وكذلك كيفية التحوط لها.

المبحث الثالث: التعبير المحاسبي للإلتزامات المحتملة: سيتطرق في هذا المبحث إلى أهم المنظمات الدولية المهتمة بإصدار المعايير الدولية ذات الصلة بالإلتزامات المحتملة والتطور التاريخي لمعايير وقواعد الاعتراف بها.

1.2: المبحث الأول: مفهوم الإلتزامات وأنواعها The Concept of Liabilities & Types

1.1.2 مفهوم الإلتزامات The Concept of Liabilities

تقسم إلتزامات الوحدة الاقتصادية كما هو معروف إلى جزئيين قصير الأجل وطويل الأجل، إلا أنّ هناك من يقسمها إلى إلتزامات داخلية وإلتزامات خارجية، إذ تشتمل الإلتزامات الداخلية على المخصصات التي تتخذها الوحدة الاقتصادية لمواجهة انخفاض تدني القيمة "Impairment" أو غيرها من الإلتزامات مثل الاحتياطات، وغيرها، إما الإلتزامات الخارجية فتشتمل على إلتزاماتها تجاه الغير سواءً أكانت إلتزامات قصيرة الأجل أم إلتزامات طويلة الأجل، إلا أنّ الاختلاف الرئيس بينهما أنّ الإلتزامات الخارجية لها تاريخ استحقاق معين يجب إلتزام الوحدة الاقتصادية به (ميجز وآخرون، 2006:560)، وإللتزامات كبنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، تقسم بدورها إلى أنواع عدة على وفق طبيعة التعامل المالي لهذه الوحدة، وسيجري تناولها لاحقاً، ولقد وردت العديد من التعريفات للإلتزامات منها:

تعريف الإطار المفاهيمي لأعداد القوائم المالية (IASCF,2010:88) بأنّ الإلتزام هو مديونية حالية على الوحدة الاقتصادية نتجت عن أحداث سابقة يتوقع سدادها عن طريق تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية التي تمتلكها بإحدى الطرق وبحسب الآتي:

- (1) التدفقات النقدية.
- (2) تحويل أصول غير نقدية.
- (3) تقديم خدمات.
- (4) استبدال الإلتزام الحالي بإلتزام جديد.
- (5) تحويل الإلتزام إلى حقوق ملكية.

كما عرف (Bragg,2002:88) بأنّ الإلتزام كما هو مسجل في قائمة المركز المالي الذي يجب تسويته عن طريق دفع أصل في مرحلة ما في المستقبل.

بينما عرفها (Wild,et al,2007:428) بإتّها الدفع المستقبلي المحتمل عن طريق الأصول أو الخدمات لصفقات أو تعاملات نشأت سابقاً أو حالياً .

أنّ الإلتزامات تتمتع بخصائص رئيسة عدة (Spiceland,et al,2007:613)،(Kieso,et al, 2012:722) وبحسب

الآتي:

- (1) إتّها تضحيات مستقبلية بالمنافع الاقتصادية.

(2) تنشأ عن الإلتزام الحالي بتحويل جزء من الأصول أو الخدمات إلى وحدات اقتصادية أخرى.

(3) إنها أحداث أو صفقات اقتصادية حدثت في الماضي.

(4) بينما يضيف (Kieso) بأنها إلتزام لا يمكن تجنبه.

ومن المفاهيم السابقة للإلتزامات يمكن استخلاص بعض الخصائص وهي:

(1) أنّ الوفاء بالإلتزامات الوحدة الاقتصادية قد يكون خلال مدة محاسبية واحدة أو أكثر.

(2) لا يحق للوحدة الاقتصادية تأجيل السداد إلا بموافقة الجهات ذات العلاقة، كدفعة واحدة أو عدة

دفعات.

2.1.2. تصنيف الإلتزامات Classification of liabilities

تضم الإلتزامات أنواع عديدة على أساس مدة استحقاقها على الوحدة الاقتصادية ويمكن تصنيفها إلى :

1.2.1.1. الإلتزامات قصيرة الأجل Short-term liabilities: ورد في المعيار المحاسبي الدولي (1) أنّ

الإلتزامات قصيرة الأجل أو المتداولة هي إلتزامات مستحقة السداد خلال مدة لا تتجاوز السنة المالية الواحدة أو الدورة التشغيلية أيهما أطول، ويُعد تاريخ السداد الفيصّل في تحديد نوع الإلتزامات، فإنّ تجاوز أجل السداد أكثر من مدة مالية أو دورة تشغيلية يتغير نوع تلك الإلتزامات من قصيرة الأجل إلى طويلة الأجل، ويجب تصنيف الإلتزام على أنّه إلتزام قصير الأجل عندما ينطبق عليه أي من الشروط الآتية (IAS1,2005: P60):

(1) يمكن تسديدها ضمن الدورة التشغيلية أو الفترة المالية الاعتيادية للوحدة الاقتصادية.

(2) أنّ الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة.

(3) لا تمتلك الوحدة الاقتصادية خيار تأجيل تسويتها أكثر من (12) شهراً على الأقل بعد إعداد القوائم

المالية.

ويرى (Kieso,et al,2012,722) عادة ما تستعمل الوحدات الاقتصادية الأصول المتداولة في سداد إلتزاماتها

قصيرة الأجل أو تقوم بذلك عن طريق أنشاء إلتزامات أخرى.

أنّ دخول مدة التشغيل كطرف في تحديد نوع الإلتزامات يرجع إلى أنّ هناك فترات تشغيل متفاوتة في

مختلف الصناعات قد تكون أقل من سنة مالية واحدة، (وهو ما متعارف عليه مالياً) أو أطول منها والمقصود

بدورة التشغيل مدة تحويل النقد إلى مخزون ومن ثمّ إعادة استلام النقد مرة أخرى أي تحويل المخزون إلى نقد

عن طريق إعادة بيعه (Bazley,et al,2010:601).

1.2.1.2.1. أنواع الإلتزامات قصيرة الأجل Short-term liabilities types: تتعدد الإلتزامات قصيرة

الأجل على وفق طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية إلى أنواع عدة أهمها :

(1) الدائنون Account payable: هي الحسابات واجبة الدفع، أو الحسابات التجارية واجبة الدفع، أو أرصدة واجبة للآخرين: نتيجة شراء البضائع واللوازم، أو الخدمات على الحساب، وتنشأ الحسابات الدائنة: بسبب الفارق الزمني بين تلقي الخدمات أو امتلاك الأصول والدفع للموردين (Kieso, et al, 2012: 723). وغالباً ما تخضع تلك المعاملات إلى شروط البيع (كشروط السداد ومنح الخصم النقدي). أما أنتقال ملكية السلع والخدمات والاعتراف بها كذلك تخضع لشروط متعددة منها شروط التسليم والاستلام على وفق الاتفاق بين الوحدة الاقتصادية والموردين، ويصنف (ميجز وآخرون، 2006: 562) الدائنون إلى دائنين تجاريين Trade Payable، ودائنين آخرين Other Payable، إذ أنّ جميع التعاملات التي تتضمن شراء السلع تصنف كإلتزامات قصيرة الأجل ضمن فقرة الدائنون التجاريون أما الدائنين الآخرين فهي جميع الإلتزامات الأخرى بخلاف السلع.

(2) أوراق الدفع Notes payable: تُعدّ أوراق الدفع أحد مصادر التمويل قصير الأجل وفي بعض الأحيان طويل الأجل على وفق تاريخ الاستحقاق المثبت في متن الورقة والتي تصدرها الوحدة الاقتصادية للمصارف أو شركات القروض أو التعاملات التجارية بين الطرفين والناشئة عن التبادلات السلعية أو الخدمية، وقد تنشأ أوراق الدفع من القروض النقدية المستلمة من الجهات التي يكون لها إلتزام على الوحدة الاقتصادية كالمصارف التي تقدم قروض أو أي جهات أخرى ذات علاقة مع الوحدة الاقتصادية كإحلال ورقة دفع محل حساب دائن، إذ يثبت المبلغ المستحق وتاريخ الاستحقاق والفائدة أنّ وجدت وبصورة تحريرية في متن ورقة الدفع (Libby, et al, 2011: 463). كما يمكن أنّ تتضمن شروط ورقة الدفع مصطلحات أخرى كان يتم الدفع لشخص آخر أو غرامات عن التأخير في السداد أو مخصص لأتعاب المحاماة، إذا كنت هناك إجراءات قانونية (Miller, 2012: 25). وتلجأ الوحدات الاقتصادية إلى التعامل بهذه الأوراق في حالة عدم وجود تعامل سابق بين الطرفين أو عدم وجود الثقة المتبادلة لإتمام عملية البيع والشراء (الججاوي وآخرون، 2009: 278)، ويحق للوحدة الاقتصادية في بعض التعاملات المالية، أنّ تصدر أوراق دفع بفائدة صفرية، لكن هذا لا يعني إنّها ستسدد قيمة المبلغ المستلم فقط وإنّما ستقوم بتسديد مبلغ أكبر من قيمتها في تاريخ الإصدار، وبالمقابل يحتفظ المصرف بحقه في الفوائد عند خصم أوراق الدفع لديه أي أنّ الوحدة الاقتصادية ستقوم بإصدار ورقة بقيمة

اسمية أكبر من المبلغ الذي استلم مقابل عدم دفع فوائد في نهاية المدة المثبتة في متن الورقة (Kieso,et al,2012:724).

(3) الدفع المقدم وودائع الزبائن Customer advances and deposits: أن نشاط الوحدة الاقتصادية قد يفرض عليها التعامل بالتزامات معينة خاصة بنشاطها وبالتحديد تلك الأنشطة التي تضمن الحصول على سلع أو خدمات حصرية لديها مما يؤدي بالزبائن إلى إيداع مبالغ؛ في سبيل ضمان تنفيذ العقود أو الحصول على الخدمات مستقبلاً وهي مشابهة لعملية حجز السلع أو الخدمات ولكن لم يتفق عليها نهائياً، وبالنتيجة فإن الوحدة الاقتصادية يجب أن تظهرها كالتزام يمكن إعادته إلى الزبائن في حالة عدم توقيع العقد النهائي لتقديم السلع أو الخدمات، وفي بعض الأحيان يعتمد تصنيف تلك الإلتزامات إلى قصيرة أو طويلة الأجل على المدة بين الإيداع وتاريخ إنهاء العلاقة التي يتطلبها الإيداع (Kieso,et al,2012:728).

(4) المصروفات المستحقة Accrued expenses: في نهاية المدة المالية وعند إعداد القوائم المالية تواجه القائمين على إعدادها مشاكل عدة منها المشاكل المتعلقة باستحقاقات وإلتزامات الوحدة الاقتصادية، إلا إنها لم تدفع بعد وبالنتيجة يجب تحميلها على المدة المالية التي تخصها تطبيقاً لمبدأ تحقق المصروفات الذي ينص على أن تتحمل المدة المالية بما عليها من نفقات، و عليه يجب إجراء مراجعة شاملة للحسابات لغرض التأكد من صحة الأرصدة الظاهرة (Carmichael,et al. 2007:25)، وهناك حسابات يمكن استخراج المستحق منها بسهولة كحساب الرواتب المستحقة للعاملين والتي تكون بصورة متكررة وثابتة، أو الفوائد المستحقة والمثبتة بعقود توضح نسبتها المئوية التعويضية نتيجة استعمال أموال المقرضين، أما الحسابات التي لا يمكن تحديدها بدقة فيمكن تقديرها على أساس السلوك المالي السابق لها (Peter & Carolyn, 2013:9).

(5) الإيرادات المستلمة مقدماً Unearned Revenues: يلجأ العديد من الزبائن إلى الدفع المسبق عن استلام البضاعة أو الحصول على الخدمات المقدمة من الوحدة الاقتصادية ولكنها لم تقدم في المدة المالية التي تم استلام المبالغ فيها وبالنتيجة على الوحدة الاقتصادية إظهارها كإلتزام متداول ضمن القوائم المالية؛ لأنه يخص مدة مالية أخرى، فمن ناحية محاسبية يُعدّ إيراداً بسبب الاتفاق الذي تم بين الطرفين وهو أن هذه المبالغ مقابل سلع وخدمات، ولكن أساس المقابلة يُحتم على الوحدة الاقتصادية عدم تحميله على المدة المالية كونه يخص مدة مالية قادمة وهي المدة التي ستقدم السلع والخدمات فيها، لذا يجب تسويتها في نهاية السنة المالية وحساب

المستحق منها، وترحيله إلى السنة القادمة ويعامل كدائنين على الوحدة الاقتصادية (الججاي والمسعودي، 2014:378).

(6) القروض قصيرة الأجل Loan short-term: تلجأ الوحدات الاقتصادية إلى الاقتراض قصير الأجل عادة لسداد مستحقات أو لاستغلال فرص استثمارية تزيد من عائداتها وقد يكون هذا الاقتراض تجارياً أو مصرفياً على وفق التسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها من الجهة المقرضة، ويتميز الاقتراض التجاري قصير الأجل بعدم وجود ضمانات كبيرة مقابل الاقتراض من دون الحاجة إلى اتباع الإجراءات الرسمية للقروض أو الأوراق التجارية، ولكنه غالباً ما يكون بنسب فوائد مرتفعة نسبياً عن الاقتراض طويل الأجل، أما الاقتراض المصرفي قصير الأجل فهو يحتاج إلى ضمانات حقيقية قد تكون أصول أو حسابات جارية لدى المصارف أو ودائع ثابتة (Spiceland, et al, 2007:615).

(7) الجزء المتداول من الدين طويل الأجل Current portion of long-term debt: في بعض الأحيان تلجأ الوحدات الاقتصادية إلى إصدار أوراق دفع أو الحصول على قروض طويلة الأجل، يستحق جزء منها خلال مدة أقل من سنة مالية واحدة أو مدة تشغيلية، وكثيراً ما يجري التعامل بمثل هذا النوع في قروض الرهن العقاري (Spiceland, et al, 2007:622)، كما أنّ هناك استثناءات يمكن للوحدة الاقتصادية أن تدرج الدين طويل الأجل ضمن الإلتزامات المتداولة، إذا حقق أحد الشروط الآتية (Kieso, et al, 2012:725):

- أ. عند تسويتها بأصول مجمعة لغرض تغطية الإقساط المستحقة لهذا الإلتزام.
- ب. أنّ يجري تسوية ذلك الإلتزام بإصدار دين جديد أي خلق إلتزام جديد بدلاً عنه (إعادة تمويل).
- ج. الاتفاق على تحويل ذلك الإلتزام إلى أسهم في رأس المال (حق ملكية).

وتختلف المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بتوقيت إعادة التمويل، إذ أنّ متطلبات (IFRS) تنص على أنّ التمويل الفعلي يجري قبل تاريخ إعداد القوائم المالية، أما المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) فتتص على أنّه يجب أنّ تكون القدرة على إعادة التمويل قبل إصدار القوائم المالية (Libby, et al, 2011:456). وفي مثل هكذا حالة يجب على الوحدة الاقتصادية أن تقوم بتفصيل الإلتزام إلى قصير الأجل وطويل الأجل وتشير في الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، ولكن قد يحدث أنّ تحول جميع قيمة الإلتزام طويل الأجل إلى إلتزام قصير الأجل خلال المدة المالية؛ وذلك لأنّ بعض جهات التمويل تضع شروطاً على الوحدات الاقتصادية، أو لعدم وجود اتفاقية إعادة التمويل (المعيار المحاسبي الدولي 1، 2004: 574).

(8) السحب على المكشوف Overdraft: من ضمن الأنشطة والخدمات التي تقدمها المصارف هي خدمة السحب على المكشوف، ويقصد بها السماح للزبون بتجاوز السحب من حسابه المصرفي حتى في حالة عدم كفاية الرصيد للمبلغ المسحوب، ويقدم المصرف هذه الخدمة بناءً على الثقة المتبادلة مع الزبون وبوجود ضمانات محددة. ويفرض المصرف عادةً فائدة محددة مسبقاً على المبلغ المسحوب الذي تمنحه المصارف العراقية على وفق جدول بأسعار الفوائد يصدره البنك المركزي وتقدر فائدة السحب على المكشوف بنسبة 15%(البنك المركزي العراقي، نشرة الفوائد، 2010)، وتخضع تلك النسبة إلى سوق المنافسة في بعض الأحيان، إذ تقوم المصارف بتقديم خدمات باقل كلفة للمستفيد من أجل جذب الزبائن، ويذكر (Todd,2011:1) أنّ هنالك زيادة في تطبيق برامج السحب على المكشوف على مدى العقد الماضي، مما يستدعي المزيد من التدقيق وفرض لوائح جديدة، إذ توفر المصارف برامج عدة للسحب على المكشوف منها (FDIC,2008:2):

- أ. برامج السحب على المكشوف الآلي: عادة ما يستعمل البرنامج إجراءات موحدة أو مصفوفة رياضية لتحديد إذا كان الزبون مؤهلاً لتغطية السحب على المكشوف أم لا.
- ب. الحسابات المرتبطة: هو اتفاق تعاقدي بين المصرف والزبون، عن طريق ربط حساب معاملات الزبون مع حسابات أخرى داخل المصرف، بما في ذلك حسابات التوفير وبطاقات الإئتمان، وفي حالة السحب على المكشوف يكون وفاء التزامات الزبون عن طريق تحويل الأموال من حسابات أخرى مرتبطة بحساب معاملات الزبون.
- ج. خطوط السحب على المكشوف من الإئتمان: اتفاق تعاقدي بين البنك والزبون ينص على أنّ المصرف سيقدم ما يصل إلى مبلغ محدد خلال مدة محددة لتغطية بنود السحب على المكشوف.
- د. السحب على المكشوف المخصص: برنامج لتغطية السحب على المكشوف للزبائن، مخصص لحالات معينة خارج الأنواع الثلاثة السابق ذكرها.

(9) ضرائب المبيعات المستحقة Sales Taxes Payable: تقوم الحكومات عادةً وكجزء من تمويل الموازنة العامة للدولة بفرض ضريبة مبيعات على المؤسسات العاملة داخل حدود البلد سواءً أكان مقرها داخل أم خارج البلد (المادة (2) من تعليمات فرض وجباية ضريبة المبيعات (5) لسنة 2015)، وبنسب مختلفة على وفق نوع السلعة أو الخدمة المقدمة من تلك المؤسسات إلى زبائنها، وقد أوجبت القوانين على تلك المؤسسات أن تقوم بتعريف الزبائن بقيمة السلعة أو الخدمة المقدمة لهم وكذلك توضيح قيمة ضريبة المبيعات المفروضة عليها وعادة ما تكون نسبة مئوية من سعر بيع السلعة أو تقديم الخدمة، كما يجري استحصاؤها من الوحدة

الاقتصادية نفسها وفي حالة عدم قيامها بذلك فإنها تتحمل قيمة تلك الضريبة، وكذلك ألزم المشرع العراقي تلك المؤسسات بإيداع تلك الأموال المتحصلة من المستفيدين خلال مدة لا تتجاوز عشرة الأيام الأولى من الشهر اللاحق لتحصيل قيمة ضريبة المبيعات (المادة 3 من تعليمات استيفاء ضريبة المبيعات (7) لسنة 1997)، إلا أن وزارة المالية العراقية في تعليماتها ((5) لسنة 2015 المادة (3) ثانياً)، قد زادت مدة إيداع أموال ضريبة المبيعات من المؤسسات إلى ثلاثة أشهر،

(10) الإلتزامات المتعلقة بالعمالين Workers related liabilities: تقوم الوحدات الاقتصادية عادة باستقطاعات من أجور العاملين لديها بناءً على تعليمات صادرة من جهات حكومية لها قوة القانون كدائرة العمل والضمان الاجتماعي أو دوائر الضريبة أو المحاكم أو أي دوائر أخرى لها إلتزام على العاملين، إذ تبوّب تلك الاستقطاعات كإلتزامات قصيرة الأجل بذمة الوحدة الاقتصادية لحين تسديدها إلى الجهات ذات العلاقة، أو قد يكون هناك إلتزام منها تجاه العاملين لديها كالتعويضات عن الإجازات الرسمية (قانون العمل العراقي(37)). 2015.المواد (55.75.56)، كما تُعدّ استقطاعات الضمان الاجتماعي من الموظفين الدخل الوحيد المتبقي له بعد إحاليته على التقاعد والذي يجب أن يسدّد من الوحدة الاقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة (4:SSA.2016).

(11) ضريبة الدخل المستحقة Income tax payable: من ضمن مساهمات الوحدات الاقتصادية العاملة داخل البلد أو التي تمارس عملها باسم وعلم الدولة، هي ضرائب تفرض على الوحدة الاقتصادية على الدخل الناتج عن نشاطها، وقد عرفت الهيئة العامة للضرائب العراقية ضريبة الدخل على إنّها (مبلغ نقدي جبري يلتزم الأفراد بأدائه للسلطة المالية على وفق مقدرتهم التكليفية بقصد تغطية الأعباء العامة)، إذ تفرض نسبة معينة كضريبة على صافي الأرباح المتحققة في نهاية المدة المالية تُورّد إلى خزينة الدولة (قانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982)، وبالنتيجة فعلى الوحدات الاقتصادية أن تقوم بحساب أو تقدير تلك الضرائب واعتبارها إلتزامات دائنة بذمتها لحين إجراء التحاسب النهائي مع هيئة الضرائب وتسديدها (المعيار المحاسبي الدولي12، 2004:733).

(12) الأرباح أو التوزيعات المستحقة Dividends payable: تعرف الأرباح المستحقة على إنّها قيمة المبالغ التي يمكن توزيعها على حملة الأسهم والمعلنة نهاية السنة المالية تنتج عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها (Grullon & Michaely,2002:1654)، وتُعدّ الأرباح بمثابة إلتزام على الوحدة الاقتصادية في حالة قررت الإدارة توزيعها بين حملة الأسهم من غير أن تؤثر تلك التوزيعات على المركز المالي للوحدة الاقتصادية والتي عادة ما يوزع جزء من الأرباح المتحققة تلتزم بها كمستحقات وبالنتيجة على الوحدة الاقتصادية سداد ذلك الإلتزام خلال المدة

القادمة (Bragg,2002:2015)، وقد جرت العادة على عدها إلتزامات متداولة بسبب قصر المدة بين إعلان الأرباح وتوزيعها أو تسديدها إلى المساهمين لذا؛ يظهر ضمن عناصر الخصوم في قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية (الحيالي، 2007:366).

ومن العرض السابق يمكن وضع تصنيف للإلتزامات القصيرة الأجل على وفق نوع إلتزام الوحدة الاقتصادية و طبيعته الإئتمانية وكما موضح بالجدول (1-2) الآتي:.

جدول (1-2) تصنيف الإلتزامات قصيرة الأجل على وفق طبيعتها الإئتمانية		
إلتزامات تجارية قصيرة الأجل	إلتزامات تمويلية قصيرة الأجل	إلتزامات تعاقدية قصيرة الأجل
1. الدائنون.	1. قروض قصيرة الأجل.	1. الأرباح أو التوزيعات المستحقة.
2. أوراق الدفع.	2. السحب على المكشوف.	2. ضرائب المبيعات المستحقة.
3. ودائع الزبائن.	3. الجزء المتداول من الدين	3. ضريبة الدخل المستحقة.
4. مصروفات مستحقة.	طويل الأجل.	4. إلتزامات متعلقة بالعملين.
5. ايراد مستلم مقدماً.	4. فوائد مستحقة	

المصدر: إعداد الباحث

أعتمد التصنيف السابق طبيعة الإلتزام الإئتماني الذي يمكن أن ينشأ على الوحدة الاقتصادية للجهات التي تتعامل معها ضمن ممارسة نشاطها الاقتصادي، إذ تعتمد القدرة الإئتمانية على قوة الضمانات التي ترتب على الإلتزام والتي صنفتها مؤسسة (S & P) وبحسب الآتي (www.ar.wikipedia.org):

أ. إمكانية وفاء الوحدة الاقتصادية بالإلتزام المالي.

ب. أن الوحدة الاقتصادية لها القدرة على السداد لكنها ستواجه شكوكاً مستمرة قد تؤثر في دفع إلتزاماتها المالية.

ج. إعتداد الأعمال التجارية على الظروف الاقتصادية والمالية للوحدة الاقتصادية للوفاء بالإلتزامات المالية.

2.1.2.1.2. مميزات الإلتزامات قصيرة الأجل Short-term liabilities properties: للإلتزامات قصيرة

الأجل مميزات يذكرها (Pedro,et al,2004:5) و (Pour,2011:9) وهي:.

(1) سعر الفائدة صفري في بعض القروض قصيرة الأجل، كما يحدث عادة في الاعتمادات التجارية.

(2) التكيف السهل للاحتياجات المالية.

(3) أسعار الفائدة الاسمية أقل عموماً من القروض على المدى البعيد.

(4) قد تكون تكاليف تعويم القروض قصيرة الأجل أقل من تلك التي تتحملها القروض طويلة الأجل.

(5) يمكن من الناحية الاقتصادية الحصول على التمويل قصير الأجل بوقت قصير ولا يحتاج إلى ترتيبات خاصة كالتمويل طويل الأجل.

(6) عدم تدخل المقرض في الإدارة على المدى القصير، وكذلك عدم تعارض المصالح الاقتصادية.

3.1.2.1.2. عيوب الإلتزامات قصيرة الأجل: تنحصر عيوبها بزيادة مخاطرها التي تبرز بشكل مباشر من مصدرين هما (Garcia & Martinez,2007:581):

(1) إعادة التمويل: إذ أنّ مخاطر إعادة التمويل ترجع إلى الصعوبات التي قد تواجه الوحدة الاقتصادية عند تجديد الإئتمان، فضلاً عن ذلك أنّ مخاطر إعادة التمويل تنمو بشكل كبير مع حجم القروض قصيرة الأجل، وبالنتيجة فإنّ الوحدات الاقتصادية التي تعتمد على المزيد من القروض قصيرة الأجل تكون أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الكلية أو الجزئية السلبية، لذلك فإنّ هذه الوحدات تواجه مشاكل في تجديد الإئتمان في مدة الركود المالي.

(2) مخاطر أسعار الفائدة: من ناحية أخرى يرتبط خطر تقلبات سعر الفائدة على المدى القصير، كما هو الحال عند تجديد الإئتمان في أسعار الفائدة السوقية، ونتيجة لذلك تتأثر قرارات تجديد الإئتمان قصير الأجل بالمزايا والعيوب المرتبطة بالاعتماد عليها في التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هذا النوع من القرارات تتأثر بخصوصيات كل وحدة اقتصادية، وإصدار الديون قصيرة الأجل يعتمد على القوة المالية ومرونة هذه الديون، والفرق بين أسعار الفائدة على المدى القصير والطويل.

وتضيف (Pour,2011:9) مجموعة أخرى من المخاطر تتمثل بالآتي:

(3) ثبات عبء الفوائد على القروض قصيرة الأجل بغض النظر عن الريح أو الخسارة التي حققتها الوحدة الاقتصادية.

(4) ديمومة الإلتزامات قصيرة الأجل يضغط على الأصول المتداولة نتيجة ارتباطها بسداد تلك الإلتزامات.

(5) استمرار الوحدة الاقتصادية بتكبد الخسائر يعرض درجة التصنيف الإئتماني للخطر وبالنتيجة صعوبة

الحصول على التمويل قصير الأجل الذي تحتاجه.

(6) عدم التيقن من تأمين الأموال من مصادر التمويل قصيرة الأجل إذا كان مبلغ التمويل المطلوب كبير

نسبياً.

2.2.1.2. الإلتزامات طويلة الأجل The long-term liabilities: تُعدّ الإلتزامات طويلة الأجل الجزء الثاني من إلتزامات الوحدة الاقتصادية التي تظهرها ضمن القوائم المالية وعلماً بالإبلاغ عنها إبلاغاً شفافاً؛ وذلك لتعلق إلتزامها بعدة مُدد مالية في الغالب وكذلك لقيمتها الكبيرة، كونها تستعمل عادة لتمويل الأصول غير المتداولة أو الاستحواذ على وحدات اقتصادية أخرى (Libby,et al,2011:469)، وبالنتيجة ينظر لها على إنها بديل لحق الملكية (ميجز وآخرون، 2006:566). وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي (1) على أنّ جميع الإلتزامات التي لا تلي شروط الإلتزامات قصيرة الأجل يجب أن تصنف على إنها طويلة الأجل، وبالنتيجة فإنّ الإلتزامات طويلة الأجل هي الديون التي من غير المتوقع أنّ تسدد خلال سنة أو مدة مالية أو دورة تشغيلية أيهما أطول أي ستسدد بعد ذلك التاريخ (العداسي، 2011:37).

1.2.2.1.2 أنواع الإلتزامات طويلة الأجل Types of long-term liabilities: للإلتزامات طويلة الأجل أنواع عدة وبحسب الآتي:

(1) القروض طويلة الأجل Long-term loan: قد تلجأ الوحدات الاقتصادية أحياناً إلى التمويل طويل الأجل عن طريق الاقتراض من المصارف لمدة تزيد على المدة المالية الواحدة، وتتميز هذه القروض بإتّها موثقة توثيقاً تاماً بعقود توقع مع الجهة المانحة تحتوي على توقيتات محددة ونسب فائدة تدفع في أوقات محددة وطريقة السداد، وفضلاً عن الضمانات المقدمة، كالأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية أو أي ضمانات أخرى (Jacoby & Saulnier,1942:10). وعادة ما تلجأ الوحدات الاقتصادية إلى تنوع مصادر الاقتراض لديها تجنباً لمشاكل السيولة التي من الممكن أنّ تحدث وكذلك تجنب مخاطر الإئتمان التي تتعلق بالضمانات المقدمة من قبلها (Strahan,1999:6).

(2) السندات Bonds: هي عقود يوافق المقترض على وفقها بتقديم دفعات من الفوائد وأصل الدين بمواعيد محددة إلى حاملي هذه السندات (Earnhardt, Brigham.2011:174)، كما تعرف بإتّها أسلوب لتقسيم القرض طويل الأجل ذي القيمة الكبيرة إلى وحدات قابلة للتحويل تدعى السندات بفائدة دائنة (Williams,et al, 2006:459). وأكثر أنواع السندات التي يمكن أنّ تتداولها الوحدة الاقتصادية هي (NBD,2015:8) و (Kieso,et al 2012:671):

أ. السندات القابلة للتحويل وهي التي تتضمن شروطها إمكانية تحويلها إلى أسهم ملكية.

ب. السندات القابلة للاستدعاء والتي يكون للوحدة الاقتصادية المصدرة حق استدعائها وإنهاء الإلتزام المتعلق بها قبل تاريخ استحقاقها.

ج. السندات الربحية تعتمد فوائدها على صافي ربح العمليات للوحدة الاقتصادية.

د. السندات المضمونة عن طريق طرف ثالث أو عن طريق رهن أصول معينة لضمان السداد.

أنّ الميزة الرئيسة للتمويل عن طريق السندات هي اقتطاع الفوائد المترتبة على الوحدة الاقتصادية من الدخل الخاضع للضريبة، مقابل عدم اقتطاع توزيعات الأرباح على المساهمين في حالة زيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم (ميجز، وآخرون، 2006، 573).

(3) إعادة التمويل للإلتزام قصيرة الأجل Refinancing Criteria: يخضع الإلتزام قصير الأجل الذي يمكن إعادة تمويله لرغبة الإدارة والذي قد يكون من مصلحتها، عدم استعمال رأس المال العامل في تسديد تلك الإلتزامات وإظهارها في القوائم المالية، إذ سمح معيار المحاسبة الدولي (1) الفقرة (64) بتصنيف الإلتزامات قصيرة الأجل على أنّها إلتزامات طويلة الأجل، ومن هنا فإنّ عملية تحويل الإلتزام قصير الأجل إلى إلتزام طويل الأجل تتطلب وجود شروط يجب تحقيقها لإعادة التصنيف هي (Kieso, et al 2012:726):

أ. وجود اتفاق على إعادة التمويل.

ب. قدرة الوحدة الاقتصادية على إعادة التمويل.

ج. إعادة التمويل الفعلي عن طريق الدخول بالإلتزام طويل الأجل.

فالدخول باتفاقية إعادة التمويل يسمح بوضوح للوحدة الاقتصادية بتحويل الإلتزام قصير الأجل إلى إلتزام طويل الأجل، وعليه فإنّ على الوحدة الاقتصادية عند إعداد القوائم المالية الإبلاغ عن الآتي (لطفي، 2008:569):

أ. شروط الاتفاق على إعادة التمويل.

ب. أي إصدار للأسهم قد تلتزم به الوحدة الاقتصادية في اتفاقية إعادة التمويل.

(4) أوراق الدفع طويلة الأجل Long-term note payable: في بعض الأحيان تقوم الوحدة الاقتصادية بشراء معدات ومكائن أو أي أصول ثابتة أخرى مقابل إصدار أوراق دفع طويلة الأجل وبفائدة شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية وغيرها، تستمر في إظهارها ضمن القوائم المالية سنوياً مطروحاً منها الدفعات الدورية التي تقوم بتسديدها نقداً (Williams, et al. 2006:457). وعادة ما تنتج عن اتفاق مع طرف آخر والذي يتضمن تعهد

خطي بدفع مبالغ محددة مسبقاً في تواريخ محددة؛ ليتم تصنيفها على إنها أوراق دفع طويلة الأجل مستحقة لأكثر من سنة واحدة أو دورة تشغيلية ضمن الخصوم في قائمة المركز المالي وإنَّ الفرق بينها، وبين السندات إنها لا تصدر للجمهور وإنما اتفاقات مباشرة بين طرفين وهناك أنواع عدة وبحسب الآتي (www.money-zine.com):

أ. أوراق الدفع النقدية مع الفوائد: تصدر للحصول على التمويل النقدي مقابل الفوائد التي ستمنح لحاملها.

ب. أوراق الدفع النقدية مع حقوق إضافية: يمكن للوحدة الاقتصادية أن تمنح حامل هذه الأوراق فائدة إضافية في المستقبل مثل الخصم على منتجاتها.

ج. أوراق الدفع غير النقدية: تصدر مقابل الحصول على التمويل ولكن التسديد يكون عن طريق أصول معينة متفق عليها مسبقاً كالمعدات أو الأراضي وغيرها.

(5) الإيجار التمويلي Financing leases: تطلق تسمية عقد الاستئجار التمويلي، إذا كان من أهداف العقد توفير تمويل للمستأجر بحيث يتمكن من شراء الأصل في نهاية الأمر (ميجس وميجس، 2009:827). كما عرف (IFRS16,2016:3) عقد الإيجار التمويلي: بأنه عقد للمستأجر على وفقه الحق باستعمال الأصول لمدة من الزمن مقابل تعويض متفق عليه وللوحدة الاقتصادية إجراء تقييم في ما إذا كان العقد يتضمن نقل السيطرة على استعمال الأصل المحدد لمدة من الزمن، أنَّ عقد الإيجار تمويلياً يعتمد على جوهر العملية وليس على شكل العقد (المعيار المحاسبي الدولي (17)، 2005:864)، ويصنف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي، إذا تحقق أحد الشروط الآتية (Libby, et al, 2011:471):

أ. مدة الإيجار تساوي 75% أو أكثر من العمر الاقتصادي للأصل.

ب. إمكانية نقل ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة الإيجار.

ج. يسمح عقد الإيجار للمستأجر شراء الأصل بسعر أقل من قيمته السوقية العادلة في نهاية العقد.

ويتم تصنيف عقود الإيجار التي لا تلي أي من المعايير الثلاثة السابقة كعقود إيجار تشغيلية، وعليه فإنَّ على المستأجر الإبلاغ عن قيمة الإلتزام الواجب ضمن العقد فضلاً عن أي تكاليف أخرى ممكن تحملها، كما جاء بالفقرة (20) من المعيار المحاسبي الدولي (17): أنَّ الوحدة الاقتصادية يجب أن تظهر عقود الإيجار التمويلي ضمن الخصوم في قائمة المركز المالي بما يساوي القيمة العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى من الإلتزام المنصوص عليه في العقد مع ملاحظة وجود أي كلف تعلق مباشرة بالمستأجر.

2.2.2.1.2 مميزات الإلتزامات طويلة الأجل Characteristics long-term liabilities: تتميز الإلتزامات

طويلة الأجل بمميزات عدة وبحسب الآتي (Libby,et al,2011:507) و (pour,2011:3) و (Wright,2016:1):

- (1) انخفاض الكلفة: التمويل عن طريق الديون طويلة الأجل قد يكون أقل كلفة على المدى الطويل.
- (2) التخفيف من حقوق التصويت: المستثمرون في سندات الدين مثلاً ليسوا ملاكاً وبالنتيجة ليس لديهم حق التصويت.
- (3) المزايا الضريبية: مدفوعات الفوائد هي نفقات الوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تخصم لأغراض الضريبة بالمقارنة مع توزيعات الأرباح التي لا تُعد مصروفات بل هي توزيعات خاضعة للضريبة.
- (4) يمكن استبدال بعض أدوات الدين طويل الأجل عند توفر السيولة النقدية لدى الوحدة الاقتصادية.
- (5) تحافظ على التدفق النقدي التشغيلي عندما تستعمل هذه الأموال بزيادة نمو الوحدة الاقتصادية وتمويل الأصول الرأسمالية.

3.2.2.1.2 عيوب الإلتزامات طويلة الأجل Disadvantages of long-term liabilities : أن أبرز عيوب

الإلتزامات طويلة الأجل هي (Chase.2012:2) و (Libby,et al,2011:507) و (pour,2011:3): .

- (1) المسؤولية القانونية عن مدفوعات الفائدة: فعدم تلبية مدفوعات الفائدة يمكن أن يؤدي إلى لجوء الدائنين إلى القضاء.
 - (2) خطر الإفلاس: أن مدفوعات الفائدة لحملة السندات يجب أن تدفع بغض النظر عن ربحية أو خسارة الوحدة الاقتصادية، الذي قد يستنزف النقد المتوافر لدى الوحدة الاقتصادية نتيجة الدفع المستمر للفوائد المتراكمة.
 - (3) التأثير السلبي على التدفقات النقدية: يجب تسديد الديون في وقت محدد في المستقبل وبالنتيجة فإن الإدارة يجب أن يكون لديها القدرة على توليد نقدية كافية لسداد الديون أو لديها القدرة على إعادة تمويل.
 - (4) السداد في وقت محدد وبمبلغ كبير عادةً: قد يجبر الجهة المقترضة لتجنب أموال لغرض السداد التي كان من الممكن استغلالها في نشاط الوحدة الاقتصادية.
 - (5) زيادة كلفة رأس المال: عن طريق التمويل طويل الأجل بالسندات.
- أستعرض هذا المبحث أهم الإلتزامات سواء قصيرة الأجل أم طويلة الأجل والتي يمكن أن تترتب على الوحدة الاقتصادية: نتيجة ممارسة نشاطها ضمن بيئة الأعمال والتي تكون صريحة وواضحة ويمكن التعرف عليها

بسهولة ناتجة عن توثيقها أو إمكانية قياسها بموثوقية ولكن هناك إلتزامات أخرى محتملة لا يمكن التعرف عليها بسهولة وإنما تقع نتيجة أحداث سابقة تترتب عليها إلتزامات قد لا تكون ظاهرة بصورة جلية وإمكانية قياسها غير واضحة وبالنتيجة فإنّ على الوحدة الاقتصادية أن تقوم بالتحري لغرض التعرف عليها والإبلاغ عنها ضمن القوائم المالية وهو ما سيجري تناوله في المبحث القادم.

2.2: المبحث الثاني: أنواع الإلتزامات المحتملة ومخاطرها The contingent liabilities & Types

تُعدّ الإلتزامات المحتملة من العناصر التي لها أهمية خاصة في إتخاذ القرارات من "أصحاب المصالح" وهذه الأهمية هي من جانب تأثيرها على المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تحديد النفقات المستقبلية التي يمكن أن تترتب عليها ويمكن أن تشمل على الدعاوى القضائية، ضمان المنتجات والضرائب الخاصة، وبسبب المخاطر التي تفرضها الإلتزامات المحتملة ينبغي النظر بعناية من الإدارة و كذلك وكالات التصنيف الائتماني والدائنين والمستثمرين الذين يعتمدون على عمليات التدقيق بشكل أساس في كشف المخاطر الخفية للإلتزامات المحتملة وتقدير تلك المخاطر بشكل عقلائي وعدم المبالغة فيها أو إخفائها وهو ما يتطلب توضيح مفهوم الإلتزامات المحتملة بحسب الآتي:

1.2.2: مفهوم الإلتزامات المحتملة The concept contingent liabilities: تصنف الإلتزامات المحتملة

كنوع من الإلتزامات المالية التي يجب على الوحدة الاقتصادية إظهارها ضمن فقرة الخصوم في قائمة المركز المالي؛ إذ بين المعيار المحاسبي الدولي (37) الإلتزامات المحتملة في مقدمته (18): ينشأ الإلتزام المحتمل: نتيجة أحداث ماضية ويتأكد بحدث مستقبلي لا تمتلك الوحدة الاقتصادية السيطرة عليه؛ أو قد ينشأ؛ نتيجة لأحداث ماضية لم يعترف بها بسبب عدم وجود تدفق للموارد الاقتصادية أو عدم قابليتها للقياس بشكل موثوق. وبالنتيجة فإنّ عاملي تدفق الموارد الاقتصادية والموثوقية بالقياس هما الأساس في اعتراف الوحدة الاقتصادية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة (المعيار الدولي (37) مقدمة 18).

ويصنفها (الججاوي وآخرون، 2009:380) على أنها ديون محتملة على الوحدة الاقتصادية ، قابلة للسداد كلياً أو جزئياً أو الإلغاء اعتماداً على الأحداث المستقبلية، إذ تعتمد تلك الاحتمالية على الأحداث المستقبلية المرتبطة بتلك الديون واحتمالية وقوعها وتحمل الوحدة الاقتصادية للنتائج المترتبة لذلك الإلتزام أو عدم وقوعها وانتفاء الحاجة للإلتزام المحتمل. كضمان المبيعات التي تمنحه الوحدة الاقتصادية على المنتجات المصنعة وكجزء من عملية الترويج وزيادة المبيعات، وبالنتيجة يجب على الوحدة الاقتصادية إظهار ذلك الإلتزام وتصنيفه على وفق المدة المرتبطة به سواء أكان قصير الاجل أم طويل الاجل.

بينما يشير (Melchior & duca.2014:1) أنه يمكن أن تكون الإلتزامات المحتملة صريحة أو ضمنية، إذ تُعدّ الإلتزامات المحتملة الصريحة الناتجة، إذا نتجت عن الترتيبات المالية أو القانونية أو التعاقدية التي تؤدي إلى

المتطلبات المشروطة؛ لجعل المدفوعات ذات قيمة اقتصادية، بينما لا تنشأ الإلتزامات المحتملة الضمنية من مصدر قانوني أو تعاقدية، ولكن يتم التعرف عليها بعد أن يتحقق الشرط أو الحدث.

ووضح (المعيار الدولي (37) الفقرة 12) أن جميع المخصصات تعد إلتزامات محتملة، لكن يجب التفريق بين تلك العمليات المالية دائمة الحدوث ولكنها صعبة التقدير بدقة مثل المخصصات الداخلية والتي تخص عمل الوحدة الاقتصادية كالإندثار وغيره، وبين تلك الإلتزامات لجهات خارجية يمكن أن تحدث مستقبلاً وتكون غير واضحة القيمة وغير متكررة مثل مخصصات الدعاوى القانونية أو التعويضات. وقد جاء في (الفقرة 7) من القاعدة المحاسبية العراقية (9) أن إدارة الوحدة الاقتصادية ملزمة بالقيام بتقدير الإلتزامات المحتملة اعتماداً على المعلومات لديها في تاريخ إعداد قوائمها المالية مع الاستعانة بالحالات المماثلة أو الخبرة في مثل تلك الأحداث. وعليه فإنّ الإلتزامات المحتملة يمكن أن تُقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسة (Edmonds, et al, 2007:445) هي:

(1) إلتزام محتمل بشكل مقبول ويمكن تقديره، يجب الاعتراف به والإفصاح عنه.

(2) إلتزام محتمل بشكل معقول ولكن لا يمكن تقديره. يجب الإفصاح عنه فقط.

(3) إلتزام محتمل ليس من المتوقع حدوثه ولا يمكن تقديره، وهنا يهمل.

2.2.2: أنواع الإلتزامات المحتملة **Types of contingent liabilities**: للإلتزامات المحتملة أنواع عدة،

ومن أهم أنواع الإلتزامات التي يحتمل أن تترتب على الوحدة الاقتصادية بحسب الآتي:

(1) الإلتزامات القانونية **Legal Liabilities**: تُعد الإلتزامات القانونية من أكثر الإلتزامات المحتملة حدوثاً في

الوحدات الاقتصادية وذلك نتيجة النشاط المشترك مع القطاعات الأخرى واستعمال التكنولوجيا، إذ أصبحت براءات الاختراع الأكثر تنازاعاً بين الوحدات الاقتصادية، ويجب على الوحدات الاقتصادية النظر في عوامل عدة، لتحديد إذا كان سيعترف بالمسؤولية المتعلقة بتهديد التقاضي والإلتزامات والتقييمات الفعلية أو المحتملة أم لا،

ومن أهم تلك العوامل المؤثرة بالإلتزام القانوني المحتمل وبحسب الآتي (Kieso,et al,2012:738):

أ. المدة الزمنية لحدوث النشاط سبب التقاضي.

ب. احتمالية حدوث نتائج سلبية.

ج. القدرة على إجراء تقدير معقول لمبلغ الإلتزام القانوني المحتمل.

ويضيف (Kieso,et al,2012:738) أيضاً إنّ سبب التقاضي يجب أن يكون وقع في أو قبل تاريخ إعداد

البيانات المالية، إذ لا يهم أن الوحدة الاقتصادية أدركت وجود أو إمكانية إقامة دعوى قضائية أو مطالبات بعد

تاريخ إعداد القوائم المالية، لتقييم احتمال حدوث نتائج سلبية، مع الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة التقاضي والتقدم في القضية والتجارب السابقة في حالات مماثلة.

وعلى الرغم من أنّ الإلتزامات القانونية المحتملة وكذلك التكاليف غير المباشرة المرتبطة بالدعاوى القضائية يمكن أنّ تكون كبيرة ولكن لا يمكن تقدير تلك الخسائر المحتملة (Hennes,2014:32)، وكذلك عدم توفر قاعدة قياس موثوقة لهذه الإلتزامات لكن يجب أنّ تُقدّر على أساس من العدالة وبشكل بناء وإظهارها في قائمة المركز المالي ضمن إلتزامات الوحدة الاقتصادية والاعتراف بها (Santana,2007:12).

(2) الضمان (تكاليف ضمان المنتج) Product Warranty Cost: منذ أنّ بدأت الثورة الصناعية والمنتجات الجديدة تظهر بوتيرة متزايدة مما زاد التعقيد على الوحدات الاقتصادية بشكل كبير في سعيها لتلبية احتياجات وتوقعات الزبائن المتزايدة، إذ أنّ المنتجات يمكن أنّ تتراجع كفاءتها نتيجة الاستعمال أو الفشل عندما تكون غير قادرة على القيام بوظائفها الطبيعية، فالزبائن بحاجة إلى ضمان أنّ المنتج سوف يؤدي الخدمات المتوقعة منه على مدار العمر الإنتاجي له، وكذلك تزداد التشريعات صرامة لحماية مصالح الزبائن، لذا استجابت الوحدات الاقتصادية المصنعة لهذه التحديات عن طريق تقديم ما يضمن استمرار منتجاتها بتقديم المنفعة لمشتريها، والضمان هو عقد قانوني يُلزم الوحدات الاقتصادية التصحيح عن كل الإخفاقات التي قد تحدث في المنتج ضمن مدة الضمان (Murthy,2007:427)، ويرى (Murthy & Djamaludin,2002:231) أنّ الضمان عنصر مهم في تسويق المنتجات الجديدة يشير لارتفاع جودة المنتج ويوفر ضمانات أكبر للزبائن، وتشمل خدمة الضمان تكاليف إضافية للمنتج وهذه الكلفة تعتمد على جودة المنتج وشروط الضمان، كما تتأثر جودة المنتج بالقرارات التي ستخذ خلال تصميم وتصنيع المنتج، هذه التكاليف الإضافية التي تسمى أحياناً "تكاليف ما بعد البيع"، إذ ينبغي أنّ تعترف الوحدات الاقتصادية بالإلتزام المحتمل في سجلاتها إذا كان بإمكانها تقديره بشكل معقول، وأنّ المبلغ المقدّر للإلتزام يشمل جميع الكلف فالوحدة الاقتصادية ستتحمل تكاليف ما بعد البيع والتسليم الناتجة عن تصحيح العيوب أو النواقص المطلوبة وفق عقد الضمان. وتُعدّ تكاليف الضمان مثال تقليدي للإلتزامات المحتملة، إذ تطبق طريقتين للمحاسبة عن تكاليف الضمان هما (Kieso,et al,2012:739):

أ. طريقة الأساس النقدي: على وفق هذه الطريقة لا تعترف الوحدات الاقتصادية بتكاليف الضمان إلا عند تكبدها ضمن المدة المحددة، وما يبرر استعمال هذا الأسلوب، أنه الوحيد المعترف به لأغراض ضريبة الدخل،

كما تطبق هذه الطريقة عندما تكون كلف الضمان غير جوهرية أو أنّ المدة قصيرة نسبياً، أو لا يمكن تقدير مبلغ الإلتزام المحتمل بشكل مقبول.

ب. طريقة الاستحقاق: من مفهوم الاستحقاق فإنه يجري إثبات الإيرادات عند استحقاقها، وليس عند استلام الأموال النقدية، وذلك لأنّ عملية تحقق إيراد عقد الضمان تستمر خلال مدة سريان العقد، وعليه ينبغي الاعتراف بالإيرادات خلال المدة نفسها؛ لذلك يتم تأجيل الاعتراف بإيرادات عقد الضمان كإلتزام في وقت البيع ومعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى مدة العقود بمقتضى هذه الطريقة فإنّ الوحدات الاقتصادية عادة ما تقسمها إلى ثلاث سنوات؛ وذلك لمواجهة مطالبات الزبائن نتيجة الضمان الواسع الممنوح ضمن عقد البيع (Spiceland, et al. 2007:629)، بينما يجب الاعتراف بالخسارة المتوقعة؛ نتيجة عقد الضمان إذا كانت الخسارة المتوقعة أكبر من الإيراد غير المكتسب المتوقع المرتبط بالمنتج أو الخدمة المتفق عليها (FASB, Tec.90, 1990:5).

ومن أهم أسباب اهتمام الوحدات الاقتصادية بمنح الضمان (Murthy&Djamaludin.2002:231):

أ. التغيير السريع في التكنولوجيا.

ب. عالمية الأسواق والمنافسة الشرسة.

ج. تطابق المنتجات نسبياً بسبب استعمال مكونات وتكنولوجيا مشتركة.

د. أنّ الزبائن أفضل تعليماً وأكثر تطلباً.

(3) الإلتزامات البيئية: Environmental Liabilities: تعرف المسؤولية البيئية على أنها الإلتزام الذي قد يرتب على الوحدة الاقتصادية دفعات مستقبلية؛ وذلك بسبب الأحداث الماضية أو لتعويض طرف ثالث نتيجة الأذى من الأضرار البيئية الناتجة عن نشاط الوحدة الاقتصادية (Marcel & Cristina. 2012:47). أنّ تقدير الإلتزامات البيئية يمكن أنّ يكون غير مؤكد للغاية، كذلك فإنّ الكلفة الإجمالية للإلتزامات البيئية تعتمد على عوامل كثيرة، منها ما يتعلق بأطراف أخرى معنية، ووسائل إزالة الضرر البيئي المحتمل، ووجود أو إمكانية استرداد التأمين، وأيضاً المسؤولية القانونية بأثر رجعي، أو التكافل والتضامن عن الضرر البيئي وبالنتيجة فإنّها يمكن أنّ تؤثر على القرارات التي يتخذها مستعملي تلك المعلومات (Kennedy.1998:260)، وعليه يمكن تصنيف الإلتزامات البيئية وبحسب الآتي (Santana, et al, 2007:1):

أ. الإلتزام القانوني Legal Liabilities: تلك التي تُنشأ بالقوة من الوثائق القانونية (التشريعات والعقوبات التي يفرضها القانون، وغيرها).

ب. الإلتزام الاستنتاجي Constructive Liabilities: تلك التي تقترحها الوحدة الاقتصادية تلقائياً، سواء كانت داخلية أم خارجية.

ج. الإلتزام العادل Equitable Liabilities: هي تلك الإلتزامات التي وجدت الوحدة الاقتصادية نفسها مضطرة إلى الوفاء بها بسبب العوامل الأخلاقية والمعنوية.

إنّ المحاسبة عن التكاليف البيئية تتطلب أدلة قوية على الرغم من أنّ إدارة الوحدة الاقتصادية تميل إلى التقليل من حجم ونمو هذه التكاليف، وتشمل التكاليف البيئية على حد سواء الداخلية والخارجية والتي تتعلق بجميع التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بالضرر على البيئة وحمايتها، وتشمل التدابير لحماية البيئة جميع الأنشطة المتخذة من أجل الامتثال للقانون، أو الامتثال للإلتزامات الخاصة أو المبادرات الطوعية (Jasch.2003:669).

(4) ضرائب ذات طبيعة خاصة Special Nature Taxes: في بعض الدول تُفرض ضرائب ذات طبيعة خاصة تختلف عن الضرائب الرئيسية الواردة في قانون ضرائب الدخل ومنها الولايات المتحدة، إذ تفرض بعض ولاياتها ضرائب خاصة، مثل ولاية كاليفورنيا والتي تفرض ضرائب تشمل (business taxes law,2012):

أ. ضرائب عن اجمالي الإيرادات.

ب. ضرائب عن قيمة الممتلكات غير الملموسة في بعض اتفاقيات نقل التكنولوجيا.

ج. ضرائب معينة للتخلص من النفايات.

د. ضرائب أرسوم على الشركات الصناعية أو المستوردين أو الاستيراد لحماية المنتج المحلي.

هـ. ضرائب عن شراء الوقود في ظل ظروف معينة.

(5) المخصصات Allowances: تختلف المخصصات عن الإلتزامات من حيث التوقيت والمبالغ المترتبة على كل

منها، إذ عرف المعيار الدولي (37-م2) المخصص على أنه: إلتزام ذو توقيت أو مبلغ غير مؤكد، أما الإلتزام المحتمل فهو نتيجة أحداث سابقة سيتأكد أكثر بحدث مستقبلي لا يقع تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية. ويضيف المعيار الدولي (37-12) بشكل عام تُعد جميع المخصصات محتملة: لأنها غير مؤكدة توقيت الحدوث أو قياس المبلغ. أما

المواد (61-62) فقد أوضحت إنّ استعمال المخصصات بحسب الآتي:

أ. تقابل المصروفات (الأصول) بالمخصص المرتبط بها والذي جرى الاعتراف به أصلاً.

ب. يجري ذلك عند تسوية المصروف أو تكوين المخصصات.

ويرى (Morley,2015:1) أنّ تكوين حساب المخصص المتراكم يخدم غرضين رئيسين هما:

أ. يعكس قيمة استهلاك الأصل مع مرور الوقت.

ب. يعد بمثابة حساب احتياطي لمواجهة فقدان أحد الأصول.

(6) تعويضات العاملين Compensation of Employees: تُعد منافع العاملين كافة قصيرة الأجل وهو ما نص

عليه المعيار الدولي (19-ف8) وتشمل هذه الإلتزامات المحتملة الأجور والرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي،

والإجازة السنوية المدفوعة والإجازة المرضية المدفوعة أو المكافآت والمنافع غير النقدية التي يمكن قياس الإلتزام

المرتبط عليهما، ولكن في بعض الأوقات تتراكم إلتزامات لصالح العاملين، لذا على الوحدة الاقتصادية الإفصاح

عنها وقياسها وفق أسلوب معين خاص يفرضه الاتفاق بينها وبين العاملين، وقد حدد المعيار الدولي (19-ف14)

أنه: على الوحدة الاقتصادية القيام بقياس الكلفة المحتملة لتراكم الغياب التعويضي الذي يمكن أنّ تدفعه

والناتج عن الاستحقاق غير المستعمل من العاملين في تاريخ قائمة المركز المالي، وهذا يعني أنّ الإلتزام بمقدار مبلغ

الدفعات الإضافية التي يتوقع أنّ تنشأ فقط من حقيقة. أنّ المنفعة تتراكم، كما أنّ الإلتزامات المتعلقة بالعاملين

تنتج أحياناً من القيود الأخلاقية أو المعنوية بدلا من القيود القانونية (Santana,et al,2007:5).

ومن الأدبيات السابقة يمكن تقسيم الإلتزامات المحتملة إلى إلتزامات محتملة خارجية وإلتزامات محتملة

داخلية ترتب على الوحدة الاقتصادية، نتيجة ممارسة نشاطها الاقتصادي وبحسب الآتي:.

جدول (2-3) الإلتزامات المحتملة وعلاقتها ببيئة الأعمال	
إلتزامات محتملة داخلية وتشمل: أ. المخصصات. ب. تعويضات العاملين.	إلتزامات محتملة خارجية وتشمل: أ. دعاوى قانونية. ب. ضمان المنتج. ج. تعويضات بيئية. د. ضرائب ذات طبيعة خاصة.
المصدر: إعداد الباحث.	

3.2.2. مخاطر الإلتزامات المحتملة والتحوط لها Risk and hedge of contingent liabilities: أنّ تحديد

الوحدة الاقتصادية الإلتزامات المحتملة لا يعني بالضرورة التخلص أو القضاء على المخاطر المصاحبة لها أو نقلها

إلى جهة أخرى قد تتشارك معها في تحمل جزء من تلك المخاطر، إذ يتوجب على إدارة الوحدة الاقتصادية إدارة

تلك المخاطر بكفاءة قبل إتخاذ القرار بشأنها، فالتعرض لمخاطر الإلتزامات المحتملة يجب أن يكون عن طريق تأمين التمويل اللازم لتغطية الخسائر الناتجة عنها أو قد تنتج عن طريق وضع آليات قد تشمل إنشاء مخصص أو تأمين موارد مالية مرنة يمكن عن طريقها الاستجابة لمخاطر الإلتزامات المحتملة (Cebotari,2008:26)، أن هذه المخاطر تأتي من إمكانية زيادة الآثار السلبية للإلتزامات المحتملة، فمثل هذه المخاطر ليست شفافة وقد تواجه المستثمرين حالة من عدم اليقين بشأن الحجم الحقيقي للإلتزامات المالية، فضلاً عن أن المخاطر المالية الكامنة في الإلتزامات المحتملة قد تكون ممنهجة يضاف إليها صعوبة قياس وعرض تلك الإلتزامات في قائمة المركز المالي (McDonald,2005:285). أن التأمين ضد المخاطر أو التحوط يمكن أن يساعد في تأمين الموارد اللازمة للتعامل مع تبعات النتائج السلبية الكبيرة التي قد تأتي، نتيجة مخاطر الكوارث الطبيعية أو الإلتزامات البيئية (Cebotari,2008:29)، ولذلك على الوحدة الاقتصادية عند إدارة المخاطر التركيز على الآتي (Lewis, Mody,1998:133):

- 1) تحديد مدى تعرض الوحدة الاقتصادية للمخاطر.
 - 2) التحديد الكمي أو قياس تلك المخاطر.
 - 3) تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحمل تلك المخاطر.
 - 4) إتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن تخصيص رأس المال اللازم لدعم المخاطر التي تواجهها.
 - 5) تطبيق آليات معينة لتخفيف المخاطر وإعادة تقييم ما قد تتعرض لها من مخاطر.
- أن مخاطر الإلتزامات المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية يمكن معرفتها بتحليل عناصر القوائم المالية كإفصاح التدفقات النقدية أو قيم الأصول أو زيادة الإلتزامات، وبالنتيجة عليها مواجهة تلك المخاطر عن طريق التحوط لها سواء أكان بالتأمين أم بنقل المخاطر إلى طرف ثالث أو إتخاذ المخصصات اللازمة لمواجهتها، والذي يمكن تحديدها عن طريق التعرف على نوع المخاطر المترتبة على الوحدة الاقتصادية لغرض إتخاذ القرار المناسب والتي يمكن إتخاذها بحسب الآتي (Currie & Velandia,2002:20):

- 1) تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة.
- 2) وضع آليات لتقسيم المخاطر المتعلقة بالإلتزامات المحتملة ولمواجهة؛ نتيجة عدم الاستقرار المالي.
- 3) تعزيز آليات إتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بالإلتزامات المحتملة وأنشاء المحافظ الفرعية التي يمكن عن طريقها مواجهة تلك المخاطر.

(4) تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة المخاطر وبصورة واضحة بعيداً عن الغموض الذي قد يصاحب عملية احتساب تلك المخصصات التي يمكن أن تنتج عن الإلتزامات المحتملة.

4.2.2. الإلتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية Contingent liabilities and subsequent events to the date of preparation of financial statements: تختلف الإلتزامات المحتملة عن الأحداث اللاحقة لإعداد القوائم المالية على الرغم من وجود بعض التشابه من حيث الأحداث التي ترتب على الوحدة الاقتصادية إلتزامات معينة، وورد في المعيار الدولي (10) بأن الأحداث اللاحقة هي أحداث تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية والمصادقة عليها سواء أكان وقوع هذه الأحداث برغبة الوحدة الاقتصادية أم خلافها، وتشتمل على الأحداث المرغوب بها من الوحدة الاقتصادية والتي تأتي ضمن أطر التقدير الذي على أساسه حددت مبالغ بعض الحسابات، أما الأحداث غير المرغوبة فهي ما يقع خارج إطار التقدير المدرج في القوائم المالية وستؤثر في المركز المالي للوحدة الاقتصادية، ويجب ملاحظة أن الأحداث اللاحقة يجب أن تقع بين التواريخ الآتية (IAASB,2006:2):

- (1) تاريخ إعداد القوائم المالية: هو تاريخ نهاية المدة المالية.
- (2) تاريخ المصادقة على القوائم المالية: هو تاريخ مصادقة الهيئة العامة أو الذين لديهم سلطة معترف بها على صحة القرارات المتخذة من إدارة الوحدة الاقتصادية والمعبر عنها في القوائم المالية.
- (3) تاريخ تقرير مدقق الحسابات: هو التاريخ المحدد من مدقق الحسابات لإصدار تقريره عن مدى موثوقية ومصداقية القوائم المالية وتعبيرها عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية.
- (4) تاريخ إعلان القوائم المالية: هو التاريخ الذي تكون فيه القوائم المالية متاحة لأطراف أخرى لغرض الاستفادة منها أو الاطلاع عليها.

وبالنتيجة فإن مصطلح "الأحداث اللاحقة" يستعمل للإشارة إلى كل الأحداث التي تقع بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ تقرير مدقق الحسابات،

وهناك نوعان من الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية يمكن ملاحظتها هي (عباس، 2009:4):

- (1) أحداث توفرت عنها أدلة توجب تعديل القوائم المالية: تشتمل على الأحداث التي تضيف دليلاً مادياً عن الأرصدة الواردة في القوائم المالية، بما يؤدي إلى ضرورة تعديلها كقرار قضائي يتضمن إلتزام حالي على الوحدة الاقتصادية يوجب تعديل المخصص، أو الحصول على معلومات بإنخفاض قيمة أصل ما كإفلاس أحد الزبائن أو

بيع البضاعة بعد إعداد القوائم المالية خلافاً للمبلغ الظاهر فيها أو اكتشاف احتيال أو أخطاء في إعداد القوائم المالية (المعيار الدولي (10) ف (8)).

(2) أحداث وقعت بعد تاريخ إعداد القوائم المالية ولم تدرج فيها: هي أحداث اكتشفت بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ المصادقة عليها وتمثل أدلة لم تكن متوافرة في تاريخ إعدادها، لذا عُدت أحداث لا توجب تعديل قائمة المركز المالي ولكن يجري الإفصاح عنها دون أن تؤثر على المركز المالي في ذلك التاريخ كإخفاض القيمة السوقية للاستثمارات.

أنَّ الأحداث اللاحقة قد تشتمل على إلتزامات محتملة في حالة وجود دعوى قضائية مرفوعة ضد الوحدة الاقتصادية وصدور قرار قضائي بأداء إلتزام مالي قبل المصادقة على القوائم المالية فإنَّ هذا الحدث يوجب تعديل مبلغ التسوية الفعلية والإبلاغ عنه، وبالنتيجة فإنَّ أهم الأنشطة الاقتصادية التي توجب تعديل القوائم المالية هي (www.accountingtools.com) .:

(1) دمج الأعمال.

(2) التغيرات في قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف.

(3) تلف أصول الوحدة الاقتصادية.

(4) الدخول في ضمان أو إلتزام كبير.

(5) بيع الأسهم.

(6) تسوية دعاوى قضائية بعد تاريخ إعداد القوائم المالية وقبل المصادقة عليها.

استعرض المبحث أهمية الإلتزامات المحتملة سواء أكانت ضمنية أم صريحة وأهم أنواعها (القانونية، ضمان المنتج، البيئية... وغيرها) التي من الممكن أن تتعامل بها الوحدة الاقتصادية، والمخاطر التي من الممكن أن تصاحب نشاط الوحدة الاقتصادية وكيفية التحوط لها والتطرق إلى الفرق بين الإلتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة من ناحية التوقيت والاعتراف وسيتناول المبحث القادم التعبير المحاسبي للإلتزامات المحتملة والتطور التاريخي للمعايير الصادرة وجهة إصدارها.

3.2: المبحث الثالث: التعبير المحاسبي عن الإلتزامات المحتملة

Standardization Accounting for Contingent Liabilities

مرت المحاسبة بمراحل عدة من التطورات تبعاً للمجتمع الذي يمارسها وكذلك الظروف المحيطة بها وفي تتبع تطور الإبلاغ المحاسبي عن الإلتزامات فقد تبين بأن تطور المحاسبة قد بدأ فعلياً في القرن الثالث عشر عند ظهور ما يعرف بنظرية القيد المفرد (One Entry) والتي توضح علاقة الوحدة الاقتصادية بدائنها (حنان، 2009:14). واستمرت التطبيقات والممارسات العملية تقود عمليات التسجيل ونتيجة لهذه التطبيقات العملية ظهرت العديد من المشاكل المحاسبية التي أدت إلى ظهور جهات تنادي بضرورة وجود أسس نظرية تحكم التطبيقات المحاسبية العملية وإيجاد نوع من التوافق فيما بينها لغرض المفاضلة بين الطرق المتبعة واختيار الأفضل ليكون أساساً يمكن البناء عليه (الوقاد، 2011:58). وبما أن المحاسبة جزء من البيئة المحيطة بها تتأثر وتؤثر بها ظهر اهتمام متميز بصياغة المعايير المحاسبية (لظفي، 2008:21). فظهور النظريات المحاسبية التي حاولت أن تؤسس فكر محاسبي لحل المشاكل التي تواجه المحاسبين في الواقع العملي ساهم في تطور المحاسبة وأهمها نظرية الشخصية المعنوية التي أسست لمعنى الإلتزام وفصلت بين شخصية الشركة والملاك، إذ اثبتت أن الإلتزامات القائمة على الوحدة الاقتصادية تشمل على حقوق الملاك والدائنين (مطر، 2004:86). ويذكر (Napier, 2001:19) أن المدة بين 1970-1980 شهدت دليلاً على التقدم في مجال المحاسبة من حيث القدرة التقنية على حل النزاعات واكتشاف إجابات فريدة أو فرض الحلول القياسية، وسيجري في هذا المبحث تناول أهم المنظمات التي تصدر المعايير المحاسبية وكذلك معايير الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة وبحسب الآتي:

1.3.2: المنظمات الدولية المحاسبية International Organizations Accounting

تعددت وتنوعت الجهات المهنية والرسمية التي أهتمت بالمعايير المحاسبية ووضع أطر نظرية ومعيارية للعمل المحاسبي وإصدار النشرات الدورية وشرح المفاهيم والقواعد ومن أهم تلك المنظمات والهيئات المحاسبية الآتي:

(1) الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين (AAA) American Accounting Association: هي جمعية المحاسبة الأمريكية وتعدّ أكبر مجتمع للمحاسبين في الأوساط الأكاديمية، تأسست في سنة 1916، لديها تاريخ عريق وسمعة طيبة مبنية على الأبحاث الرائدة والمنشورات، إذ أن التنوع في عضويتها يخلق بيئة خصبة للتعاون والابتكار، وقد ورد في رسالتها بأنها تشكل مستقبل المحاسبة عن طريق التدريس والبحث، وضمان مركز ريادي في قيادة الفكر المحاسبي (www.aaahq.org).

(2) المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) The American Institute of Certified Public Accountants

:تأسس المعهد سنة 1887، ويمثل رأي المحاسبين الذين يزاولون مهنة المحاسبة والتدقيق ويُعد جهة وطنية مهتمة بوضع القواعد والمعايير قبل الجهات التشريعية، إذ تُعدّ تلك المواد بمثابة التوجيه التربوي لأعضائه. وقد جاء في رسالته أنّ المحاسبة كمهنة تتميز بالمتطلبات التعليمية الصارمة والمعايير المهنية العالية، وقانون صارم لأخلاقيات المهنة، وهو وضع الترخيص والإلتزام بخدمة المصلحة العامة (www.aicpa.org).

(3) لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) Securities and Exchange Commission: تتمثل مهمة لجنة

الأوراق المالية والبورصات في حماية المستثمرين، والحفاظ على أسواق عادلة ومنظمة، وفعالة، وتسهيل تكوين رأس المال، وقد جاء في رسالتها أنّ مهمة حماية المستثمر بالنسبة لهذه اللجنة هي أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وهناك حاجة أكبر إلى تنظيم الأسواق، إذ عملت هذه اللجنة مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وكان لتعاونهما أثر كبير في تطوير عملية إعداد القوائم المالية (www.sec.gov).

(4) معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز (ICAEW) Institute of Chartered Accountants in

England and Wales: هي منظمة مهنية تأسست عام 1880 تضم أكثر من 144000 عضواً من المحاسبين القانونيين في جميع أنحاء العالم، وقد جاء في رسالتها أنّها تقدم المؤهلات والتطوير المهني، وتبادل المعرفة والخبرة الفنية، وحماية جودة وسلامة الممارسات المحاسبية والمهنية (www.icaew.com).

(5) مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board: منذ عام 1973،

كان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المنظمة المعنية في القطاع الخاص بوضع معايير المحاسبة المالية التي تحكم إعداد التقارير المالية في المنظمات غير الحكومية، ويتم الاعتراف رسمياً بتلك المعايير كما أنّ هذا المجلس مخول من لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار المعايير والتوضيحات الخاصة بالمجال المحاسبي (www.fasb.org/home).

(6) لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Committee: تشكلت

لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 1973 عن طريق اتفاق توصلت له هيئات المحاسبة المهنية في كل من أستراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، والمملكة المتحدة وإيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأضيف أعضاء آخرون في السنوات اللاحقة، وفي عام 1982 انضمت إليها هيئات المحاسبة المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) (www.iasplus.com)، وأصدرت ما يقارب (41) معيار محاسبي تم

ألغاء بعضها واستحداث (16) معيار للإبلاغ المالي تُعتمد حالياً في إعداد القوائم المالية، أما أهم أهدافها الرئيسية فهي (www.ifrs.org):

- أ. تطوير مجموعة واحدة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تتمتع بالجودة والقابلية للفهم.
- ب. تشجيع الاستعمال والتطبيق الصارم للمعايير الدولية.
- ج. ملاءمة المعايير الدولية لحاجات التقارير المالية للاقتصادات الناشئة والمؤسسات الصغيرة.
- د. تحقيق تقارب بين معايير المحاسبة المحلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- هـ. تساهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق مساعدة المستثمرين على تحديد الفرص والمخاطر في جميع أنحاء العالم.

(7) الإتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants (IFAC): وهو أحد المنظمات العالمية لمهنة المحاسبة يهدف لخدمة المصلحة العامة عن طريق تعزيز المهنة والمساهمة في تنمية الاقتصاديات العالمية، تأسس عام 1977 في ميونيخ الألمانية، وهو منظمة مسجلة بسويسرا تتكون عضويتها من هيئات محاسبية مهنية، ويتألف من أكثر من 175 عضواً أو شريكاً ينتمون إلى 130 دولة، يمثلون ما يقرب 2,840,000 من المحاسبين في الممارسة العامة والتعليم والخدمات الحكومية، والصناعة، والتجارة (www.ifac.org).

(8) المجموعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community (EEC): أنشئت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) عام 1957 بموجب معاهدة روما، جرى توقيعها بين بلجيكا، وفرنسا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وألمانيا الغربية. وانضمت إليها المملكة المتحدة، الدنمارك، وإيرلندا في عام 1973، ومن ثمَّ اليونان في عام 1981، والبرتغال وإسبانيا في عام 1986، وألمانيا في عام 1990، أن هدفها الرئيس هو إنشاء سوق مشتركة بين أعضائها عن طريق القضاء على معظم الحواجز التجارية ووضع سياسة تجارية خارجية مشتركة (www.britannica.com).

2.3.2: معايير الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة Financial reporting standards for contingent

liabilities: مرّت عملية إصدار المعايير والقواعد المحاسبية المتعلقة بالإلتزامات المحتملة بمراحل تطور مختلفة

تعكس تطور بيئة الأعمال وهو ما عكس تعدد النشرات والمعايير المحاسبية الخاصة بالإلتزامات المحتملة ومنها:

(1) نشرة البحوث المحاسبية (50) لسنة (1958) الصادرة عن لجنة المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (الإلتزامات المحتملة): نصت على أنّ إعداد قائمة المركز المالي أو نتائج التشغيل أو كليهما يحتم النظر في الحالات الطارئة التي تنطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين أو أنّها ستكون سبباً تؤدي إلى تكبد إلتزام تجاه الغير، وأنّ الكشف عنها يجب أن يكون في الملاحظات المتعلقة بالقوائم المالية (ARB50,1958:1).

(2) معيار المحاسبة المالية (إعلان معايير المحاسبة المالية "5" المحاسبة عن الإلتزامات المحتملة)، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 1975 وتعديلاته: الذي يوفر معايير لتحديد إذا كانت الوحدة الاقتصادية يجب أن تتحقق أو تكشف عن الإلتزامات الطارئة (FASB,1975:2)، وألغي بموجبه الإعلان السابق (ARB50,1958- Contingency): ليعين نوع الإلتزامات المحتملة التي من الممكن أن تتكبدتها الوحدة الاقتصادية كما أوضح إمكانية الإبلاغ عنها وقياس المبلغ المستحق أنّ أمكن كي لا تكون البيانات مضللة (FAS5,1975,4).

(3) بيان مفاهيم المحاسبة المالية (6) لسنة 1985 (عناصر القوائم المالية) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية: الهدف منه تعريف عناصر القوائم المالية التي يمكن أنّ تظهرها الوحدة الاقتصادية ضمن بياناتها المالية، كما تطرق البيان إلى الإلتزامات المحتملة في الفقرات (199-205) التي من الممكن أنّ ترتب إلتزام على الوحدة الاقتصادية، وعلى وفقه ألغي البيان (3) والبيان (2) وحل بديلاً عنهما (CON6,1985:6).

(4) الاطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية (ISACF) لسنة 1989 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية: الغرض منه تعريف عناصر القوائم المالية وطرق إعداد القوائم المالية عن طريق التطرق لما يمكن أنّ تتعامل به الوحدات الاقتصادية من أصول وخصوم والتي من الممكن أنّ تشمل على إلتزامات محتملة وهو ما تطرق له في الفقرة (85) من أنّ هناك إلتزامات يمكن أنّ ترتب على الوحدة الاقتصادية وأنّ عدم اليقين منها يحتم عليها إجراء تقييم لمعرفة التدفقات المستقبلية بناءً على الأدلة المتوافرة لغرض الاعتراف بها) (IASCF,1989:93).

(5) معيار التقارير المالية (12) لسنة 1998 (المخصصات، الإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية في المملكة المتحدة والذي يحدد مبادئ المحاسبة عن المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة، والهدف منه ضمان تطبيق معايير الاعتراف المناسبة وأسس قياس المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة والإبلاغ عن تلك المعلومات بصورة كافية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها وتوقيتها وقيمتها (FRS12,1998:3).

(6) المعيار المحاسبي الدولي (37) والخاص بالمخصصات، والإلتزامات والأصول المحتملة والذي يبين المحاسبة والإبلاغ عن المخصصات والإلتزامات المحتملة كافة، والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (ISAB) سنة 1998 وتعديلاته، والذي يهدف إلى ضمان تطبيق مقاييس وأسس للاعتراف بالمخصصات والإلتزامات المحتملة، نصت عليها الفقرة (14)، والتي سيتم التطرق لها في المبحث القادم ضمن أسس الاعتراف والقياس للإلتزام المحتمل، وأن الإبلاغ عنها يتم بمعلومات وافية في القوائم المالية لتمكين مستعملها من إتخاذ القرارات المناسبة.

(7) القاعدة المحاسبية العراقية (9) وتهدف تلك القاعدة إلى توضيح اجراءات المحاسبة لمواجهة ومعالجة الإلتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة لتاريخ أعداد القوائم المالية، وتعني الاحتمالات الطارئة تعني تلك الأحداث التي تتوقف نتيجتها النهائية على وقوع او عدم وقوع أحداث مالية مستقبلية لها اثر على البيانات المالية.

وعلى الرغم من ذلك فإن عملية تطور المعايير وما وصلت إليه في الوقت الحاضر قد مرت بمراحل وتطورات عدة، فرضتها البيئة المحيطة بالممارسات المحاسبية في وقتها وكذلك الجهة التي تصدر تلك المعايير أو القواعد، إذ فرضت تعددية الجهات التي تصدر تلك المعايير والقواعد والتفسيرات العديد من المشاكل وخصوصاً المتعلقة باختيار الممارسة المحاسبية التي تسمح بها تلك الجهات وكذلك في تعريفها لمفهوم الإلتزامات التي تلتزم الوحدة الاقتصادية بها تجاه الغير، إذ كانت هنالك العديد من التفسيرات والقواعد والبحوث والمعايير، ولكل دولة لها ما يخصها من معايير ومتطلبات للإفصاح عن الإلتزامات كما مبين في الجدول (2-3) الآتي:

جدول (3-2)			
المتطلبات التشريعية للكشف عن الإلتزامات المالية المحتملة			
ت	الدولة	التشريع	المتطلبات
1	إستراليا	ميثاق نزاهة الموازنة The Charter of Budget Honesty Act (1998)	يتطلب تقرير التوقعات الاقتصادية والمالية في الموازنة أن تشمل بيان المخاطر المالية، كميا حيثما كان ذلك ممكنا، التي قد يكون لها تأثير مادي على التوقعات المالية، بما في ذلك الإلتزامات المحتملة والإعلان عنها، وعن المفاوضات الجارية.
2	البرازيل	قانون المسؤولية المالية Fiscal Responsibility Law (2000)	يتطلب القانون أن تشمل قائمة المركز المالي مرفق لتقديرات المخاطر المالية والإلتزامات المحتملة.
3	كندا	قانون الإدارة المالية The Financial Administration Act (1985)	أنّ القوائم المالية يجب أن تظهر الإلتزامات المحتملة، وكما يطلب من الإدارات الحفاظ على حسابات تظهر بوضوح وضع أصولها وكذلك الإلتزامات المباشرة والطارئة.
4	تشيلي	قانون المسؤولية المالية Fiscal Responsibility Law (2006)	تقديم تقرير سنوي عن حجم الإلتزامات التي تنشأ من الضمانات المالية، وفق استحقاقها، ونوع الضمان والمستفيدين، وعن الإلتزامات المالية المقدره أيضا ضمن الإلتزامات القانونية أو التعاقدية.
5	كولومبيا	قانون إدارة الإلتزامات المحتملة Law on Managing Contingent Liabilities 448 (1998)	يتم الإبلاغ عن تقييم الأنشطة شبه المالية، النفقات الضريبية، الإلتزامات المحتملة، بالتزامن مع إعداد الحسابات الختامية.
6	فرنسا	قانون نظام الموازنة The Budget System Law(2001)	يتطلب الإطار الجديد وتقييم ونشر الإلتزامات خارج قائمة المركز المالي.

المصدر: (Cebotari1.2008:38)

أنّ الجدول (3-2) يبين أنّ المتطلبات التشريعية للاعتراف بالإلتزامات المحتملة تختلف من دولة إلى أخرى لكنها تتفق على مبدأ واحد وهو ضرورة الإبلاغ عن تلك الإلتزامات ضمن القوائم المالية كل حسب متطلباته القانونية.

وهناك مفاهيم عدة للإلتزامات المحتملة على وفق الجهة التي تصدر المعيار يوضحها الجدول (4-2) وكما يأتي:

جدول (4-2) تعريف الإلتزامات المحتملة وفق المعايير الصادرة		
ت	الجهة المصدرة للمعيار	التعريف
1	Accounting Research Bulletins ARB 50:1958	الإلتزامات التي تنطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين أو أنها ستكون سبباً تؤدي إلى تكبد إلتزام تجاه الغير، وأنّ الكشف عنها يجب أن يتم في الملاحظات المتعلقة بالقوائم المالية. الفقرة(2)
2	Financial Accounting Standards FAS5:1975	يتم تعريف الإلتزام المحتمل بأنه مجموعة من الظروف التي تنطوي على عدم اليقين لحدوث خسارة لأصل ما أو تدفق للموارد والتي قد تحدث أو لا تحدث مستقبلاً وأنّ الهدف منه هو الحد من الإلتزام أو الخسارة أو الانخفاض في قيمة الاصول. الفقرة (1)
3	Financial accounting standard board FASB:1985	هي التضحيات المحتملة في المستقبل من الفوائد الاقتصادية الناشئة عن الإلتزامات الحالية للوحدة الاقتصادية كنقل الأصول أو تقديم الخدمات إلى الكيانات الأخرى في المستقبل نتيجة للأحداث أو العمليات السابقة. (بيان مفاهيم المحاسبة المالية (6)(الفقرة 35)
4	Australian Accounting Research Foundation SAC4 :1995	هي التضحيات المستقبلية من الفوائد الاقتصادية التي تلتزم بها الوحدة الاقتصادية في الوقت الحاضر تجاه الوحدات الاقتصادية الأخرى نتيجة المعاملات السابقة أو الأحداث الماضية. (بيان مفاهيم المحاسبة 4 (المنقحة، الفقرة 48)
5	المعيار المحاسبي الدولي IAS37 1998	هو إلتزام ذو توقيت وقيمة غير مؤكدين يتعين تسويته عن طريق نقل منافع اقتصادية، ناتج عن الأحداث الماضية التي سوف يتم تأكيدها بحدث مستقبلي ليس للوحدة الاقتصادية السيطرة عليه. (الفقرة 10)
6	Statement of Principles for Financial Reporting(UK): 1999	هي إلتزامات الوحدة الاقتصادية لنقل المنافع الاقتصادية نتيجة للأحداث أو عمليات سابقة. (بيان مبادئ إعداد التقارير المالية، الفقرة (4.23)
7	The CICA's Guide to IFRS in Canada :2003	هي إلتزامات الوحدة الاقتصادية الناجمة عن أحداث أو عمليات سابقة، وتسويتها قد تؤدي إلى نقل أو استعمال الأصول، أو توفير الخدمات أو غيرها من العوائد أو الفوائد الاقتصادية في المستقبل. (دليل CICA القسم: 1000.32)
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعايير الدولية و (Santana,et al,2007:4)		

من الجدول (4-2) يلاحظ أنّ هناك عبارات مختلفة لتعريف الإلتزام المحتمل لكنها تتفق على أنه نتيجة

احداث ماضية لا تمتلك الوحدة الاقتصادية السيطرة عليه وبالنتيجة تدفق موارد اقتصادية من أصولها

لتسديد تلك الإلتزامات، لقد تناول هذا المبحث أهم المنظمات الدولية التي تصدر القواعد والمعايير المحاسبية

والنشرات التفسيرية، ومفهوم الإلتزامات من وجهة نظرها، وهو ما سيتم التعرض له تفصيلاً في الفصل القادم.

الفصل الثالث

الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة وفق المعايير المحاسبية الدولية

أنّ عملية الإبلاغ المالي عن نشاطات الوحدة الاقتصادية تتطلب المعرفة الدقيقة بالمعايير الدولية لأنها تؤثر بصورة مباشرة في قيمة الوحدة الاقتصادية لما تعكسه من نتائج الاعمال التي تبنى على أساسها القرارات المتخذة من مستعملي تلك المعلومات وبالنتيجة فإنّ هذا الفصل سيتناول عملية الإبلاغ المالي وأثره وعلاقته بالقيمة السوقية وأيضاً التطرق إلى كيفية الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة من ناحية الاعتراف والقياس والإفصاح وكيفية قياس جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية وحسب الآتي:

1.3: المبحث الأول: الإبلاغ المالي وعلاقته بالقيمة السوقية

Financial reporting and its relationship to the market value

يُعدّ الإبلاغ المالي أهم مخرجات العملية المحاسبية لتعلقه بأطراف أخرى خارج إدارة الوحدة الاقتصادية أو ما يسمى "بأصحاب المصالح" والذين تعتمد قراراتهم على ما يفسح عنه من بيانات ومعلومات عن المركز المالي والأنشطة الأخرى التي تخص الوحدة الاقتصادية، وبالنتيجة يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصداقية والموثوقية التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المهنة التي تصدرها الجهات ذات العلاقة وسيتم تناول القوائم المالية وأهداف الإبلاغ المالي وعلاقته بالقيمة السوقية وحسب الآتي:

1.1.3. القوائم المالية Financial Statement: تختلف عملية الإبلاغ المالي وطبيعة المعلومات التي يجري الإفصاح

عنها تبعاً لنشاط الوحدة الاقتصادية أو القطاعات العاملة ضمنها ولكنها تتفق على أنّ هناك عناصر يجب أن تحتويها عملية الإبلاغ المالي نصت عليها المعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئات الدولية والمهنية ذات العلاقة، ومن أهمها القوائم المالية والتي تشتمل على الآتي (المعيار الدولي 2004:1,563):

(1) قائمة المركز المالي: وتضم عناصر المعلومات المالية المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي و كما

يلي (IFRS,M4,2009:3):

أ. الأصول: تعني موارد اقتصادية مسيطر عليها نتيجة لأحداث سابقة و من المتوقع منها تدفق منافع مستقبلية إلى الوحدة الاقتصادية.

ب. الخصوم: هي إلتزامات حالية نشأت عن أحداث سابقة، يتوقع أن تؤدي إلى تدفق خارجي للموارد الخاضعة لسيطرة الوحدة الاقتصادية.

ج. حقوق الملكية: هي القيمة المتبقية في أصول الوحدة الاقتصادية بعد طرح جميع خصومها.

(2) قائمة الدخل: هو التقرير الذي يقيس نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية لمدة معينة ويستعمل لتحديد الربحية وقيمة الاستثمار والجدارة الائتمانية. كما يوفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Kieso, et al, 2012:160). والدخل هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال المدة المحاسبية على شكل تدفقات أو تعزيزات من الأصول أو يقلل من الإلتزامات التي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية، عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب الأسهم (IFRS, M5, 2009:4). أنّ من أهم مزايا قائمة الدخل أنها تعد أداة مفيدة لتحليل المعلومات المالية وخاصة التحليل المقارن لأداء الوحدة الاقتصادية. (Baker, et al, 2003:8)

(3) التغييرات في حقوق الملكية: بيان يعكس التغييرات في حقوق المساهمين بين بداية ونهاية المدة المشمولة بالتقرير الناشئة عن المعاملات مع المالكين (تغييرات المالك في حقوق الملكية) بما يعكس زيادة أو نقصان في صافي الأصول في تلك المدة، كما يُعدّ الصلة بين قائمة المركز المالي والدخل الشامل، إذ يعرض معلومات عن كل عنصر من الملكية بما في ذلك (IFRS, M6, 2009:3) :

أ. الدخل الشامل والذي يبين بشكل منفصل مجموع المبالغ العائدة إلى الوحدة الاقتصادية والحصص غير المسيطرة عليها.

ب. التغييرات في السياسات المحاسبية والآثار المترتبة على تطبيقها بأثر رجعي.

ج. القيمة الدفترية في بداية ونهاية المدة، متضمنة الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الدخل الشامل وقيمة الاستثمارات والتوزيعات بأنواعها أو أي معلومات أخرى تتعلق بالمالكين .

(4) قائمة التدفق النقدي: تعرض التدفقات النقدية والتغييرات في النقد والنقد المكافئ للوحدة الاقتصادية لمدة إعداد التقارير وبشكل مفصل للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، أنّ المعلومات التي يقدمها كشف التدفق النقدي مفيدة في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقد وتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بين وحدات مختلفة من أصحاب المصالح؛ لأنه يلغي تأثير استعمال المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات والأحداث بينها (IFRS, M7, 2009:4). ويمكن تقسيم قائمة التدفق النقدي إلى (IFRS, M7, 2009:10-14) :

أ. التدفق النقدي من العمليات التشغيلية: هي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية كالمقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات والرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى أو المدفوعات النقدية للموردين للسلع والخدمات والعاملين وضرائب الدخل والإندثار.

ب. التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية: يشمل أنشطة الاستثمار والاستحواذ والتخلص من الأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات غير المدرجة ضمن النقد المكافئ، كالمدفوعات النقدية لشراء الأصول طويلة الأجل وغير الملموسة وأدوات حقوق الملكية أو الدين أو السلف النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى. أو المقبوضات النقدية من بيع الأصول طويلة الأجل أو غير الملموسة وأدوات حقوق الملكية وسداد القروض والتعامل بالأدوات المالية ما لم تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

ج. التدفق النقدي من العمليات التمويلية: هي الأنشطة التي تؤدي إلى تغيرات في حجم وتكوين رأس مال الوحدة الاقتصادية، كإصدار الأسهم والسندات والقروض والرهن العقاري، أو المدفوعات النقدية لاسترداد الأسهم وتسديد القروض وعقود الإيجار التمويلي.

(5) قائمة الملاحظات: تقدم الوصف التفصيلي للبيانات والمعلومات عن العناصر التي لم تذكر ضمن القوائم السابقة فضلاً عن معلومات عامة عن الوحدة الاقتصادية كالشكل القانوني والبلد والعنوان ووصف طبيعة النشاط وتاريخ المصادقة على إصدار المعلومات المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية (IFRS,M8, 2009:4).

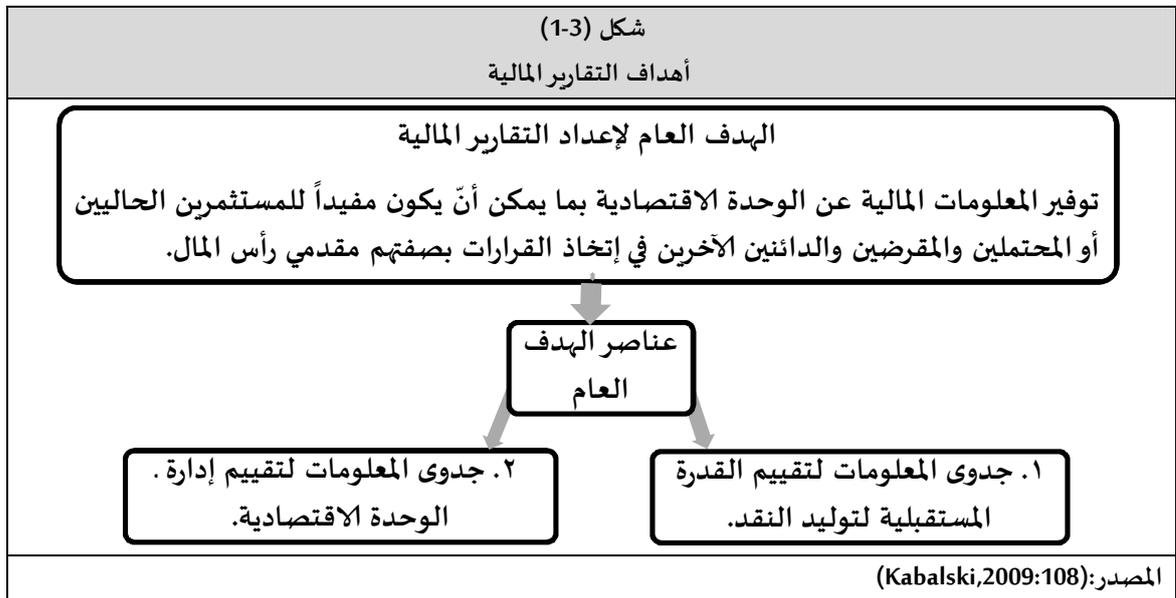
2.1.3: أهداف الإبلاغ المالي Objectives of financial reporting: تركز جميع الأطر المفاهيمية عن الإبلاغ المالي على توفير معلومات مفيدة لإتخاذ قرارات الأعمال التجارية والاقتصادية من أصحاب المصالح وتعدّه هدفاً رئيساً فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية وكذلك تقديم معلومات عن كيفية سير الأعمال داخل الوحدة الاقتصادية من الإدارة (Haslam & Chow,2012:32). إذ ورد في معيار المحاسبة الدولي (1) الفقرة (7) أنّ الهدف من إعداد التقارير المالية تقديم بيان مالي منظم عن المركز المالي، كما تبين المعلومات المالية كيفية استعمال الإدارة للموارد المتاحة بما يغطي جميع قرارات أصحاب المصالح التي تجري على أساس المعلومات المقدمة في التقارير المالية، وأنّ الاختلاف بين المالكين والأطراف الأخرى من حيث العلاقة القانونية بالوحدة الاقتصادية، لا يؤثر في شكل المعلومات المالية المقدمة من الوحدة الاقتصادية إذ أنّ جميع الأطراف تنظر لها بمنظار خاص بها وبما ينسجم مع مطالبها (Kabalski,2009:99). وأنّ هذا الاختلاف في طبيعة استعمال المعلومات المالية يحتاج

إلى محدد يؤدي إلى ثبات في أساسيات عرض المعلومات المالية، ومن هذا المنطق ظهرت الحاجة إلى معايير إلزامية لتحديد طريقة عرض المعلومات المالية لنشاطات الوحدة الاقتصادية وتقليل الاجتهاد الشخصي (Elliott & 102:2011,Elliott)، كما أنّ إعداد التقارير المالية ليس غاية بحد ذاته، بل هو وسيلة لإيصال المعلومات ذات الصلة والموثوقة عن الوحدة الاقتصادية لمستعملي تلك المعلومات (SAC2,1990:6). ويبين الإطار العام لعرض المعلومات المالية الأهداف الآتية لإعداد القوائم المالية (IASCF,1989:80):

- (1) أنّ الهدف من القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي والنشاط والتغيرات في حقوق الملكية للوحدة الاقتصادية التي من الممكن أنّ تكون مفيدة لأصحاب المصالح في إتخاذ قراراتهم.
- (2) أنّ القوائم المالية يجب أنّ تُعد بما تلي الاحتياجات المشتركة لمعظم مستعمليها، على الرغم من أنّ بعض القرارات الاقتصادية قد تحتاج إلى معلومات غير مالية لا توفرها القوائم المالية عن الأحداث الماضية.
- (3) تظهر القوائم المالية نتائج عمل الإدارة، والتي يمكن مساءلتها من المساهمين عن إدارة الموارد الموكلة إليها والتي يمكن أنّ تشمل قراراتهم تغيير الإدارة.

كما يجب أنّ تسمح القوائم المالية بالمقارنة بين الوحدات الاقتصادية ذات النشاط المشترك ومختلف الفترات الزمنية والتي تمنح متخذي القرارات خيارات إضافية للتأكد من صحة قراراتهم المتخذة (أقسام، وصلاح،2008:182).

فضلاً عن ما تقدم فإنّ هناك تقارير مالية مصاحبة للقوائم تصدرها الوحدة الاقتصادية تحتوي على معلومات مالية قد تكون مفيدة لإتخاذ القرارات لا توفرها القوائم المالية كتقرير مراقب الحسابات أو تقرير الإدارة، إذ يضيف الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB.8,2010:1) أنّ الهدف من التقارير المالية هو توفير معلومات يمكن أنّ تقدم عرضاً مفيداً عن الوحدة الاقتصادية لمستعمليها في إتخاذ القرارات بصفتهم مقدمي رأس المال أو غيرهم من أصحاب المصالح. ويمكن تمثيل الهدف من التقارير المالية على النحو المحدد بالشكل(3-1) الآتي:



3.1.3. مفهوم القيمة في القوائم المالية The Concept of Value in Financial Statement: تختلف مناهج التقييم للوحدات الاقتصادية تبعاً لأهداف ومجال التطبيق وطريقة الاستعمال، فالمحاسبين يأخذون القيمة على أنها تعني القيمة الدفترية، بينما الاقتصاديون يعتبرونها القيمة العادلة، من ناحية أخرى يركز مستعملي القوائم المالية "أصحاب المصالح" على تقييم الخدمات التي يتلقونها على أساس المنفعة التي تقدمها وبالنتيجة يكون التركيز على القيمة السوقية الناتجة عن التحول المالي الفعلي (Abuzayed, et al.2009:156). وهناك عدة مفاهيم للقيمة تعتمد في المحاسبة منها:

(1) القيمة التاريخية Historical value: هي مبدأ محاسبي قديم يعود إلى العصر الروماني، إذ تعني القيمة التي تضرب بجزورها في الماضي، وأنَّ السبب في اعتمادها هو قابليتها للتحديد بسهولة عن طريق كلفة الشراء أو كلفة الإنتاج فهي تعكس بشكل موثوق قيمة العناصر في لحظة الاعتراف الأولي، لا كونها تمثل القيمة العادلة في تلك اللحظة، ولكن ارتباطها بعيب رئيس وهو عدم مجاراتها للتضخم الذي يحولها إلى قيمة عفا عليها الزمن، فهي تمثل بيانات لا تتمتع بالموثوقية للمقارنة أو إتخاذ القرارات (Man, et al, 2011:136)، وتعرف أيضاً على أنها السعر الإجمالي المدفوع من الوحدة الاقتصادية للحصول على ملكية أو استعمال الأصول بما في ذلك جميع المبالغ اللازمة للتجهيز والتشغيل بغرض تقديم الخدمات الإنتاجية أو أي عمليات أخرى لصالحها، فالنموذج المحاسبي التقليدي يعتمد على الكلفة التاريخية عندما تكون الأسعار مستقرة أو أنَّ التغير في مستوى الاسعار بطيء (Abu Bakar & Said, 2007:20)، فالكلفة التاريخية تقدم واقعاً اقتصادياً مشوهاً يؤثر سلباً في أداء

الوحدة الاقتصادية التي لا يمكن تقييمها بشكل كاف؛ نتيجة الأرباح التي قد تنتج عن عملية إعادة التقييم وما يتبعها من ضرائب وتوزيعات وهمية للملاك (Diana, 2009:861). ولذلك ينبغي بذل جهد عند إعادة تقييم أو اللجوء إلى المحاسبة المرتبطة بالتضخم على الرغم من عدم واقعيتها خصوصاً في بيئة الأعمال التي تعتمد رأس المال الفكري كالوحدات العاملة في النشاط التكنولوجي (Man, et al, 2011:137). أما أهم صفاتها فهي (Diana, 2009:863):

أ. لا توجد إمكانية للمقارنة بين المعلومات، إذ تقيم العناصر في تاريخ تسجيلها.
ب. أنّ المعلومات التي توفرها حول الفوائد المتوقعة من الأصول أو الإلتزامات تعكس الوضع الاقتصادي القائم في تاريخ الشراء أو التعاقد وتتجاهل الظروف المحيطة بالمحافظة عليها.
ج. التغييرات الناتجة عن التقييم والمدرجة في كشف الدخل سواء من البيع أم من الشطب لا تعكس طبيعة أداء الوحدة الاقتصادية.

د. تعتمد بصورة كلية على التقديرات المحاسبية الماضية ولتأخذ بتغيرات السوق.
(2) القيمة الاستبدالية Replacement value: تعني سعر السوق المتداول لأصل مماثل تماماً وأنّ الهدف منها هو معرفة قيمة الاستهلاك الذي سيتم الإفصاح عنه في قائمة كشف الدخل؛ لغرض تأمين المخصصات عند استبدال ذلك الأصل، ويتم استعمالها في حالة التضخم بسبب أنّ نتائج قائمة الدخل لا تعكس حقيقة نشاط الوحدة الاقتصادية وهو ما لا يمكن للقيمة التاريخية إظهاره (السعدي، 2009:119).

(3) القيمة الدفترية Book value: هي قيمة حقوق المالكين التي وردت في القوائم المالية (رأس المال والاحتياطيات)، أو هي الفرق بين إجمالي الأصول والخصوم وبمعنى آخر هي فائض إجمالي أصول الوحدة الاقتصادية على إجمالي خصومها مع أطراف ثالثة (Fernandez, 2004:4). وهذا يعني أنّ القيمة الدفترية لا تتأثر بأسعار السوق أو مضاعفاتها أو مدى استمرارية نشاطها من عدمه، وأنّ حقوق المالكين قد تزيد أو تنقص بالاعتماد على تصفية أصول الوحدة الاقتصادية (Rotblut, 2010:25). وغالباً ما تستعمل نسبة سعر السهم إلى القيمة الدفترية كمؤشر على قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية من مستشاري ومدراء الصناديق الاستثمارية (Marango & Jagongo, 2014:52).

(4) القيمة العادلة Fair value: القيمة العادلة هي السعر الذي سوف يستلم عند بيع أحد الأصول أو القيمة المدفوعة لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس

(FAS157,2010:8)، أو هي قيمة مبادلة أصل ما بالنقد المستلم بين أطراف راغبة ومطلعة في عملية حقيقية (IAS36,2010:2)، وقد أدى ضغط المستثمرين وبمساهمة من المنظمات المحاسبية الدولية (FASB, ISAB) إلى تغيير النموذج المحاسبي التقليدي القائم على الكلفة التاريخية، وتحولت إلى نموذج المحاسبة على أساس القيمة العادلة في ظل وجود أسواق تتمتع بالكفاءة والتي من شأنها تلبية متطلبات "تعظيم قيمة السهم" والذي يعني أنّ قيمة النشاط المنتج هي أعلى من كلفة إنتاجه وما يضيف قيمة للمساهمين هو كلفة رأس المال المستثمر، ومن أهم صفات القيمة العادلة أنّها (Diana, 2009:863):

أ. إمكانية المقارنة عن طريق تقييم عناصر مماثلة بنفس الطريقة.

ب. توفر معلومات حول الفوائد المتوقعة من الأصول أو الإلتزامات على وفق الوضع الاقتصادي القائم في تاريخ التقييم.

ج. تعكس قرارات الإدارة سواء للحفاظ على الأصول أم تأثيرها على الأداء المالي وموقف الوحدة الاقتصادية.

د. أنّ التقييم على وفق القيمة العادلة يعني القيام بتقديرات محاسبية من شأنها توليد مشاكل تتعلق بمصداقية المعلومات.

(5) القيمة السوقية العادلة Fair Market Value: تعرف القيمة السوقية بأنها المبلغ المقدر الذي يتم به تبادل الممتلكات في تاريخ التقييم بين المشتري والبائع في إطار صفقة بين أطراف مستقلة ومستعدة لإتمام العملية، والتي يكون الطرفان فيها قد تصرفا عن دراية وحكمة وبدون إكراه (IVS1,2003:96). وتعتمد القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية على خيار المالكين عند إتخاذ قرارات البيع أو التصفية الطوعية، في تحديد طريقة التقييم التي ستعتمد لإكمال الخيار المتخذ، فقد تختلف القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية عن القيمة الدفترية أو سعر السوق لأنّ إتخاذ قرار البيع والتصفية قد يأتي في ظل ظروف معينة تتحدد على وفقها عملية البيع بين الأطراف ذات العلاقة (Realdon,2007:26)، وهناك شروط عدة للمشاركين في عملية الشراء أو تقدير القيمة السوقية العادلة وهي (Reilly,2011:6):

أ. أنّ تكون مع أطراف مستقلة عن الوحدة الاقتصادية (غير ذات صلة).

ب. أنّ تكون لدى جميع الأطراف معرفة بالأصول والمعاملات المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية.

ج. أنّ تكون لدى هذه الأطراف القدرة على شراء أو بيع الأصول.

د. ليس هناك إكراه أو إجبار للدخول في الصفقة.

وفي السنوات الأخيرة أستعملت مفاهيم عديدة لقياس وتحديد القيمة السوقية العادلة منها
(Thenmozhi,2000,1):

(1) التدفق النقدي للعائد على الاستثمار (CFROI): يقصد به نسبة التدفق النقدي إلى رأس المال المستثمر مع ملاحظة أنّ التضخم يمكن أن يزيد التدفقات النقدية مع مرور الوقت، مع بقاء رأس المال المستثمر من دون تغيير، مما يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول القديمة (Damodaran,2007:17).

(2) قيمة الأسهم المضافة (SVA): وهي الفرق بين قيمة الوحدة الاقتصادية وقيمة التزاماتها، ويمكن استخراجها بالمعادلة الآتية (Norouzi & Samadi,2013:1166):
قيمة الأسهم المضافة (SVA) = (التدفق النقدي التشغيلي + توزيعات الأرباح للمساهمين + الاستثمارات قصيرة الأجل) - الديون.

(3) القيمة السوقية المضافة (MVA): أنّ الهدف الرئيس لمعظم الوحدات الاقتصادية هو تعظيم ثروة المساهمين الذي يعود بالفائدة عليهم، ولكنه يساعد أيضاً على ضمان تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، وهو ما يعود بالفائدة على الاقتصاد والذي يمثله الفرق بين القيمة السوقية للسهم ومقدار رأس المال المدفوع من المساهمين، ويمكن استخراج القيمة السوقية المضافة من المعادلة الآتية (Ehrhardt & Brigham,2011:67):

القيمة السوقية المضافة (MVA) = القيمة السوقية للأسهم - رأس المال المدفوع

أو = (الأسهم المصدرة) × (سعر السهم) - قيمة الأسهم العادية.

(4) القيمة الاقتصادية المضافة (EVA): هي تقدير الربح الاقتصادي الحقيقي، والذي يختلف بشكل كبير عن الربح المحاسبي، إذ يمثل الدخل المتبقي بعد طرح كلفة رأس المال المستثمر والذي يمثل كلفة الفرصة البديلة ويمكن استخراجها بالمعادلة الآتية (Ehrhardt & Brigham, 2011:68):

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب - كلفة رأس المال

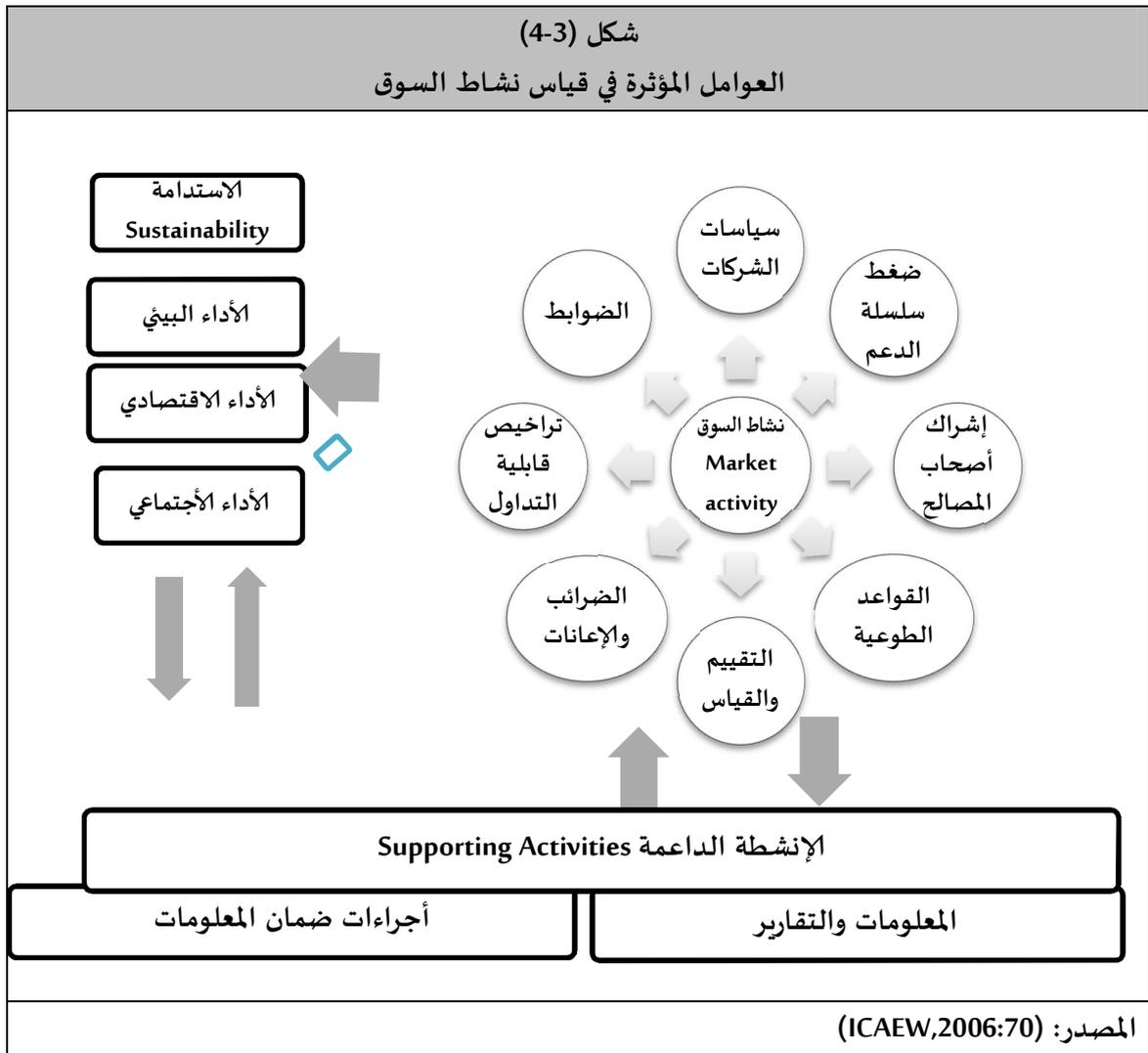
أو = (رأس المال التشغيلي) × (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال - العائد على رأس المال المستثمر)

وتمر عملية تقدير القيمة السوقية العادلة من وجهة نظر إدارة الوحدة الاقتصادية بثلاث مراحل يوضحها الشكل (2-3) وهي:



إذ يوضح الشكل (2-3) أعلاه أنّ عملية تقدير القيمة السوقية العادلة تبدأ من عدم وجود أسواق نشطة للعناصر محل التقييم وبالنتيجة فإنّ تقديرات الإدارة تكون غير صحيحة ولا تعبر بشكل موثوق ولا يمكن اعتمادها، بينما عند وجود سوق نشطة لعناصر مماثلة يمكن عن طريقها الوصول إلى تقدير يعبر عن توجهات الإدارة في عملية تقييم العناصر وبصور غير مباشرة، أما في حالة وجود سوق نشطة تتداول العناصر محل التقييم فهنا يمكن تقديرها بصورة مباشرة وإتخاذ القرارات على أساس الحقائق الثابتة والتحليل الدقيق، سواء المتعلقة بالمؤسسات المالية الكبرى أم المشاريع الصغيرة. وتتخذ القرارات الاستثمارية بناء على المعلومات المتاحة وبيانات مؤشرات السوق، بينما قد يميل المحللين إلى إتخاذ نهج عقلاني للغاية لحساب إمكانية الاستثمار المحتمل وغالباً يأخذون بنظر الاعتبار تأثير الأصول غير الملموسة مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية وما شابه ذلك (Cole,2012:47). أنّ تعظيم القيمة للمساهمين كان الهدف النهائي دائماً لأي وحدة اقتصادية، فالمستثمرون حريصون جداً في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ولاسيما سعر السهم في السوق ويمكن بيان تأثير جودة الإبلاغ المالي على قرارات المستثمرين الشكل (3-3) الآتي:

المالية هو المساعدة في تحديد النتائج وتصميم آليات قياس نشاط السوق. ومن ثمّ تقديم التغذية العكسية في ضوء ردود الفعل والآليات ونشاط السوق وتغيير النتائج، والتغيرات في هذه العناصر تؤدي إلى الضغط على النظام المحاسبي لتوفير معلومات تلي الاحتياجات الناشئة عن هذا الضغط، ويتضح ذلك في الشكل (4-3) فاستعمال مصطلح السوق هو لوصف جميع الأنشطة التي تؤدي لنتائج النشاط وأن دور المعلومات المحاسبية هو المساعدة في توقع النتائج وتصميم آليات توجيه نشاط السوق ومن ثم تقديم التغذية العكسية في ضوء ردود الفعل والآليات ونشاط السوق وتغيير النتائج، والتغيرات في هذه العناصر تؤدي بدورها إلى تغيرات في الاحتياجات من المعلومات على وفق البيئة المحيطة وقدرتها على التأثير في نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية وكما يلي:



أنّ هذا المبحث تناول أنواع القوائم المالية التي يجب على الوحدة الاقتصادية أن تعدّها للإبلاغ المالي عن نشاطها الاقتصادي ولغرض إيصال المعلومات التي تتمتع بالملاءمة والتمثيل الصادق إلى مستعملي تلك القوائم، أنّ الإبلاغ المالي يؤثر في القرارات المتخذة عن طريق تحديد العائد على الاستثمار للمدة السابقة والذي يستدل به

لاستكشاف الآفاق المستقبلية للمركز المالي للوحدة الاقتصادية والتي تكون أحد عناصره المؤثرة هي الإلتزامات المحتملة والتي قد تحدث فرقاً في المركز المالي في حالة عدم إتخاذ المخصصات اللازمة لها أو التحوط باستعمال أدوات مالية أخرى تخفف من الضغط على نتائج النشاط التشغيلي للوحدة الاقتصادية، كما تم التطرق إلى أنواع القيم ومدى تأثير جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية في تلك القيم، وأنّ القرارات الاستثمارية تعتمد أساساً على جودة الإبلاغ المالي، بينما سيتم استكمال موضوع الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في المبحث القادم وكذلك تناول أسس الاعتراف والقياس والإفصاح عنها بشكل مفصل.

2.3. المبحث الثاني: أسس الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة

Foundations Financial Reporting of Contingent Liabilities

يتطلب الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة إجراءات خاصة للاعتراف والقياس والإفصاح، إذ إن الإلتزامات المحتملة يمكن أن تكون صريحة أو ضمنية وبالنتيجة فإنها تتطلب البحث والتحري قبل الاعتراف وبيان موثوقية القياس المبني على الاعتراف وعادة ما يفصح عنها فقط بدون قياسها لعدم التأكد من حدوثها من إدارة الوحدة الاقتصادية وسيجري تناولها في المبحث وحسب الآتي:

1.2.3. الاعتراف بالإلتزامات المحتملة Recognition of Contingent liabilities: أوضح (IFRS,2010:33) أن الاعتراف هو عملية إدراج عنصر ما في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، يلي معايير الاعتراف التي يمكن أن يجري عن طريقها التعبير عن ذلك العنصر بالكلمات أو الأرقام. ولكي يعترف بالإلتزام فإنه يتطلب معرفة أركان الاعتراف بالإلتزام، التي يمكن ادراجها ضمن ركنين رئيسيين هما (IFRS,2010:33):

(1) احتمالية أن يتطلب التوضيح بجزء من المنافع الاقتصادية بالمستقبل.

(2) إمكانية قياس حجم المسؤولية بشكل موثوق.

أن الاعتراف يعني إيضاح المعلومات المتعلقة بالإلتزامات في التقارير المالية والذي يكون عن طريق الإدراج في التقارير المالية أو الإيضاحات المصاحبة لها (SAC.4,1995:12). وبالنتيجة فإن الاعتراف بالحدث الاقتصادي يجب أن يتمتع بالأركان الآتية (FASB.CON.5,1984:25):

أ. أن الحدث الاقتصادي يلي أحد تعاريف عناصر القوائم المالية.

ب. إمكانية القياس بموثوقية كافية.

ج. أهمية الحدث وإمكانية أحداث فرق في قرارات أصحاب المصالح.

د. موثوقية المعلومات وحياديتها وقابليتها للتحقق.

أن السمة الرئيسة للاعتراف بالإلتزام هي وجود طرفين أحدهما الوحدة الاقتصادية والطرف الآخر خارجي؛ لأنه لا يمكن أن ينعقد الإلتزام بوجود أحدهما في كلا الجانبين (SAC.4,1995:23). ومن أهم شروط الاعتراف بالإلتزام المحتمل هو إمكانية أن تقوم الوحدة الاقتصادية بدفع جزء من مواردها الاقتصادية كأموال أو الخدمات لتسديده وأن احتمال التسديد يكون أكبر من عدمه، وأن موثوقية القياس والتقدير للإلتزام المحتمل جزء مهم لإظهاره ضمن القوائم المالية (المعيار المحاسبي الدولي 37:2004:1538). وتتميز الإلتزامات المحتملة

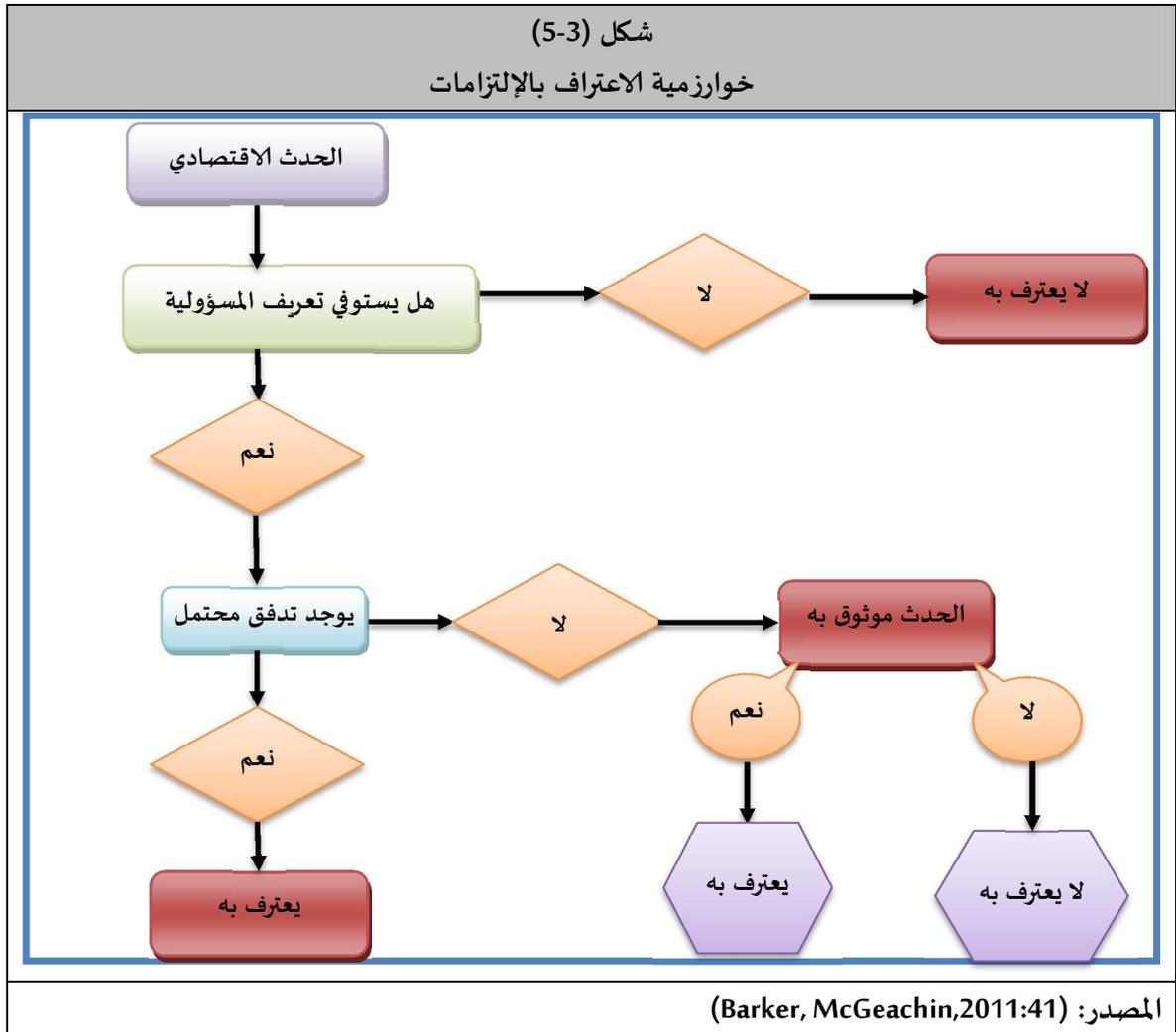
بصعوبة معرفة مبالغها بصورة دقيقة في لحظة الاعتراف بها وعليه فإن الاعتراف بالإلتزامات المحتملة ناتج عن
(Davinci,2010:95):

أ. إلتزامات قانونية (Legal obligations) مستمدة من أحكام تعاقدية، متطلبات تشريعية أو تعليمات من
الجهات المختصة بناء على تشريعات فعالة.

ب. إلتزامات استنتاجية (Constructive obligations) تستمد قوتها من الإجراءات الطبيعية للوحدة
الاقتصادية أو من سياساتها المعلنة.

أن المخاطر المرتبطة بالإلتزامات المحتملة يمكن أن تؤثر في استدامة الوضع المالي الحالي، ومع ذلك، فهي في
الغالب إما لم يبلغ عنها لأصحاب المصالح أو أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية غير مفهومة أو غير مرئية
بسهولة (Cebotari,2008:32)، ويمكن توضيح مفاهيم الاعتراف بالمسؤولية عن الإلتزام المحتمل في الشكل (5-3)

الآتي:



ويمكن ملاحظة أنّ الاعتراف لا يعني إثبات الإلتزام وإظهاره ضمن قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية بل يجب أن يترتب على ذلك تدفق موارد اقتصادية إلى خارج الوحدة الاقتصادية لغرض الإبلاغ المالي الكامل عن ذلك الإلتزام وهو ما نص عليه تعريف (ISAB). وبالنتيجة هناك نوعان من الاعتراف بالإلتزامات المحتملة هما (Barker & McGeachin,2011:14):

أ- أن تدفق الموارد محتمل.

ب- موثوقية قياس مبلغ التسوية.

وعند إجراء مقارنة بين متطلبات الاعتراف بالإلتزامات المحتملة في المعايير الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) ومعايير الإبلاغ الدولي (IFRS) كما في الجدول (1-3) يتبين الآتي:

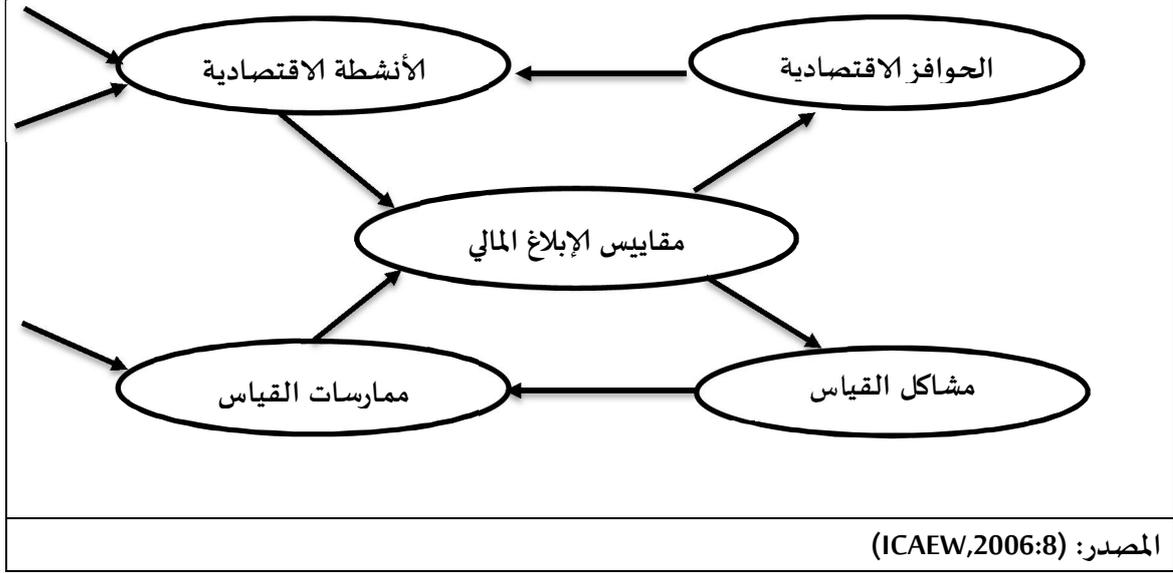
جدول (1-3) متطلبات الاعتراف بالإلتزامات المحتملة		
المعيار	مبادئ المحاسبة المقبولة عاماً FASB (SFAS No. 5)	معايير الإبلاغ المالي IFRS المعيار الدولي (37)
من حيث الاعتراف بالإلتزام المحتمل	مرجح	أكثر ترجيحاً من لا
مقدار النتائج	أقل تقدير	التقدير المتوسط
الإفصاح الاستثنائي	لا يوجد	في حالة وجود تحيز جدي من الوحدة الاقتصادية
المكاسب المحتملة	لا يعترف به	يسمح ببعض الاعتراف
المصدر (Schiff,et,al,2012:3)		

مما سبق يتضح أنّ الإفصاح عن الإلتزام المحتمل على وفق (FASB) من الصعب تحديده، وهو موضوع أخذ الكثير من النقاش داخل مجلس معايير المحاسبة المالية، لذلك جرى التوصل إلى أنّه إذا كان الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة مطلوباً يجب على الوحدة الاقتصادية أن تفصح في الملاحظات عن طبيعة الاستحقاق ومبلغ الاستحقاق وأنّ تأخذ بنظر الاعتبار أنّ عدم الإفصاح سيؤدي إلى بيانات مالية مضللة. أما متطلبات الاعتراف بالإلتزامات المحتملة على وفق (ISAB) فهي أكثر سهولة من جهة الوحدة الاقتصادية في حال وجود رغبة تجاه متطلبات الاعتراف من قبلها (Schiff,et al,2012:3)، وذلك يدل على أنّ هنالك توجه من الهيئات الدولية لإيلاء الإلتزامات المحتملة والإفصاح عنها أهمية أكبر كونها بدأت تشكل محدداً لمدى صدق وملاءمة المعلومات التي تحويها القوائم المالية، وهذا يتضح من توجه (IFRS) نحو تقليل/تخفيف متطلبات الاعتراف بالإلتزامات المحتملة.

2.2.3: قياس الإلتزامات المحتملة Measurement of Contingent Liabilities: أنّ القياس عموماً هو عملية تحديد القيمة النقدية لعناصر البيانات المالية التي اعترف بها، لغرض ادراجها في القوائم المالية وهذا ينطوي على اختيار أساس معين للقياس (IFRS,2010:37)، وقد ورد تعريف القياس في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) عام 1996 بأنّ القياس يمثل عملية قرن الإعداد بالأحداث المالية على أساس قواعد محددة (سويد، 2012:8)، فاعتراف الوحدة الاقتصادية بالإلتزام المحتمل يعني أنّ عليها تحديد مقدار ذلك الإلتزام استناداً إلى المعلومات المتاحة على وفق وجهة نظر محترمة وبقدر معقول (AICPA,2010:2)، وأنّ المعيار الثاني للاعتراف بالعنصر هو أنّه يمتلك الكلفة أو القيمة التي يمكن قياسها بموثوقية واستعمال تقديرات معقولة وهو ما يُعد جزءاً رئيسياً عند إعداد البيانات المالية ولكن يقوض مصداقيتها (IFRS,2010:34)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مصطلح "المحتمل" و"قدر معقول" من الصعب تحديده وبالنتيجة فإنّ على الوحدة الاقتصادية أنّ تفصح عن طبيعة ومبلغ الإلتزام إذا كان عدم الإفصاح يؤدي إلى تضليل البيانات المالية (Schiff,et,al,2012:3)، وهناك عناصر عدة تؤثر في عملية القياس لإعداد التقارير المالية يعني تطبيق ممارسات القياس للأنشطة الاقتصادية وهذه الممارسات ناتجة أصلاً من الضغوط أو الحوافز الاقتصادية التي نشئت عن عدم قدرة التقارير المالية على التمثيل الملائم لنتائج النشاط الاقتصادي، أو أنّها لا تعزز الأنشطة الاقتصادية بصورة حقيقية، ومنها التفاوت بين الكلفة التاريخية والقيمة الحالية للأصول والتي قد تكون صحيحة على وفق معايير القياس لكنها مضللة في إتخاذ القرارات (ICAEW,2006:8)، ويمكن توضيح العوامل المؤثرة في تطور عملية القياس بالشكل (3-6) الذي يبين أنّ مقاييس الإبلاغ المالي المستعملة هي نتاج الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية والتي بدورها تحفز تلك الأنشطة لكنها مصاحبه لبعض المشاكل المتعلقة بالقياس وبممارساته التي لا تلي متطلبات السوق وبالنتيجة تؤثر في مقاييس الإبلاغ المالي وبحسب الآتي:

شكل (3-6)

العوامل المؤثرة في تطور عملية القياس



إنّ الهدف من قياس الإلتزامات المحتملة هو معرفة قيمة الإلتزام الذي يمكن أن تتحملة الوحدة الاقتصادية بصورة معقولة والذي سيدفع في نهاية المدة المشمولة بالقوائم المالية لإعفاءها من الإلتزام الحالي، وهذا المبلغ قد يكون (Dowad,et al,2010:7):

- (1) أقل من القيمة الحالية للموارد اللازمة للوفاء بالإلتزام.
 - (2) أقل من القيمة التي ستضطر الوحدة الاقتصادية لدفعها نتيجة إلغاء إلتزام، (بما في ذلك تكاليف الإلغاء).
 - (3) أقل من القيمة التي سيتعين على الوحدة الاقتصادية أن تدفعها لنقل الإلتزام إلى طرف ثالث (بما في ذلك تكاليف نقل الإلتزام).
- إنّ قياس الإلتزام بصورة موثوقة يحتاج إلى التعرف على أسباب نشوء الإلتزام سواء أكانت قانونية ناتجة عن التعاقد أم تطوعية للمساهمة في الحد من أثار نشاط الوحدة الاقتصادية وتأثيراته على البيئة المحيطة بها ومن ثمّ تحديد أو قياس قيمة الإلتزام مقابل المنافع الاقتصادية التي سيضحي بها، ويذكر (Barker & McGeachin,2011:24-25) العديد من الأمثلة التي يمكن قياس الإلتزامات عن طريقها وهي:

- (1) القيمة العادلة في حالة وجود أسواق مالية نشطة وهو ما يتفق مع مبادئ (IASB).
- (2) الكلفة التي يمكن تحديدها عند الاعتراف المبدئي.
- (3) يمكن قياس الإلتزام المحتمل عن طريق تحديد قيمة الإلتزام الذي يمكن أن ينشئ بنهاية المدة المشمولة به بعقلانية.
- (4) القيمة التبادلية للإلتزامات كعقود التأمين.

ويمكن توضيح بعض أسس القياس المستخدمة لتحديد قيمة الإلتزام الذي يمكن أن يترتب على الوحدة

الاقتصادية في الجدول (2-3) الآتي:

جدول (2-3) اسس قياس الإلتزامات المحتملة		
إمكانية القياس	نوع الإلتزام	سمة القياس
القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المتوقعة خصمها لتسوية الإلتزام.	كلفة الاداء	القيمة الحالية للاقتناء
السعر الذي سيدفع لتحويل الإلتزام بمعادلة نظامية بين شركاء السوق في تاريخ القياس.	كلفة التحويل (القيمة الحالية)	القيمة الحالية للخروج من السوق
المبلغ الذي تحقق الوحدة الاقتصادية بدفعه حالياً وبشكل تعاقدي للتصفية الكاملة للإلتزام.	كلفة الإعفاء من الإلتزام	القيمة الحالية للخروج من التعاقد
التدفق الداخلى للمنافع الاقتصادية على وفق الاستبدال الحالي للإلتزام.	مكافئ العوائد الحالية	قيمة الحالية للدخول بالإلتزام
أقصى كلفة للمنافع للأداء أو كلفة الإعفاء من الإلتزام	مبلغ التسوية (تصفية الإلتزام)	القياس المختلط: قيمة الخروج
أدنى مكافئ للعوائد الحالية الناتجة عن مبلغ التسوية	قيمة المعونات	القياس المختلط: قيمة الدخول والخروج
المصدر: (Barker & McGeachin,2011:43) بتصرف الباحث.		

ويتضح أنّ قيمة الإلتزام المعترف به ناتجة عن تسوية للكلفة الحالية أو ما يعادلها التي من المتوقع أنّ تدفع لتلبية الإلتزامات التعاقدية والتي يمكن قياسها بدقة، أو هي القيمة المخصصة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أنّ تكون هناك حاجة لتسوية الإلتزامات مع الأخذ بالمخاطر المحيطة بها (Barker & McGeachin,2011:19).

3.2.3. الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة Disclosure of Contingent Liabilities: أنّ الإفصاح الملائم عن الإلتزامات المحتملة يمكن أنّ يساهم بإتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة المالية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، إذ يمكن أنّ يتضمن الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة الأمور الآتية (Cebotrai,2008:33) :

(1) يجب أنّ تكون المعلومات التي يكشف عنها مفيدة وذات مصداقية.

(2) الكشف عن المعلومات ذات الصلة بالأثر المالي المحتمل للإلتزامات من دون الإسهاب في التفاصيل التي

قد تسبب الأرباك لدى متخذ القرار.

(3) تحديد كلفة الإلتزامات المتوقع/ المحتمل حدوثها لتقليل حالة عدم التأكد.

(4) أنّ التقليل من حالة عدم التأكد يؤدي إلى إتخاذ القرارات الرشيدة.

(5) في بعض الحالات يكون الإفصاح غير ذي أهمية، ولكن هذا لا يعني استغلال عدم وضوح المعايير حول

طبيعة الإلتزامات كي لا يكشف عنها.

(6) يجب أنّ تكون هناك مسؤولية واضحة وصارمة لتوفير تقارير دقيقة عن الإلتزامات المحتملة توحى

بوجود إلتزام بمعايير الإفصاح الدولية.

ويشير (Marcel & Cristina,2012:47) أنّ التقارير المالية تُعد وسيلة الاتصال الرئيسة للوحدات

الاقتصادية مع أصحاب المصالح، إذ يجب أنّ تفصح عن الإلتزامات المحتملة أنّ وجدت على وفق وجهة نظر

مقبولة ومحترمة، أما إذا كان الإلتزام لا يلي متطلبات المعايير من حيث الأهمية النسبية فعلمها الإفصاح عنه

ضمن الملاحظات المعروضة مع القوائم المالية وكذلك طبيعة علاقتها مع الأطراف الأخرى، وبالنتيجة فإنّ حاجة

الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة أصبحت أكثر تشدداً وإصراراً من لدن المنظمات الدولية، إذ ألزمت لجنة

الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) الوحدات الاقتصادية الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة وخاصةً

الإلتزامات البيئية بموجب المعايير والقوانين النافذة (Wallace,1993:1099)، وتواجه الوحدة الاقتصادية ثلاثة

احتمالات بما يتعلق بالإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة وهي:

(1) الإبلاغ الكامل والذي يتضمن (الاعتراف والقياس والإفصاح) والتي يمكن أنّ تتوافر أجمالاً وهنا يجب

إظهار الإلتزام المحتمل وتكوين مخصص ضمن عناصر قائمة المركز المالي.

(2) الإفصاح ضمن قائمة الملاحظات المالية، إذ أنّ عدم توافر ركن القياس مع توافر إمكانية حدوثه

والإشارة إلى إمكانية حدوثه تكفي للإبلاغ، عنه بسبب عدم توافر التقدير الموثوق به بصورة كاملة.

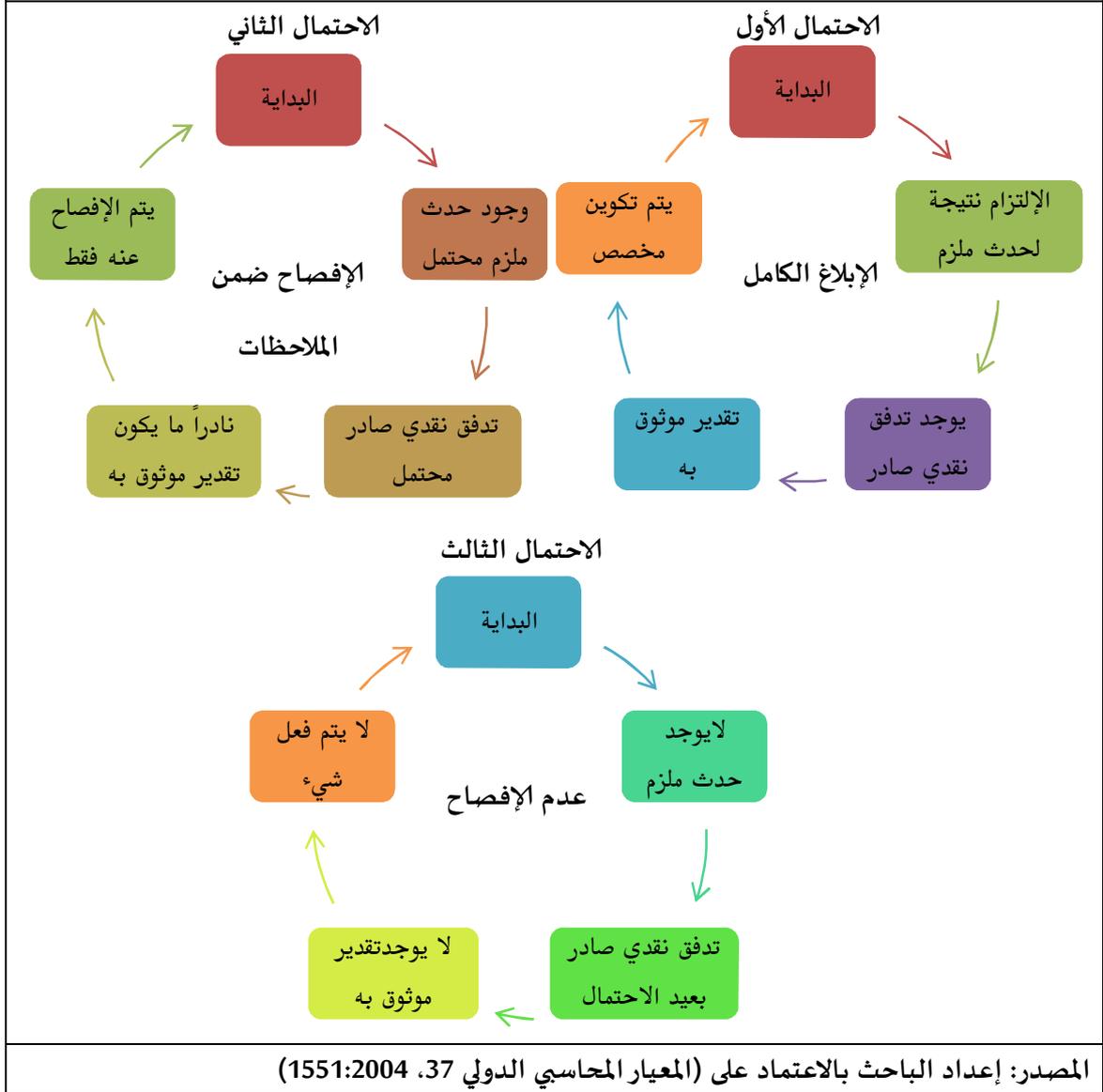
(3) عدم الإفصاح عن الإلتزام المحتمل؛ نتيجة عدم الموثوقية بالحدث الملزم الذي ينتج عنه تدفق موارد

الوحدة الاقتصادية مع انعدام إمكانية قياسه. ويمكن توضيح الاحتمالات المتعلقة بالإبلاغ المالي عن الإلتزامات

المحتملة بالشكل (7-3) الآتي:.

شكل (7-3)

متطلبات الاعتراف والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (المعيار المحاسبي الدولي 37، 2004:1551)

وعلى الوحدة الاقتصادية في حالة وجود إمكانية للتحقق من حدوث الإلتزام المحتمل أن تفصح عن طبيعة هذا الإلتزام، أو عدم اليقين المرتبط بقيمة أو توقيت نقل الموارد الاقتصادية وبما يوفر معلومات كافية لتقدير مبلغ السداد المتوقع، مع بيان ما تم تخصيصه لمواجهة ذلك الإلتزام، أما إذا كانت إمكانية تحققه بعيدة فيجب عليها أن تفصح عن كل نوع من الإلتزامات المحتملة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع وصف موجز لطبيعة الإلتزامات المحتملة والشكوك المتعلقة بأي مبلغ قد يتحقق أو توقيت حدوث تدفق للموارد الاقتصادية (FRS12,1998:38-39).

إنّ الاعتراف بالإلتزامات المحتملة يحتاج إلى ما يثبت إمكانية تدفق الموارد الاقتصادية خارج الوحدة الاقتصادية وهو ما يتطلب التحري عن موثوقية الاعتراف بهذه الإلتزامات، فقد تطورت متطلبات الاعتراف بالإلتزامات المحتملة بتطور بيئة الأعمال وأصبحت متطلبات الاعتراف أقل قيوداً من المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لأهمية تلك الإلتزامات وأثرها في ملاءمة وصدق القوائم المالية، فضلاً عن خصوصيتها في الإبلاغ المالي والتي تنطوي على ثلاث حالات خاصة بها على وفق إمكانية الاعتراف والقياس لقيمة الإلتزام المحتمل على المترتب على الوحدة الاقتصادية والذي يلزم لتحديها استعمال أسس قياس تتمتع بالموثوقية، كما أنّ الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة يساهم في مساعدة المستفيدين من المعلومات الواردة في القوائم المالية على إتخاذ قرارات أكثر رشداً بالاعتماد على ملاءمة وصدق القوائم المالية التي تتضمن معلومات عن أحداث محتملة يمكن أنّ تؤثر على المركز المالي المستقبلي للوحدة الاقتصادية، وبالنتيجة بات واضحاً أنّ الإلتزامات المحتملة تحتاج إلى أساليب تحري خاصة لغرض التأكد من موثوقية الاعتراف بها ومصداقية قياسها، وهو ما يؤثر مباشرةً على جودة الإبلاغ المالي التي سيتم تناولها في المبحث القادم.

3.3. المبحث الثالث: جودة الإبلاغ المالي The Quality of Financial Reporting

أنّ القوائم المالية تُعدّ لغرض تقديم معلومات وافية عن نشاطات الوحدة الاقتصادية، فيجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية؛ لأنّها ستؤثر إيجاباً في قرارات المستفيدين كالمالكين والمستثمرين والدائنين، وأنّ تلك القرارات تعزز كفاءة السوق المالية وهو ما أكد عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية (Beast, et al,2009:3). ومن أهم المشاكل الرئيسة هو كيفية قياس هذه الجودة وهو ما سيتناوله هذا المبحث فضلاً عن بيان إمكانية قياس جودة القوائم المالية وتمثيله الصادق وملاءمتها للمستفيدين في إتخاذ القرارات على وفق المعلومات الواردة فيها.

1.3.3. أهمية جودة الإبلاغ المالي The Quality of Financial Reporting Importance: أنّ أهمية جودة الإبلاغ

المالي لدى مستعملي القوائم المالية تأتي من كونها تعكس طبيعة المعلومات الملائمة التي يودون الحصول عليها لإتخاذ القرارات التي تمثل النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية بصدق وبما يعود بالنفع على الأطراف ذات العلاقة ويمكن توضيح تلك الأهمية وبحسب الآتي (Benston,2003:7):

- (1) أنّ جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية ودقة وموثوقية الأرقام عن إلتزامات الوحدة الاقتصادية تعكس أهمية القرارات المتخذة من المستثمرين في تقييم المركز المالي لها.
- (2) أنّ جودة القوائم المالية تعكس مدى الإلتزام بإعدادها على وفق المعايير المحاسبية الدولية على الرغم من وجود بعض الأرقام ذات الطبيعة التقديرية كالإلتزامات المحتملة.
- (3) أنّ جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تصور النشاط الاقتصادي والإداري داخل الوحدة الاقتصادية كالأرباح المعلنة أو المتوقعة تساهم في دعم قيمة السهم وأدائه في الأسواق المالية.
- (4) أنّ المحللين والمستثمرين يطمحون بالحصول على معلومات ذات جودة عالية لكي يبنوا على أساسها تحليل وتقييم الاتجاهات التي من الممكن أن تسلكها قراراتهم المتخذة لتحقيق الفوائد المتوقعة منها.
- (5) أنّ جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية تمكن مستعمليها من الحصول على معلومات تعكس النشاط التشغيلي للوحدة الاقتصادية وبما يعزز فوائد القرارات المتخذة.

2.3.3. أبعاد جودة الإبلاغ المالي The Quality of Financial Reporting Dimensions: أنّ لجودة الإبلاغ المالي

أبعاد عديدة تستمد قوتها من أهمية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية والتي

يمكن أن تؤثر في القرارات المتخذة من المستفيدين بصورة كبيرة بسبب إعتقاد تلك القرارات على ما يتم الإفصاح عنه من معلومات مالية وغير مالية في التقارير المالية ويمكن القول أن أهم أبعاد جودة القوائم المالية تأتي من (Mueller,1998:108):

(1) إنَّ انخفاض درجة التباين في المعلومات يؤثر إيجاباً في كلفة رأس المال وتقلّب أسعار الأوراق المالية، فجودة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية تساعد المستثمرين في إتخاذ القرار الصحيح، كما تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على حيوية الأسواق المالية ولو بشكل غير مباشر.

(2) إنَّ جودة المعلومات المالية المفصح عنها تؤثر في تعزيز حاكمية المعايير المحاسبية الدولية والقوانين ذات الصلة كحماية المستثمر والإفصاح عن المعلومات المالية.

(3) تطابق آراء المنظمين والمستثمرين في سعيهم لإعداد قوائم مالية ذات جودة عالية، بسبب تأثيرها المباشر على كفاءة القرارات المتخذة على أساس تلك المعلومات.

(4) سعي الجهات الحكومية إلى تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية من الوحدات الاقتصادية والتركيز على ردم الفجوة بين القوانين النافذة و معايير المحاسبة المالية في دعم هذه السياسات على الرغم من الاختلافات في النظام القانوني.

(5) زيادة المطالبات بالكشف العلني عن البيانات المالية للأنشطة الاقتصادية من المالكين والقضاء على مشاكل الوكالة بين الإدارة والمالكين أدى إلى التركيز على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

(6) إنَّ الإفصاح الطوعي للوحدات الاقتصادية في بعض المواضع الواردة في المعايير المحاسبية يؤدي إلى تفاوت درجة جودة الإبلاغ المالي عن نشاطاتها تبعاً لما تراه الإدارة في تقديم المعلومات التي تحقق مصالحها بعيداً عن رغبات مستعملي تلك المعلومات، وبالنتيجة يجب أن تكون هناك صرامة في تطبيق القوانين فيما يتعلق بالإبلاغ المالي.

(7) إنَّ عدم وجود تعريف دقيق لجودة القوائم المالية أدى لاعتماد المتطلبات الواردة في الإطار المفاهيمي للمعايير المالية المحاسبية كمقياس لجودة المعلومات.

3.3.3. خصائص جودة الإبلاغ المالي The Quality of Financial Reporting Characteristics: أنَّ الجودة تعني أن تكون المعلومات المقدمة متوافرة للجميع ومفيدة لإتخاذ القرارات وأنَّ جودتها تعتمد على عدد من

الخصائص لا يمكن الاستغناء عنها وأنّ عدم وجودها يعني انعدام الفائدة منها في إتخاذ القرارات وتشتمل على
(الججاوي و المسعودي، 2014:28):

(1) الملائمة: هي مقدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في قرارات مستعملها سلباً أو إيجاباً، وتضم ثلاث
مميزات:

أ. القيمة التنبؤية: قدرتها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية.

ب. القيمة التوكيدية: إمكانية تأكيدها لأحداث سابقة .

ج. المادية: أنّ حجب تلك المعلومات يؤدي إلى تغيير القرارات المتخذة من مستعملها.

(2) التمثيل الصادق: أنّ التقارير المالية هي أرقام وقيم تعكس صورة للوحدة الاقتصادية ولكي تعكس

حقيقة تلك الصورة؛ يجب أنّ تمثلها بصدق وعدالة وأنّ لا تبرز الجوانب الملائمة فقط، وبالنتيجة يجب أنّ
تتمتع بثلاث سمات هي:

أ. الاكتمال: أنّ تحتوي على وصف كامل للنشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية التي من الممكن أنّ
يحتاجها مستعملي التقارير المالية لإتخاذ القرارات.

ب. الحيادية: أنّ خلوها من التحيز في تقديم المعلومات المالية يزيد من ثقة مستعملها.

ج. الخلو من الخطأ: أنّ عدم وجود اخطاء يزيد من جودتها.

(3) القابلية للمقارنة: يجب أنّ تكون المعلومات قابلة للمقارنة بين البدائل المعروضة أمام المستفيدين

لاختيار الأفضل بينها.

(4) القابلية للتحقق: أنّ المعلومات المقدمة في التقارير المالية يجب أنّ تؤدي إلى تحقق الخيار المتخذة بناءً

عليها.

(5) الوقتية: أنّ تقديم المعلومات في الوقت المناسب لإتخاذ القرارات تحقق المنفعة منها وبالنتيجة زيادة

جودة القرارات المتخذة على أساسها.

(6) القابلية للفهم: أنّ سلاسة عرض المعلومات في التقارير المالية تجعلها قابلة للفهم بغض النظر عن

مستوى مستعملي تلك المعلومات.

4.3.3. مفهوم جودة الإبلاغ المالي Concept the Quality of Financial Reporting: أنّ الهدف الرئيس

لإعداد التقارير المالية هو تقديم معلومات عالية الجودة تتعلق بالوحدات الاقتصادية في المقام الأول لتكون

مفيدة لصنع القرار الاقتصادي وكذلك فإن توفير المعلومات بجودة عالية أمر مهم؛ لأنه يؤثر إيجاباً في قرارات المستفيدين من حيث الاستثمار، والائتمان، وقرارات تخصيص الموارد والذي يساهم في تعزيز كفاءة السوق بشكل عام (Beest,et al,2009:3). إنَّ التعريف المفاهيمي لجودة التقارير المالية يعني الدقة في نقل المعلومات حول عمليات الوحدة الاقتصادية، ولا سيما ما يتعلق بالتدفقات النقدية المتوقعة لها، وذلك لتسهيل إتخاذ القرارات من أصحاب المصالح، وهو ما يتفق مع معايير المحاسبة المالية التي تنص على أنَّ أحد أهداف التقارير المالية هو إطلاع المستثمرين الحاليين والمحتملين في إتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (Verdi,2006:14)، وبالنتيجة فإنَّ أهداف التقارير المالية يمكن أن تتضمن الآتي (الججاوي والمسعودي، 2014:24):

(1) توفير معلومات عن القرارات الاستثمارية والتمويلية ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية.

(2) توفير معلومات عن التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية.

(3) توفير معلومات مفيدة عن إلتزامات الوحدة الاقتصادية.

ولتحقيق هذه الأهداف يرى (Beest,et al,2009:6-7) بأنَّه ينبغي أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، ويحدث ذلك عند استعمال طرق تقدير الاستحقاقات ونماذج القيمة التي تقيس جودة المعلومات التي تحويها التقارير المالية عن طريق التركيز على الصلات بين الأرقام المحاسبية وردود الفعل في سوق الأسهم، والذي يمثل القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، بينما تمثل الأرقام المحاسبية قيمتها على أساس الإجراءات المحاسبية، وأنَّ تلك التغيرات في المعلومات المحاسبية تتوافق مع التغيرات في القيمة السوقية ومن ضمن العوامل المحتملة التي تؤثر في التقارير المالية الآتي (Bauwhede,2001:1):

(1) قرارات الإدارة والتي تتأثر بالعلاقات مع مختلف أصحاب المصلحة.

(2) تنظيم عملية إعداد التقارير المالية.

(3) جودة الإدارة الخارجية (أي جودة التدقيق).

(4) جودة الإدارة الداخلية (أي جودة آليات إتخاذ القرارات داخل مجلس الإدارة).

إنَّ المتوقع من الوحدات الاقتصادية وعند الإفصاح عن بياناتها المالية أن تكون ذات جودة عالية تتمتع بالمصداقية والموثوقية، وأنَّ توفير معلومات مالية ذات جودة عالية من المرجح أن يقلل من التباين في المعلومات بين الوحدات الاقتصادية والمستثمرين، ولكنها قد تتخذ خيارات تتعلق بجودة المعلومات المالية التي تبلغ عنها في

القوائم المالية ما يجعلها أكثر فائدة لها وتعكس تحليلاً مالياً يعود بالفوائد المتوقعة من قبلها بغض النظر عن الكلفة المرتبطة بالكشف عن معلومات ذات جودة عالية (Cohen, 2001:10).

ولقياس جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية سيعتمد البحث على ثلاث معادلات رئيسية الأولى لقياس التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية والتي ستطبق في المعادلة الثانية والثالثة لقياس جودة المستحقات / أجمالي التزامات الوحدة الاقتصادية وجودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية وهذه المعادلات هي:

(1) معادلة (Cohen, 2001:9) لقياس التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي: تستعمل هذه المعادلة لقياس التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بناءً على علاقتها مع متغيرات السنة الحالية كالتغير في مستحقات الوحدة الاقتصادية سواء المتعلقة بالمدينين أو الدائنين ونسبها إلى أجمالي الأصول وما يمكن أن تعكسه التدفقات النقدية التشغيلية من نسب تحليلية وتأثير ذلك على الأرباح التي يمكن التنبؤ بها مستقبلاً وهو ما سيتم استعماله في قياس جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث وقياس التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي باستعمال طريقة المربعات الصغرى (الانحراف المعياري) وكما يلي:

معادلة (1)

$$CFO_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 CFO_{i,t} + \beta_2 \Delta AR_{i,t} + \beta_3 \Delta INV_{i,t} + \beta_4 \Delta AP_{i,t} + \beta_5 DEPR_{i,t} + \beta_6 OTHER_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

إذ أنّ :

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية الحالية.

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في الحسابات المدينة للسنة الحالية.

$\Delta INV_{i,t}$: التغير في المخزون للسنة الحالية.

$\Delta AP_{i,t}$: التغير في الحسابات الدائنة والإلتزامات المستحقة للسنة الحالية.

$DEPR_{i,t}$: الإندثار.

$OTHER_{i,t}$: المستحقات الأخرى محسوبة بحسب الآتي $(EARN - (CFO + \Delta AR + \Delta INV - \Delta AP - DEPR))$ ، إذ إنّ

(EARN) هي الدخل قبل البنود غير الاعتيادية والعمليات المتوقفة.

$\varepsilon_{i,t+1}$: يفترض أنّ نسبة معامل الخطأ هي صفر.

(2) معادلة (Verdi,2006:14) لقياس جودة المستحقات: أنّ التعريف المفاهيمي لجودة التقارير المالية هو دقة المعلومات المقدمة عن نشاط الوحدة الاقتصادية لمتخذي القرارات الاستثمارية والذي ينسجم مع هدف معايير المحاسبة المالية (SFAC1) والتي تنص على أنّ أحد أهداف التقارير المالية هو إطلاع المستثمرين الحاليين والمحتملين على المعلومات لإتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وفي تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ومنها جودة المستحقات التي يمكن قياسها بالاعتماد على العلاقة بين التدفق النقدي ومقدار الأرباح التي يمكن أنّ تتولد من الإيرادات وعلاقتها بالأصول الثابتة للوحدة الاقتصادية والتدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى التغير في الإيرادات والإندثارات وخصم جميع المتغيرات إلى إجمالي الأصول، باستعمال نموذج (Dechow & Dichev 2002) تضاف إليها المتغيرات الأساسية في (Jones,1991) والنموذج المقدم من (McNichols ,2002) وكما يلي:

معادلة (2)

$$\text{Accruals}_{i,t} = \alpha + \beta_1 * \text{CashFlow}_{i,t-1} + \beta_2 * \text{Cash Flow}_{i,t} + \beta_3 * \text{CashFlow}_{i,t+1} + \beta_4 * \Delta \text{Revenue}_{i,t} + \beta_5 * \text{PPE}_{i,t}$$

إذ إنّ:

$\text{Accruals}_{i,t}$: هي قيمة المستحقات المالية على الوحدة الاقتصادية للسنة الحالية، وتعني:

$$\text{Accruals} = (\Delta \text{CA} - \Delta \text{Cash}) - (\Delta \text{CL} - \Delta \text{STD}) - \text{Dep.}$$

وتحسب على وفق الآتي:

ΔCA : التغيير في الأصول المتداولة.

ΔCash : التغير في النقدية.

ΔCL : التغيير في الإلتزامات المتداولة.

ΔSTD : التغير في الديون قصيرة الأجل.

Dep : الإندثارات.

$\text{Cash Flow}_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية.

$\text{Cash flow}_{i,t-1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الماضية.

$\text{Cash flow}_{i,t+1}$: التدفقات النقدية التشغيلية للسنة القادمة.

$\Delta \text{Revenue}_{i,t}$: التغير في الإيرادات للسنة الحالية.

PPE: قيمة الأصول الثابتة.

(3) معادلة (Cohen, 2001:9) لقياس جودة الإبلاغ المالي: أن تقديم الوحدات الاقتصادية لمعلومات مالية ذات جودة عالية يساهم في تقليل التباين بين المعلومات من وجهة نظر الإدارة والمستثمرين وكذلك تقليل كلفة إعداد القوائم المالية وزيادة ثقة المالكين بالإدارة وبالنتيجة تقليل مشاكل الوكالة، وتنص المعادلة على إمكانية قياس جودة الإبلاغ المالي للوحدة الاقتصادية بالاعتماد على متغيرات متعددة مستمدة من نشاط الوحدة الاقتصادية الشامل والذي يتمثل بأسهم المالكين وقيمة نمو المبيعات وتأثير ذلك الحصة السوقية لها وما يترتب على ذلك من خصوم مستحقة بذمتها وقدرتها على توليد الأرباح السنوية عن طريق دورتها التشغيلية وكما يلي:

معادلة (3)

$$QUALITY_{i,t} = A_0 + B1*OWNER_{i,t} + B2*GROWTH_{i,t} + B3*CAPITAL_{i,t} + B4*HERF_{i,t} + B5*LEVERAGE_{i,t} + B6*MARGIN_{i,t} + B7*OC_{i,t} + B8*N_SEG_{i,t} + B9*SIZE_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

إذ تعني ما يأتي:

$OWNER_{i,t}$ = الأسهم العادية للوحدة الاقتصادية للسنة الحالية ناقص متوسط الاسهم القطاعية للنشاط الذي تعمل به.

$GROWTH_{i,t}$ = النمو في مبيعات السنة الحالية عن السنة الماضية.

$CAPITAL_{i,t}$ = الأصول الثابتة مقسوم على إجمالي الأصول.

$HERF_{i,t}$ = الحصة السوقية للوحدة الاقتصادية من النشاط القطاعي.

$LEVERAGE_{i,t}$ = إجمالي الديون مقسوم على إجمالي الأصول.

$MARGIN_{i,t}$ = نسبة هامش الربح وحسب بطرح قيمة البضاعة المباعة (COGS) من المبيعات.

$OC_{i,t}$ = الدورة التشغيلية للوحدة الاقتصادية وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{رصيد المدينون} + \text{رصيد المدينون السابق}}{360 \div \text{المبيعات}} + \frac{\text{رصيد المخزون} + \text{رصيد المخزون السابق}}{360 \div \text{كلفة البضاعة المباعة}}$$

$N_SEG_{i,t}$ = عدد الوحدات الاقتصادية المدرجة ضمن النشاط القطاعي.

$SIZE_{i,t}$ = الأسهم المصدرة في سعر الإغلاق نهاية السنة المالية.

$\varepsilon_{i,t+1}$ = يفترض أن نسبة معامل الخطأ هي صفر.

أنّ جودة الإبلاغ المالي وتحقيقها يتطلب من الوحدات الاقتصادية أن تكون قوائمها معبرة بصدق عن الأحداث الاقتصادية وبما يقدم معلومات ملاءمة لإتخاذ القرارات من المستفيدين بناءً على ثقتهم بجودة القوائم المالية ولتحقيق تلك الجودة؛ يجب أن تتمتع القوائم المالية بالعديد من الخصائص التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي والتي نصت على أن الهدف الرئيس هو تقديم معلومات مفيدة في إتخاذ القرارات الرشيدة والتي تم توضيحها في المبحث الأول وأنّ القيمة السوقية وجودة الاستثمار تعتمد بالدرجة الأساس على جودة الإبلاغ المالي والذي من عناصره هو الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة التي تمتاز بخاصية فريدة عن باقي العناصر أنّها قد تكون ضمنية غير ظاهرة للمستفيد ضمن بنود القوائم المالية إلا أنّها يمكن أن تحدث وتؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية وبالنتيجة على الإدارة أنّ تقوم بإجراءات عديدة للتأكد من دقة وملاءمة المعلومة المقدمة عن الإلتزامات المحتملة وأنّ قياسها أنّ توفر تم عن طريق مقاييس تمثل بصدق الأثر المترتب على الاعتراف بها، وكل هذا يصب في دقة الجودة التي تقاس على وفق معادلات رياضية تأخذ بعين الاعتبار البنود المدرجة في القوائم المالية والتي لها تأثير على النشاط الاقتصادي والتي تصب مباشرة في التدفق النقدي التشغيلي الذي يعد من أهم العناصر الذي تعتمد عليه القرارات المتخذة؛ لأنه يمثل قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقد لسداد إلتزاماتها وكذلك تحقيق العائد الأفضل الذي يطمح به المستثمرين.

الفصل الرابع

قياس جودة الإبلاغ المالي وتأثيره في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية

Measure the Quality of Financial Reporting and Effect on the Economic Value of Entity Shares

أنَّ إعداد القوائم المالية من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية يتطلب إلزامها بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ومدى تطبيقها لمفاهيم الاعتراف والقياس والإفصاح المنصوص عليها في تلك المعايير وقياس جودة الإبلاغ المالي هو تطبيق عملي لكيفية إعداد القوائم المالية والذي يزود المستخدمين بمعلومات مفيدة، ومن أجل قياس جودة الإبلاغ المالي سيتطرق المبحث الأول إلى دراسة عينة البحث ومن ثمَّ إلى كيفية قياس جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي وبيان مدى تأثيرها على القيمة السوقية.

1.4. المبحث الأول: قياس جودة الإبلاغ المالي Measure the Quality of Financial Reporting : يتكون المبحث الأول من دراسة عينة البحث وكيفية اختيارها ومن ثمَّ التطرق إلى كيفية قياس التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي لعينة البحث والذي يستعمل في قياس جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي وبحسب الآتي:

1.1.4. دراسة عينة البحث The research sample : سيتم التطرق إلى عينة البحث التي اختيرت من ضمن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (20) وحدة اقتصادية بنسبة (28%) من مجموع (72) وحدة اقتصادية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ويمثل مجتمع البحث وأهم مواصفات تلك العينة ونشاطها الاقتصادي، إذ اختيرت عينة البحث من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تمثل الأعلى ارتفاعاً والأكثر انخفاضاً بالقيمة السوقية لخمس قطاعات هي (المصرفي، والخدمات، والصناعي، والفندقة، والزراعي) على أساس أنَّها الأكثر تغيراً بالقيمة السوقية والتي يمكن دراسة تأثير جودة الإبلاغ المالي بصورة عامة وتأثير جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة بشكل خاص في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية وكذلك تحليل جودة الإبلاغ المالي في قوائمها المالية والمدرجة بياناتها لغاية 2014 كما يوضح ذلك الجدول (1-4) وبحسب الآتي:

جدول (1-4) عينة البحث (الأرقام بالملايين)							
الأسهم المتداولة في سنة 2014	رأس المال في سنة 2014	رأس المال عند الإدراج	تاريخ الإدراج	تاريخ التأسيس	الوحدات الاقتصادية	القطاع	
19,880.3	250,000	50,000	2007/11/11	2005/4/25	مصرف آشور للاستثمار	القطاع المصرفي	الأعلى ارتفاعاً
66,684.7	100,000	50,000	2010/5/11	2005/8/24	مصرف دجلة والفرات		الأكثر انخفاضاً
25,780.3	250,000	7,500	2004/7/8	1993/7/7	مصرف الشرق الأوسط		
17,772.6	250,000	1,600	2004/7/8	1998/7/25	مصرف الإنتمان العراقي		
143.6	500	60	2004/7/25	1989/3/16	مدينة ألعاب الكرخ	قطاع الخدمات	الأعلى ارتفاعاً
2,522.8	16,511	2,700	2004/6/15	1993/1/19	المعمورة للاستثمارات العقارية		الأكثر انخفاضاً
23.8	500	160	2004/7/8	1987/7/27	بغداد العراق للتنقل العام		
715.8	2,200	300	2004/1/20	1994/3/26	البادية للنقل العام		
18.2	1,593	360	2004/7/25	1976/5/31	إنتاج الألبسة الجاهزة	القطاع الصناعي	الأعلى ارتفاعاً
1,732.6	12,375	1,500	2004/6/15	1962/3/18	الهلال الصناعية		الأكثر انخفاضاً
89.3	1,080	90	2004/7/25	1962/5/27	بغداد لصناعة مواد التغليف		
88.5	1,500	240	2004/7/8	1985/10/1	العراقية للأعمال الهندسية		
155.4	1,350	300	2004/4/9	1990/4/10	فندق بابل	قطاع الفنادق	الأعلى ارتفاعاً
210.2	1,239	354	2006/11/22	1990/2/19	فندق السدير		الأكثر انخفاضاً
175.1	5,437	432	2004/7/8	1978/5/8	الوطنية للاستثمارات السياحية		
603.3	2,923	1,080	2006/9/25	1989/6/30	فندق المنصور		
20.3	3,600	160	2004/9/4	1991/3/25	الحديثة للإنتاج الحيواني	القطاع الزراعي	الأعلى ارتفاعاً
91.3	4,125	1000	2005/3/8	1987/6/13	العراقية لإنتاج اللحوم		الأكثر انخفاضاً
11	360	360	2004/9/4	1984/8/15	العراقية للمنتجات الزراعية		
8.4	300	236	2004/8/3	1994/8/9	الشرق الأوسط للأسماك		

** تقتصر الوحدات الاقتصادية المرتفعة على الحديثة للإنتاج الحيواني في القطاع الزراعي لذا تم اختيار العراقية للإنتاج اللحوم بصفتها الأقل انخفاضاً بالقيمة السوقية.

وفي أدناه نبذة عن عينة البحث تبين نوع النشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية.
 أولاً: القطاع المصرفي: يُعدّ من أنشط القطاعات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ يضم 23 مصرف، وقد اختيرت (4) مصارف هي الأعلى ارتفاعاً والأكثر انخفاضاً بالقيمة السوقية للعام 2014 و توفر المعلومات المرتبطة بها وأدراجها في سوق العراق للأوراق المالية ضمن مدة البحث وبحسب الآتي:

1. مصرف آشور للاستثمار: يُعدّ من المصارف المساهمة الخاصة (100%) والتي أُسست بتاريخ 2005/4/25 في بغداد، ادرج في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2007/11/11 برأسمال بلغ (50,000,000,000) خمسين ملياراً ديناراً عراقياً، يهدف إلى ممارسة مختلف الأنشطة المصرفية من فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع بمختلف اشكالها والقيام بعمليات التحويل الخارجي والداخلي وفتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان و بطاقات الإئتمان وغيرها من الخدمات المصرفية.

2. مصرف دجلة والفرات: أسس بتاريخ 2005/8/24 كمساهمة خاصة (100%) في بغداد، وأدرج في السوق بتاريخ 2010/5/11 برأسمال بلغ (50,000,000,000) خمسين ملياراً ديناراً عراقياً، لممارسة الاعمال المصرفية كافة، بما ينسجم مع الشريعة الإسلامية من فتح الحسابات والاعتماد المستندي والحوالات والادخار واعمال الصيرفة والتحويل الخارجي،

3. مصرف الشرق الأوسط: أسس المصرف بتاريخ 1993/7/7 في بغداد، وأدرج في السوق بتاريخ 2004/7/8 كمساهمة خاصة (100%) مقدارها (7,500,000,000) سبعة مليارات وخمسمائة مليوناً ديناراً عراقياً، يهدف ممارسة أنشطة الصيرفة التجارية والاستثمارية وبما تسمح به قوانين البنك المركزي العراقي، والتركيز على تعبئة المدخرات وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة.

4. مصرف الإئتمان العراقي: أسس بتاريخ 1995/7/25 في بغداد، كمساهمة خاصة (100%)، وأدرج بتاريخ 2004/7/8 برأسمال مقداره (1,600,000,000) مليار وستمائة مليوناً ديناراً عراقياً، بهدف ممارسة الأنشطة المصرفية والاستثمارية والتمويلية وبما يسمح به قانون البنك المركزي العراقي،

ثانياً: القطاع الخدمي: يضم قطاع الخدمات في سوق العراق للأوراق المالية (9) كيانات اقتصادية تمارس أنشطة متنوعة، وقد اختيرت (4) وحدات اقتصادية هي الأعلى ارتفاعاً والأكثر انخفاضاً بالقيمة السوقية للعام 2014 وتوفر المعلومات المرتبطة بها وأدراجها في سوق العراق للأوراق المالية ضمن مدة البحث وبحسب الآتي:

1. مدينة ألعاب الكرخ: أسست مدينة ألعاب الكرخ بتاريخ 1989/3/16 في بغداد، كمساهمة خاصة (100%) بهدف تقديم الخدمات الترفيهية والسياحية للعوائل العراقية، وأدرجت بتاريخ 2004/7/25 في البورصة برأسمال مقداره (60,000,000) ستون مليوناً ديناراً عراقياً،

2. المعمورة للاستثمارات العقارية: أسست بهدف شراء الأراضي والعقارات لغرض إنشاء المشاريع السكنية من دور وعمارات بشكل متطور لتأجيرها أو بيعها، بتاريخ 1993/1/19 في بغداد، وأدرجت في سوق العراق للأوراق

المالية في 2004/6/15 برأسمال (2,700,000,000) ملياران وسبعمئة مليون ديناراً عراقياً، كمساهمة خاصة (100%).

3. بغداد العراق للنقل العام: أسست بتاريخ 1987/7/27 بهدف ممارسة نشاط النقل العام داخل العراق وخارجه والاستثمارات العقارية في بغداد، إذ أدرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2004/7/8 برأسمال بلغ (160,000,000) مئة وستين مليوناً ديناراً عراقياً، كمساهمة مختلطة موزعه على اساس نسبة مساهمة القطاع العام 38 %، ونسبة مساهمة القطاع الخاص 62 %.

4. البادية للنقل العام: أسست بتاريخ 1994/3/26 لممارسة نشاط النقل العام في بغداد، وأدرجت كمساهمة مختلطة في 2004/12/20 برأسمال مقداره (300,000,000) ثلاثمائة مليوناً ديناراً عراقياً، موزع بنسبة مساهمة القطاع العام 26 %، نسبة مساهمة القطاع المختلط 18.37 %، ونسبة مساهمة القطاع الخاص 55.63 %.

ثالثاً: القطاع الصناعي: يضم القطاع الصناعي (24) كيان اقتصادي مدرج في سوق العراق للأوراق المالية، تساهم في دعم الصناعة العراقية بما تقدمه من خدمات ومنتجات تساهم في سد جزء من حاجة السوق العراقية. إذ يُعدّ هذا القطاع الأكبر من حيث العدد المدرج في سوق العراق للأوراق المالية، وقد اختيرت (4) وحدات اقتصادية هي الأعلى ارتفاعاً والأكثر انخفاضاً بالقيمة السوقية للعام 2014 و توافر المعلومات المرتبطة بها وإدراجها في سوق العراق للأوراق المالية ضمن مدة البحث وبحسب الآتي:

1. إنتاج الألبسة الجاهزة: أسست بتاريخ 1976/5/31 في بغداد، بهدف إنتاج الملابس الجاهزة والتجارة العامة كمساهمة مختلطة بنسبة مساهمة للقطاع العام 64% ونسبة مساهمة 36% للقطاع الخاص وأدرجت في السوق بتاريخ 2004/7/25 برأسمال بلغ (360,000,000) ثلاثمائة وستون مليوناً ديناراً عراقياً.

2. الهلال الصناعية: تأسست في 1962/3/18 في بغداد، كمساهمة مختلطة موزعة بنسبة مساهمة القطاع الإشتراكي 25.807 %، مساهمة القطاع المختلط 0.699 %، ومساهمة القطاع الخاص 73.494 %، وأدرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2004/6/15 برأسمال بلغ (1,500,000,000) مليار وخمسمئة مليون ديناراً عراقياً.

3. بغداد لصناعة مواد التغليف: أسست بتاريخ 1962/5/25 في بغداد، كمساهمة خاصة (100%) بهدف إنتاج كارتون وصناديق التغليف وأدرجت في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2004/7/25 برأسمال قدره (90,000,000) تسعون مليوناً ديناراً عراقياً.

4. العراقية للأعمال الهندسية: تُعدّ من شركات القطاع المختلط والتي أسست بتاريخ 1985/10/1 في بغداد، موزعة بنسبة مساهمة للقطاع الأشتراكي 33.7%، و66.3% مساهمة للقطاع الخاص، وتم إدراجها للتداول في 2004/7/8 برأسمال (240,000,000) مئتان وأربعون مليوناً ديناراً عراقياً، بهدف إنتاج المواد الاحتكاكية والإنشائية والكهربائية.

رابعاً: قطاع السياحة والفندقة: يضم (10) وحدات اقتصادية تعمل في مجال تقديم الخدمات السياحية والفندقية وبمستويات مختلفة، وقد اختيرت (4) وحدات اقتصادية هي الأعلى ارتفاعاً والأكثر انخفاضاً بالقيمة السوقية للعام 2014 وتوفر المعلومات المرتبطة بها وإدراجها في سوق العراق للأوراق المالية ضمن مدة البحث وبحسب الآتي:

1. فندق بابل: أسس في بداية تسعينيات القرن الماضي في بغداد، بهدف تقديم وممارسة أعمال الفندقية والسياحة كمساهمة مختلطة من خمس جهات موزعة بنسبة مساهمة هيئة السياحة 38.422%، مساهمة القطاع التعاوني 14.4%، مساهمة دائرة الضمان 6.667%، مساهمة القطاع المختلط 0.502%، ومساهمة القطاع الخاص 54.265%، وتم إدراجها للتداول في السوق بتاريخ 2004/9/4 برأسمال بلغ (300,000,000) ثلاثمائة مليوناً ديناراً عراقياً.

2. فندق السدير: أسس ضمن قطاع الفنادق والسياحة بتاريخ 1990/2/19 في بغداد، كمساهمة مختلطة من القطاع الإشتراكي بنسبة 48.4074%، والقطاع الخاص بنسبة 36.5353%، والقطاع المختلط بنسبة 15.0573%، وأدرج في سوق العراق للأوراق المالية في 2006/11/22 برأسمال بلغ (354,000,000) ثلاثمائة وأربع وخمسين مليوناً ديناراً عراقياً.

3. الوطنية للاستثمارات السياحية: أسست في بغداد بتاريخ 1978/5/8 بهدف إنشاء وتملك المرافق السياحية عن طريق فتح العديد من الفروع التابعة لها في البصرة والنجف والموصل كمساهمة بين القطاع الإشتراكي بنسبة 79.33% والقطاع الخاص بنسبة 20.67%، إذ أدرجت للتداول في السوق بتاريخ 2004/7/8، برأسمال قدره (432,000,000) أربعمائة وأثنان وثلاثون مليوناً ديناراً عراقياً.

4. فندق المنصور: أسس بتاريخ 1989/6/30 في بغداد، كمساهمة مختلطة كمساهمة من هيئة السياحة بنسبة 38.1357%، دائرة العمل والضمان 8.75%، القطاع المختلط 0.0648%، ومساهمة القطاع الخاص

53.0495%، وأدرج للتداول في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2005/9/25 برأسمال بلغ (1,080,000,000) ملياراً وثمانون مليوناً ديناراً عراقياً.

خامساً: القطاع الزراعي: يضم القطاع الزراعي (6) وحدات اقتصادية مدرجة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية، وتساهم تلك الوحدات الاقتصادية في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم المنتجات الزراعية واختيرت على وفق الأعلى ارتفاعاً والتي اقتصرت على الحديثة للإنتاج الحيواني؛ ولغرض تحقيق الاتساق في عينة البحث تم اختيار العراقية لإنتاج اللحوم كأقل انخفاضاً بالقيمة السوقية بينما اختيرت العراقية للمنتجات الزراعية والشرق الأوسط للأسماك كأكثر الوحدات الاقتصادية انخفاضاً بالقيمة السوقية وبحسب الآتي:

1. الحديثة للإنتاج الحيواني: أسست بتاريخ 1990/3/25 في بغداد، بهدف إنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية كمساهمة خاصة (100%) لدعم الاقتصاد الوطني، أدرجت للتداول في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2004/9/4 برأسمال بلغ (160,000,000) مائة وستين مليوناً ديناراً عراقياً، إذ تمتلك العديد من محطات الإنتاج الحيواني التابعة لها في بابل وديالى.

2. العراقية لإنتاج اللحوم: أسست في بغداد، بتاريخ 1987/06/13 بهدف إنتاج وتسويق الدجاج وبيض المائدة، وأدرجت للتداول في سوق العراق للأوراق المالية برأسمال بلغ (1,000,000,000) مليار ديناراً عراقياً، بتاريخ 2005/03/08 كمساهمة مختلطة موزعة بين القطاع الإشتراكي 53.90643368%، القطاع التعاوني 0.009694773%، القطاع المختلط 1.26666656%، والقطاع الخاص 44.81720499%، ولها فروع في البصرة والقادسية وصلاح الدين.

3. العراقية للمنتجات الزراعية: أسست في بغداد، بتاريخ 1984/08/15 بهدف إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية كمساهمة مختلطة موزعة بين القطاع العام 51%، والقطاع الخاص 49%، وأدرجت للتداول في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2004/09/04 برأسمال بلغ (360,000,000) ثلاثمائة وستين مليوناً ديناراً عراقياً.

4. الشرق الأوسط للأسماك: أسست بتاريخ 1994/8/9 في بغداد، وأدرجت للتداول في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2004/8/3 برأسمال قدره (236,000,000) مئتان وستة وثلاثين مليوناً ديناراً عراقياً، بهدف تربية وتسويق الأسماك عن طريق فتح العديد من محطات تربية الأسماك وإنتاج الأعلاف وبمساحة تتجاوز (2000) دونماً.

2.1.4. قياس جودة الإبلاغ المالي Measure the quality of financial reporting: أنّ جودة الإبلاغ المالي تعتمد على جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، ومن المقاييس التي تعبر عن جودة هذه القوائم هي إمكانية تقدير الاستحقاقات المفترضة على الوحدة الاقتصادية، اعتماداً على ما توفره هذه القوائم من علاقات

بين أرقامها، وسيتم قياس جودة الإبلاغ المالي من جانبين هما جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي لعينة البحث بالاعتماد على القوائم والتقارير المالية التي يوفرها سوق العراق للأوراق المالية وهذا يتم بعد تهيئة البيانات الخاصة بكل قياس وأهمها هي بيانات متغير التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي والذي يعتمد عليه في قياس جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي بالاعتماد على متغيرات رأس المال العامل وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى يمكن حساب التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي وبحسب الآتي:

أولاً: قياس التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي: لغرض تهيئة البيانات واستعمالها في قياس جودة المستحقات والإبلاغ المالي لعينة البحث تم استخراج التدفق النقدي المستقبلي عن طريق الاعتماد على متغيرات رأس المال العامل وباستعمال طريقة المربعات الصغرى (الإنحدار المعياري البسيط)، إذ كانت البيانات المستخرجة من القوائم المالية للمتغيرات الداخلة في معادلة كشف التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي بحسب الآتي:

إذ تم استخراج مبالغ المتغيرات كما هي في القوائم المالية لعينة البحث ونسبة جميع المتغيرات إلى أجمالي الأصول مع ملاحظة أنّ العديد من الوحدات الاقتصادية العراقية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لم تلتزم بإعداد كشف التدفق النقدي والذي تم أعداده من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية لتلك الوحدات وكما هو معروض في الملاحق (الملحق 5)، إذ كانت النتائج بحسب الآتي:

في أدناه معادلة قياس كشف التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي

معادلة (1)

$$(CFO_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 * CFO_{i,t} + \beta_2 * \Delta AR_{i,t} + \beta_3 * \Delta INV_{i,t} + \beta_4 * \Delta AP_{i,t} + \beta_5 * DEPR_{i,t} + \beta_6 * OTHER_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1})$$

جدول (2-4)

نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية (CFOi.t/ T.A)

2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
0.032	0.072	0.029	0.079	-0.218	مصرف آشور للاستثمار	1
0.079	-0.126	0.043	0.032	0.033	مصرف دجلة والفرات	2
-0.106	-0.054	0.115	0.039	-0.020	مصرف الشرق الأوسط	3
-0.089	0.064	0.238	0.320	0.057	مصرف الإنتمان العراقي	4
-0.176	-0.113	0.510	0.086	0.459	مدينة ألعاب الكرخ	5
-0.007	-0.006	-0.139	-0.197	-0.059	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
0.251	0.264	0.419	0.100	-0.731	بغداد العراق للنقل العام	7
0.182	0.091	0.013	-0.009	0.037	البادية للنقل العام	8
-0.622	-0.071	-0.067	-3.484	0.259	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
0.016	-0.458	-0.909	-0.104	-0.672	الهلال الصناعية	10
-34.426	0.039	-0.084	-0.033	-0.081	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
-0.029	0.032	-0.150	-0.034	0.225	العراقية للأعمال الهندسية	12
-0.132	-0.072	0.045	-0.084	-0.293	فندق بابل	13
-0.072	-0.507	-0.383	0.054	0.189	فندق السدير	14
0.042	0.133	0.202	0.153	0.060	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
0.265	-0.035	-0.033	0.170	0.170	فندق المنصور	16
-0.011	-0.194	0.120	0.275	-0.005	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
-0.023	-0.113	-0.085	0.659	0.254	الشرق الأوسط للأسماك	18
0.425	0.179	0.174	0.113	0.141	العراقية للمنتجات الزراعية	19
-0.014	0.027	0.075	0.005	0.026	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (3-4)

نسبة التغير في المدينون للسنة الحالية ($\Delta AR_{i,t} / T.A$)

2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
0.032	0.001	-0.002	0.013	0.011	مصرف آشور للاستثمار	1
-0.020	0.009	-0.091	0.292	0.072	مصرف دجلة والفرات	2
-0.018	-0.005	0.006	0.015	0.021	مصرف الشرق الأوسط	3
0.002	-0.001	-0.002	-0.006	-0.005	مصرف الإنتمان العراقي	4
-0.331	0.401	-0.101	0.144	-0.002	مدينة ألعاب الكرخ	5
0.067	-0.002	0.043	-0.026	0.006	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
-0.160	0.016	0.002	-0.030	-0.431	بغداد العراق للنقل العام	7
0.009	-0.046	0.014	-0.239	0.082	البادية للنقل العام	8
-0.272	0.219	-0.019	-1.691	0.670	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
0.547	-0.032	0.000	-0.070	-0.003	الهلال الصناعية	10
13.609	0.002	0.073	0.018	-0.018	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
-0.032	0.010	0.004	-0.007	-0.101	العراقية للأعمال الهندسية	12
0.097	0.039	-0.034	0.085	0.090	فندق بابل	13
0.094	0.157	-0.056	0.086	-0.020	فندق السدير	14
-0.028	0.006	0.004	0.020	0.014	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
0.219	0.056	0.100	-0.115	-0.017	فندق المنصور	16
0.003	0.000	-0.048	-0.015	0.016	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
0.039	0.012	0.021	0.054	-0.191	الشرق الأوسط للأسماك	18
0.133	0.004	0.000	-0.001	0.004	العراقية للمنتجات الزراعية	19
-0.030	-0.023	0.009	0.002	0.000	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (4-4)

نسبة التغير في المخزون للسنة الحالية ($\Delta INV_{i,t} / T.A$)

2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	مصرف آشور للاستثمار	1
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	مصرف دجلة والفرات	2
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	مصرف الشرق الأوسط	3
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	مصرف الإئتمان العراقي	4
-0.003433	0.000000	0.000375	0.006918	0.000000	مدينة ألعاب الكرخ	5
0.000000	0.000000	0.000000	-0.000009	0.000000	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
-0.009339	-0.004156	0.000127	0.017970	-0.000003	بغداد العراق للنقل العام	7
0.001987	0.001415	0.002046	-0.000841	-0.000084	البادية للنقل العام	8
-0.003278	0.001112	-0.017373	0.004734	-0.002187	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
-0.046611	-0.114730	-0.105668	0.079273	0.052432	الهلال الصناعية	10
0.075218	0.063000	-0.001041	-0.000103	-0.000101	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
-0.000656	-0.000777	-0.000212	-0.069667	-0.012340	العراقية للأعمال الهندسية	12
-0.050088	-0.004695	0.000861	-0.000352	-0.011482	فندق بابل	13
0.000000	-0.000362	0.000000	-0.000072	-0.025055	فندق السدير	14
0.000000	0.000000	0.000000	-0.000015	0.000000	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
-0.009734	-0.002080	0.017877	0.015795	-0.019536	فندق المنصور	16
0.001869	0.000374	0.000000	0.000000	0.000000	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
-0.016639	0.014223	-0.002273	0.020875	-0.029981	الشرق الأوسط للأسماك	18
0.000002	-0.000191	0.000000	-0.001161	0.000000	العراقية للمنتجات الزراعية	19
-0.000252	0.000006	0.000063	-0.000015	0.000000	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (5-4)

نسبة التغير في الدائون للسنة الحالية ($\Delta AP_{i,t} / T.A$)

ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
	الوحدة الاقتصادية					
1	مصرف آشور للاستثمار	0.012	0.006	0.018	0.040	0.003
2	مصرف دجلة والفرات	0.315	-0.123	-0.044	-0.057	0.183
3	مصرف الشرق الأوسط	0.004	-0.014	-0.001	0.006	0.002
4	مصرف الإنتمان العراقي	0.002	0.003	0.019	-0.011	-0.005
5	مدينة ألعاب الكرخ	0.066	-0.075	0.021	-0.006	-0.002
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	0.000	0.002	0.052	0.159	-0.061
7	بغداد العراق للنقل العام	-1.297	0.046	-0.162	-0.046	0.077
8	البادية للنقل العام	0.041	-0.309	-0.014	-0.159	0.041
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	0.787	-1.914	-0.068	0.151	-0.245
10	الهلال الصناعية	-0.186	0.256	-0.176	0.452	0.010
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.031	-0.022	-0.034	-0.000	11.896
12	العراقية للأعمال الهندسية	0.116	0.006	-0.186	0.005	-0.006
13	فندق بابل	-0.147	-0.074	0.026	0.305	-0.174
14	فندق السدير	-0.189	-0.003	-0.087	0.119	0.071
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	-0.110	0.059	0.012	-0.015	-0.024
16	فندق المنصور	0.012	-0.014	-0.016	-0.097	0.191
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.030	0.148	-0.028	-0.023	-0.020
18	الشرق الأوسط للأسماك	0.004	0.090	0.049	0.031	-0.020
19	العراقية للمنتجات الزراعية	-0.013	0.035	0.014	0.053	0.015
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0.035	0.064	0.002	-0.042	-0.002

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (6-4)

نسبة التغير في الإندثارات للسنة الحالية (DEPR_{i,t} / T.A)

ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف آشور للاستثمار	0.0018	0.0018	0.0014	0.0011	0.0009
2	مصرف دجلة والفرات	0.0040	0.0033	0.0030	0.0039	0.0098
3	مصرف الشرق الأوسط	0.0017	0.0016	0.0017	0.0022	0.0032
4	مصرف الإنتمان العراقي	0.0014	0.0012	0.0009	0.0007	0.0006
5	مدينة ألعاب الكرخ	0.0899	0.0649	0.0395	0.0290	0.0542
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	0.0004	0.0002	0.0002	0.0002	0.0002
7	بغداد العراق للنقل العام	0.0148	0.0063	0.0115	0.0279	0.0337
8	البادية للنقل العام	0.0076	0.0155	0.0151	0.0180	0.0185
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	0.0011	0.0036	0.0039	0.0034	0.0041
10	الهلال الصناعية	0.0261	0.0268	0.0221	0.0059	0.0034
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.0124	0.0069	0.0105	0.0054	2.7583
12	العراقية للأعمال الهندسية	0.0079	0.0080	0.0320	0.0285	0.0302
13	فندق بابل	0.1265	0.0533	0.0508	0.0349	0.0167
14	فندق السدير	0.0091	0.0040	0.0059	0.0066	0.0003
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	0.0210	0.0303	0.0278	0.0259	0.0273
16	فندق المنصور	0.0554	0.0535	0.0639	0.1005	0.0794
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.0018	0.0009	0.0008	0.0076	0.0116
18	الشرق الأوسط للأسماك	0.0299	0.0793	0.0251	0.0241	0.0205
19	العراقية للمنتجات الزراعية	0.0058	0.0196	0.0217	0.0210	0.0108
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0.0021	0.0014	0.0098	0.0114	0.0154

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (7-4)

نسبة الإلتزامات الأخرى للسنة الحالية (OTHER_{i,t} / T.A)

2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
-0.029	0.034	0.069	-0.016	0.293	مصرف آشور للاستثمار	1
0.133	0.086	0.033	-0.423	0.242	مصرف دجلة والفرات	2
0.135	0.100	-0.084	-0.034	0.022	مصرف الشرق الأوسط	3
0.347	-0.050	-0.189	-0.266	-0.032	مصرف الإنتمان العراقي	4
0.807	0.169	0.121	0.194	0.132	مدينة ألعاب الكرخ	5
5.016	0.170	0.175	0.248	0.111	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
0.235	0.008	-0.427	0.045	0.001	بغداد العراق للنقل العام	7
-0.103	-0.199	-0.008	0.014	0.002	البادية للنقل العام	8
0.544	0.001	0.047	3.384	0.001	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
-1.044	0.073	0.269	-0.009	0.036	الهلال الصناعية	10
-75.175	-0.056	0.001	-0.195	0.124	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
-0.009	0.001	0.001	0.067	0.019	العراقية للأعمال الهندسية	12
-0.060	0.422	0.094	0.015	-0.163	فندق بابل	13
0.009	0.022	0.044	0.309	0.146	فندق السدير	14
0.095	0.028	0.033	0.048	0.020	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
-0.332	-0.309	-0.434	-0.043	-0.008	فندق المنصور	16
0.007	0.187	-0.069	-0.108	0.027	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
-0.111	0.033	0.082	-0.767	-0.159	الشرق الأوسط للأسماك	18
-0.432	0.095	0.068	0.100	0.000	العراقية للمنتجات الزراعية	19
0.043	0.011	-0.063	0.057	0.015	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (8-4)

الاصول الإجمالية (T.A) المبالغ بملايين الدينانير

2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
433,199	355,829	267,892	169,295	139,371	مصرف آشور للاستثمار	1
275,745	305,576	374,308	273,143	198,691	مصرف دجلة والفرات	2
683,076	774,180	818,969	668,017	580,125	مصرف الشرق الأوسط	3
625,187	602,995	561,579	444,122	594,931	مصرف الإنتمان العراقي	4
801.521	686.384	497.113	350.189	281.004	مدينة ألعاب الكرخ	5
21,240	20,034	14,523	13,346	12,917	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
2,381	2,301	1,708	1,988	1,835	بغداد العراق للنقل العام	7
8,650	8,646	9,365	9,258	11,707	البادية للنقل العام	8
2,736	3,230	2,693	2,836	7,965	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
7,418	4,198	5,983	5,503	5,667	الهلال الصناعية	10
1,105	1,134	555	568	329	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
1,743	1,912	1,622	1,915	1,624	العراقية للأعمال الهندسية	12
1,552	1,804	1,247	1,192	1,161	فندق بابل	13
1,662	1,540	1,296	1,852	1,585	فندق السدير	14
7,648	7,954	6,881	5,407	4,391	الوطنية للأستثمارات السياحية	15
3,813	3,120	4,304	5,657	5,733	فندق المنصور	16
8,698	8,790	8,614	7,734	4,449	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
2,030	1,978	1,902	608	809	الشرق الأوسط للأسماك	18
2,889	1,477	1,304	1,181	1,082	العراقية للمنتجات الزراعية	19
9,517	9,934	9,945	9,172	8,546	العراقية لإنتاج اللحوم	20
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية						

وبتطبيق المعادلة (1) كانت نتائج التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لعينة البحث بحسب الآتي:

جدول (9-4)						
نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي لعينة البحث CFO_{t+1}						
ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
	الوحدة الاقتصادية					
1	مصرف آشور للاستثمار	0.097	0.047	0.096	0.039	-0.021
2	مصرف دجلة والفرات	0.044	0.060	-0.103	0.071	1.230
3	مصرف الشرق الأوسط	0.044	0.141	-0.051	-0.093	-0.110
4	مصرف الإئتمان العراقي	0.239	0.301	0.069	-0.093	-0.494
5	مدينة ألعاب الكرخ	0.107	0.724	-0.157	-0.206	10.686
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	-0.203	-0.152	-0.008	-0.007	4.314
7	بغداد العراق للنقل العام	0.108	0.360	0.356	0.260	-0.494
8	البادية للنقل العام	-0.007	0.013	0.084	0.182	10.320
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	-1.241	-0.064	-0.085	-0.527	-0.145
10	الهلال الصناعية	-0.101	-0.988	-0.321	0.028	10.145
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	-0.058	-0.082	0.080	-0.034	3.977
12	العراقية للأعمال الهندسية	-0.040	-0.127	0.038	-0.026	0.045
13	فندق بابل	-0.086	0.047	-0.105	-0.113	-2.381
14	فندق السدير	0.063	-0.268	-0.603	-0.078	-0.239
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	0.188	0.257	0.154	0.040	-2.547
16	فندق المنصور	0.168	-0.025	-0.025	0.324	-0.355
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.477	0.134	-0.198	-0.011	-0.307
18	الشرق الأوسط للأسمك	0.495	-0.267	-0.118	-0.023	-0.271
19	العراقية للمنتجات الزراعية	0.124	0.192	0.203	0.831	12.052
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0.006	0.081	0.027	-0.013	0.408

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعادلة (1)

ثانياً: قياس جودة المستحقات: يمكن قياس جودة المستحقات بالاعتماد على العلاقة بين التدفق النقدي التشغيلي ومقدار الأرباح التي تولدها الوحدة الاقتصادية وأثر ذلك في الأصول الثابتة، إذ تم تهيئة البيانات الخاصة بجودة المستحقات اعتماداً على القوائم المالية لعينة البحث والتي يوفرها سوق العراق للأوراق المالية وكذلك استخدام نتائج المعادلة (1) الخاصة بالتدفق النقدي التشغيلي بطريقة المربعات الصغرى (الانحدار المعياري البسيط) وبعد تهيئة البيانات تم قياس جودة المستحقات لعينة البحث باستعمال نموذج (Verdi) والمشار إليه سابقاً وبحسب الآتي:: .

$$\text{Accruals}_{i,t} = \alpha + \beta_1 * \text{CashFlow}_{i,t-1} + \beta_2 * \text{Cash Flow}_{i,t} + \beta_3 * \text{CashFlow}_{i,t+1} + \beta_4 * \Delta \text{Revenue}_{i,t} + \beta_5 * \text{PPE}_{i,t}$$

معادلة (2)

جدول (10-4)						
نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة السابقة (CFO _{t-1} /T.A)						
ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
	الوحدة الاقتصادية					
1	مصرف آشور للاستثمار	0.079	-0.180	0.050	0.022	0.060
2	مصرف دجلة والفرات	-0.000	0.024	0.023	0.053	-0.140
3	مصرف الشرق الأوسط	0.068	-0.018	0.032	0.122	-0.061
4	مصرف الإنتمان العراقي	0.017	0.077	0.253	0.222	0.062
5	مدينة ألعاب الكرخ	0.004	0.369	0.060	0.369	-0.097
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	-0.031	-0.057	-0.181	-0.101	-0.005
7	بغداد العراق للنقل العام	1.479	-0.675	0.116	0.311	0.255
8	البادية للنقل العام	0.067	0.047	-0.008	0.014	0.091
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	-0.177	0.726	-3.670	-0.056	-0.084
10	الهلال الصناعية	-0.369	-0.692	-0.096	-1.295	-0.259
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.031	-0.047	-0.034	-0.041	39.936
12	العراقية للأعمال الهندسية	-0.096	0.191	-0.040	-0.127	0.036
13	فندق بابل	-0.003	-0.286	-0.080	0.031	-0.084
14	فندق السدير	0.316	0.161	0.077	-0.322	-0.470
15	الوطنية للأستثمارات السياحية	0.312	0.049	0.120	0.175	0.139
16	فندق المنصور	0.378	0.172	0.224	-0.045	-0.029
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.003	-0.003	0.247	0.118	-0.196
18	الشرق الأوسط للأسماك	-0.036	0.338	0.211	-0.082	-0.110
19	العراقية للمنتجات الزراعية	0.408	0.129	0.103	0.153	0.092
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0.026	0.024	0.005	0.075	0.028

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (11-4)

نسبة التدفق النقدي التشغيلي للسنة الحالية (CFOi.t/ T.A)

2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
0.032	0.072	0.029	0.079	-0.218	مصرف آشور للاستثمار	1
0.079	-0.126	0.043	0.032	0.033	مصرف دجلة والفرات	2
-0.106	-0.054	0.115	0.039	-0.020	مصرف الشرق الأوسط	3
-0.089	0.064	0.238	0.320	0.057	مصرف الإنتمان العراقي	4
-0.176	-0.113	0.510	0.086	0.459	مدينة ألعاب الكرخ	5
-0.007	-0.006	-0.139	-0.197	-0.059	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
0.251	0.264	0.419	0.100	-0.731	بغداد العراق للنقل العام	7
0.182	0.091	0.013	-0.009	0.037	البادية للنقل العام	8
-0.622	-0.071	-0.067	-3.484	0.259	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
0.016	-0.458	-0.909	-0.104	-0.672	الهلال الصناعية	10
-34.426	0.039	-0.084	-0.033	-0.081	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
-0.029	0.032	-0.150	-0.034	0.225	العراقية للأعمال الهندسية	12
-0.132	-0.072	0.045	-0.084	-0.293	فندق بابل	13
-0.072	-0.507	-0.383	0.054	0.189	فندق السدير	14
0.042	0.133	0.202	0.153	0.060	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
0.265	-0.035	-0.033	0.170	0.170	فندق المنصور	16
-0.011	-0.194	0.120	0.275	-0.005	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
-0.023	-0.113	-0.085	0.659	0.254	الشرق الأوسط للأسماك	18
0.425	0.179	0.174	0.113	0.141	العراقية للمنتجات الزراعية	19
-0.014	0.027	0.075	0.005	0.026	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (4-12)

نسبة كشف التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي CFO_{t+1}

2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
-0.021	0.039	0.096	0.047	0.097	مصرف آشور للاستثمار	1
1.230	0.071	-0.103	0.060	0.044	مصرف دجلة والفرات	2
-0.110	-0.093	-0.051	0.141	0.044	مصرف الشرق الأوسط	3
-0.494	-0.093	0.069	0.301	0.239	مصرف الإئتمان العراقي	4
10.686	-0.206	-0.157	0.724	0.107	مدينة ألعاب الكرخ	5
4.314	-0.007	-0.008	-0.152	-0.203	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
-0.494	0.260	0.356	0.360	0.108	بغداد العراق للنقل العام	7
10.320	0.182	0.084	0.013	-0.007	البادية للنقل العام	8
-0.145	-0.527	-0.085	-0.064	-1.241	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
10.145	0.028	-0.321	-0.988	-0.101	الهلال الصناعية	10
3.977	-0.034	0.080	-0.082	-0.058	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
0.045	-0.026	0.038	-0.127	-0.040	العراقية للأعمال الهندسية	12
-2.381	-0.113	-0.105	0.047	-0.086	فندق بابل	13
-0.239	-0.078	-0.603	-0.268	0.063	فندق السدير	14
-2.547	0.040	0.154	0.257	0.188	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
-0.355	0.324	-0.025	-0.025	0.168	فندق المنصور	16
-0.307	-0.011	-0.198	0.134	0.477	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
-0.271	-0.023	-0.118	-0.267	0.495	الشرق الأوسط للأسماك	18
12.052	0.831	0.203	0.192	0.124	العراقية للمنتجات الزراعية	19
0.408	-0.013	0.027	0.081	0.006	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعادلة (1)

جدول (13-4)

نسبة التغيير في الإيرادات (Revenue_{it}/T.A)

ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف آشور للاستثمار	-0.014	0.024	0.030	0.008	0.005
2	مصرف دجلة والفرات	-0.014	0.009	0.038	-0.010	-0.050
3	مصرف الشرق الأوسط	-0.007	0.022	0.013	-0.003	-0.029
4	مصرف الإئتمان العراقي	-0.007	0.041	-0.009	-0.005	-0.007
5	مدينة ألعاب الكرخ	0.585	0.477	0.183	0.105	0.000
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	-0.018	-0.153	0.185	-0.127	0.264
7	بغداد العراق للنقل العام	-0.100	-0.011	0.133	0.292	-0.094
8	البادية للنقل العام	0.005	-0.003	-0.048	-0.043	-0.029
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	3.769	-6.471	-3.425	-1.132	11.415
10	الهلال الصناعية	0.058	0.027	0.012	-0.371	-0.067
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.061	0.031	0.049	0.011	-0.062
12	العراقية للأعمال الهندسية	0.524	-0.010	-0.285	-0.120	-0.342
13	فندق بابل	-1.055	-0.112	0.034	0.020	-0.080
14	فندق السدير	-0.000	0.028	-0.585	0.029	-0.181
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	0.089	0.005	0.103	0.018	-0.098
16	فندق المنصور	-0.581	-0.450	0.027	0.825	-0.017
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	-0.010	0.002	0.027	0.037	0.077
18	الشرق الأوسط للأسماك	0.087	0.174	0.040	-0.109	-0.022
19	العراقية للمنتجات الزراعية	0.025	0.024	0.059	0.020	-0.000
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0.039	-0.003	0.022	0.023	-0.047

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (14-4)

نسبة الاصول الثابتة للسنة الحالية ($PPE_{i,t}/T.A$)

ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف آشور للاستثمار	0.051	0.082	0.065	0.068	0.062
2	مصرف دجلة والفرات	0.104	0.085	0.073	0.090	0.091
3	مصرف الشرق الأوسط	0.102	0.100	0.088	0.113	0.137
4	مصرف الإئتمان العراقي	0.002	0.003	0.005	0.005	0.005
5	مدينة ألعاب الكرخ	0.422	0.280	0.186	0.114	0.685
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	0.005	0.004	0.005	0.004	0.005
7	بغداد العراق للنقل العام	0.099	0.080	0.346	0.502	0.476
8	البادية للنقل العام	0.085	0.139	0.147	0.137	0.132
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	0.018	0.050	0.049	0.347	0.565
10	الهلال الصناعية	0.084	0.062	0.048	0.064	0.035
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.722	0.427	0.595	0.420	517.234
12	العراقية للأعمال الهندسية	0.239	0.758	0.869	0.764	0.807
13	فندق بابل	0.483	0.454	0.389	0.239	0.216
14	فندق السدير	0.036	0.043	0.060	0.051	0.048
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	0.464	0.359	0.283	0.230	0.247
16	فندق المنصور	0.318	0.682	0.509	0.465	0.341
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.088	0.490	0.590	0.591	0.589
18	الشرق الأوسط للأسماك	0.287	1.000	0.380	0.455	0.424
19	العراقية للمنتجات الزراعية	0.694	0.643	0.569	0.507	0.252
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0.257	0.231	0.222	0.318	0.332

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

جدول (4-15) جودة المستحقات لعينة البحث						
2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
-1.310	0.053	-0.020	0.057	0.308	مصرف آشور للاستثمار	1
-0.613	0.170	0.228	0.029	-0.191	مصرف دجلة والفرات	2
0.343	0.083	-0.110	0.034	0.131	مصرف الشرق الأوسط	3
-0.004	-0.043	-0.174	0.362	-0.352	مصرف الإنتمان العراقي	4
0.311	0.350	-0.168	0.161	-0.165	مدينة ألعاب الكرخ	5
-3.383	0.113	-0.042	0.219	0.167	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
-0.786	0.030	0.152	-0.064	0.851	بغداد العراق للنقل العام	7
0.264	0.096	0.016	0.053	0.034	البادية للنقل العام	8
-0.309	0.066	0.027	0.224	-0.121	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
-0.712	-0.605	0.090	-0.220	0.386	الهلال الصناعية	10
-242.984	0.060	0.096	0.033	-0.080	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
2.558	-0.024	2.089	-1.727	-0.238	العراقية للأعمال الهندسية	12
-5.408	-0.183	-0.325	0.151	0.052	فندق بابل	13
0.006	0.032	0.030	0.084	0.135	فندق السدير	14
-0.023	-0.005	-0.036	-0.069	0.103	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
0.127	1.001	0.581	0.665	0.238	فندق المنصور	16
-0.483	0.474	0.247	0.055	0.578	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
0.617	1.299	1.250	2.754	3.333	الشرق الأوسط للأسماك	18
0.097	1.520	1.481	2.331	2.776	العراقية للمنتجات الزراعية	19
0.327	0.338	0.202	0.134	0.207	العراقية لإنتاج اللحوم	20
-0.0135	0.0745	0.06	0.0705	0.133	الوسط الحسابي	
2.558	1.52	2.089	2.754	3.333	أعلى قيمة	
-242.984	-0.605	-0.325	-1.727	-0.352	أدنى قيمة	
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعادلة (2)						

الملاحظات على الجدول (4-15) :

1. يلاحظ أنّ هناك اختلافاً كبيراً في نسبة الإبلاغ المالي عن جودة المستحقات لعينة البحث وهو ما يؤكد المشكلة التي تطرق لها البحث.

2. بالنظر لقياس متوسط القيم لجودة المستحقات يتبين أنّ أعلى نسبة لجودة المستحقات لسنة (2010.2011) كانت للشرق الأوسط، أما سنة 2012 فكانت للهندسية العراقية، و2013 كانت للزراعية العراقية، و2014 للهندسية العراقية.

3. أقل نسبة قياساً لمتوسط القيم لجودة المستحقات لسنة 2010 كانت لمصرف الإئتمان العراقي لسنة 2011 كانت للهندسية العراقية، أما سنة 2012 فكانت لفندق بابل، و2013 كانت للهلال الصناعية، وسنة 2014 كانت لبغداد لمواد التعبئة والتغليف.

4. يلاحظ أنّ هناك تحسناً طفيفاً في جودة الإبلاغ عن مستحقات الشرق الأوسط لإنتاج الاسماك وبمعدل بلغ (1.850) خلال مدة البحث، بينما بلغ أدنى مستوى إبلاغ للمستحقات (- 48.575) لدى بغداد لمواد التعبئة والتغليف وكتيما ضمن نشاط القطاع الزراعي.

أنّ دلالة جودة المستحقات تُمكن المستفيدين من القوائم المالية بمعرفة مدى دقة إفصاح الوحدة الاقتصادية عن مستحقاتها وأنّ اختلاف جودة المستحقات للوحدات الاقتصادية عينة البحث وتباينها بصورة كبيرة في بعض الأحيان يعود لاختلاف طرق إعداد القوائم المالية وضعف إعدادها لدى البعض، ومنها عدم إعداد كشف نقدي على المستوى التشغيلي والتمويلي والاستثماري أو إعداده بصورة مشوهة لا تعكس نتائج النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: قياس جودة الإبلاغ المالي: أنّ جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية تمثل جودة إعدادها ومدى الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي والتي نصت على خطوات رئيسة يجب اتباعها في إعداد تلك القوائم منها مسميات القوائم والعناصر المتمثلة بها ودلالة نتائجها وتوافر إمكانية المقارنة بين الفترات المالية من جهة ومع الوحدات المنافسة من جهة أخرى، ولغرض قياس جودة الإبلاغ المالي جرى تهيئة البيانات واستخراجها من القوائم المالية وتصنيفها بما يتلاءم مع نموذج قياس جودة الإبلاغ المالي، إذ كانت النتائج بحسب الآتي:

$$\text{QUALITY}_{i,t} = A_0 + B1*OWNER_{i,t} + B2*GROWTH_{i,t} + B3*CAPITAL_{i,t} + B4*HERF_{i,t} + B5*LEVERAGE_{i,t} + B6*MARGIN_{i,t} + B7*OC_{i,t} + B8*N_SEG_{i,t} + B9*SIZE_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1} \quad \text{(معادلة 3)}$$

جدول (4-16)						
أسهم الوحدة الاقتصادية – متوسط الاسهم لقطاعية (OWNER _{i,t}) (المبالغ بملايين الدنانير)						
ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف آشور للاستثمار	-10,362	-29,129	8,180	-32,804	-4,874
2	مصرف دجلة والفرات	-33,558	-52,662	-88,819	-129,204	-171,374
3	مصرف الشرق الأوسط	3,541	96,837	87,680	51,795	-87,374
4	مصرف الإنتمان العراقي	175,941	264,837	8,180	173,295	25,125
5	مدينة ألعاب الكرخ	-1,184	-893	-1,055	-822	-3,799
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	24,320	35,060	41,559	59,236	12,212
7	بغداد العراق للنقل العام	1,233	8,707	3,134	12,944	-3,799
8	البادية للنقل العام	9,158	9,644	6,296	4,784	-2,099
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	-7,961	-2,544	-1,478	-5,189	-1,029
10	الهلال الصناعية	4,658	3,418	-4,058	-5,853	-6,199
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	-7,482	-7,458	-9,710	-10,216	-12,654
12	العراقية للأعمال الهندسية	-6,146	-8,184	-9,528	-10,754	-13,140
13	فندق بابل	53,043	44,053	35,033	41,756	8,162
14	فندق السدير	34,695	21,021	19,591	20,781	32,054
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	54,711	59,158	66,303	67,710	97,946
16	فندق المنصور	110,447	98,266	100,213	78,985	69,998
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	-522	-684	-159	-747	244
18	الشرق الأوسط للأسماك	4,689	6,069	3,002	1,473	-23
19	العراقية للمنتجات الزراعية	363	759	1,712	2,511	1,738
20	العراقية لإنتاج اللحوم	19,689	28,757	32,515	32,373	30,157

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (17-4)

التغير في المبيعات للسنة الحالية ($GROWTH_{i,t}$) المبالغ بملايين الدنانير

2014	2013	2012	2011	2010	السنة الوحدة الاقتصادية	ت
2,348	2,878	7,913	4,048	-2,020	مصرف آشور للاستثمار	1
-13,877	-3,081	14,064	2,335	-2,878	مصرف دجلة والفرات	2
-19,871	-2,092	10,972	14,752	-3,965	مصرف الشرق الأوسط	3
-4,398	-3,154	-4,858	18,146	-3,917	مصرف الإنتمان العراقي	4
234	72	91	167	164	مدينة ألعاب الكرخ	5
5,611	-2,534	2,692	-2,047	-238	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
-223	671	227	-20	-183	بغداد العراق للنقل العام	7
-250	-374	-453	-27	57	البادية للنقل العام	8
31,239	-3,658	-9,223	-18,357	30,022	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
-495	-1,556	70	146	329	الهلال الصناعية	10
-68	12	27	17	20	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
-597	-229	-462	-19	850	العراقية للأعمال الهندسية	12
-123	36	42	-134	-1,225	فندق بابل	13
-300	44	-759	51	-210	فندق السدير	14
-747	144	711	24	392	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
-64	2,574	116	-2,545	-3,328	فندق المنصور	16
673	325	232	12	-44	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
-45	-215	76	105	70	الشرق الأوسط للأسماك	18
-.015	30	76	28	27	العراقية للمنتجات الزراعية	19
-451	232	221	-24	330	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (18-4)						
نسبة الاصول الثابتة / الاصول الاجمالية (CAPITAL _{i,t})						
2014	2013	2012	2011	2010	السنة	ت
					الوحدة الاقتصادية	
0.062	0.068	0.065	0.082	0.051	مصرف آشور للاستثمار	1
0.091	0.090	0.073	0.085	0.104	مصرف دجلة والفرات	2
0.137	0.113	0.088	0.100	0.102	مصرف الشرق الأوسط	3
0.005	0.005	0.005	0.003	0.002	مصرف الإنتمان العراقي	4
0.685	0.114	0.186	0.280	0.422	مدينة ألعاب الكرخ	5
0.005	0.004	0.005	0.004	0.005	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
0.476	0.502	0.346	0.080	0.099	بغداد العراق للنقل العام	7
0.132	0.137	0.147	0.139	0.085	البادية للنقل العام	8
0.565	0.347	0.049	0.050	0.018	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
0.035	0.064	0.048	0.062	0.084	الهلال الصناعية	10
517.234	0.420	0.595	0.427	0.722	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
0.807	0.764	0.869	0.758	0.239	العراقية للأعمال الهندسية	12
0.216	0.239	0.389	0.454	0.483	فندق بابل	13
0.048	0.051	0.060	0.043	0.036	فندق السدير	14
0.247	0.230	0.283	0.359	0.464	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
0.341	0.465	0.509	0.682	0.318	فندق المنصور	16
0.589	0.591	0.590	0.490	0.088	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
0.424	0.455	0.380	1.000	0.287	الشرق الأوسط للأسماك	18
0.252	0.507	0.569	0.643	0.694	العراقية للمنتجات الزراعية	19
0.332	0.318	0.222	0.231	0.257	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (19-4)

نسبة الحصة السوقية للوحدة الاقتصادية من مجموع الحصة القطاعية (HERF_{i,t})

ت	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف آشور للاستثمار	0.027	0.029	0.028	0.027	0.004
2	مصرف دجلة والفرات	0.020	0.020	0.029	0.022	0.001
3	مصرف الشرق الأوسط	0.056	0.070	0.060	0.050	0.004
4	مصرف الإئتمان العراقي	0.036	0.058	0.035	0.028	0.003
5	مدينة ألعاب الكرخ	0.024	0.047	0.051	0.088	0.056
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	0.192	0.044	0.279	0.083	0.539
7	بغداد العراق للنقل العام	0.041	0.050	0.065	0.192	0.103
8	البادية للنقل العام	0.132	0.164	0.109	0.116	0.052
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	0.130	0.054	0.018	0.006	0.121
10	الهلال الصناعية	0.011	0.011	0.010	0.005	0.004
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.000	0.001	0.001	0.001	0.000
12	العراقية للأعمال الهندسية	0.006	0.006	0.004	0.003	0.001
13	فندق بابل	0.028	0.028	0.020	0.012	0.006
14	فندق السدير	0.088	0.168	0.025	0.015	-
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	0.115	0.213	0.192	0.105	0.071
16	فندق المنصور	0.343	0.198	0.126	0.191	0.194
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.091	0.093	0.192	0.310	0.575
18	الشرق الأوسط للأسماك	0.220	0.287	0.232	0.092	0.066
19	العراقية للمنتجات الزراعية	0.252	0.250	0.208	0.186	0.172
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0.436	0.370	0.368	0.412	0.187

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (20-4)						
نسبة إجمالي الإلتزامات/ إجمالي الأصول (LEVERAGE _{i,t} /T.A)						
2014	2013	2012	2011	2010	السنة	ت
					الوحدة الاقتصادية	
0.378	0.351	0.363	0.500	0.451	مصرف آشور للاستثمار	1
0.571	0.605	0.692	0.790	0.729	مصرف دجلة والفرات	2
0.550	0.738	0.771	0.794	0.855	مصرف الشرق الأوسط	3
0.536	0.673	0.687	0.658	0.773	مصرف الإئتمان العراقي	4
0.064	0.078	0.077	0.069	0.179	مدينة ألعاب الكرخ	5
0.126	0.200	0.056	0.004	0.002	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
0.330	0.410	0.614	0.666	0.672	بغداد العراق للنقل العام	7
0.417	0.377	0.495	0.515	0.651	البادية للنقل العام	8
2.465	0.502	0.420	0.464	0.847	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
1.599	2.808	1.536	0.922	0.595	الهلال الصناعية	10
16.545	0.005	0.010	0.043	0.170	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
0.025	0.029	0.028	1.818	0.207	العراقية للأعمال الهندسية	12
0.841	0.904	0.866	0.879	1.026	فندق بابل	13
0.306	0.253	0.159	0.173	0.205	فندق السدير	14
0.042	0.063	0.090	0.099	0.050	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
0.629	0.535	0.460	0.309	0.322	فندق المنصور	16
0.241	0.258	0.471	0.450	0.315	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
0.224	0.249	0.232	0.572	0.364	الشرق الأوسط للأسماك	18
0.098	0.161	0.122	0.119	0.092	العراقية للمنتجات الزراعية	19
0.292	0.282	0.324	0.349	0.306	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (21-4)						
هامش الربح (MARGIN _{i,t}) المبالغ بملايين الدينانير						
2014	2013	2012	2011	2010	السنة	ت
					الوحدة الاقتصادية	
20,434	28,963	25,346	15,066	12,635	مصرف آشور للاستثمار	1
8,247	16,674	18,221	12,870	10,318	مصرف دجلة والفرات	2
22,805	39,583	44,051	34,825	20,999	مصرف الشرق الأوسط	3
23,648	21,503	23,158	27,018	17,374	مصرف الإنتمان العراقي	4
239	330	259	186	147	مدينة ألعاب الكرخ	5
1,138	111	416	331	821	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
669	921	348	218	309	بغداد العراق للنقل العام	7
-97	61	347	672	903	البادية للنقل العام	8
31,979	181	206	1,080	1,977	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
-3,073	-3,295	-2,556	-899	-1,555	الهلال الصناعية	10
62	128	76	69	46	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
-52	135	148	-158	103	العراقية للأعمال الهندسية	12
16	141	100	136	-260	فندق بابل	13
-67	-687	-398	839	759	فندق السدير	14
758	1,528	1,596	947	905	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
-178	1,774	-531	554	2,057	فندق المنصور	16
185	152	263	35	-7	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
-177	-131	-48	-49	-90	الشرق الأوسط للأسماك	18
293	309	284	215	189	العراقية للمنتجات الزراعية	19
335	824	490	354	374	العراقية لإنتاج اللحوم	20
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية						

جدول (4-22)						
الدورة التشغيلية الحالية (OC _{i,t}) (بالأيام)						
2014	2013	2012	2011	2010	السنة	ت
					الوحدة الاقتصادية	
117	41	47	52	22	مصرف آشور للاستثمار	1
230,6	103,1	112,0	166,8	524	مصرف دجلة والفرات	2
308	251	239	237	223	مصرف الشرق الأوسط	3
136	112	109	113	263	مصرف الإئتمان العراقي	4
84	84	23	25	8	مدينة ألعاب الكرخ	5
75	360	36	140	44	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
104	147	254	360	617	بغداد العراق للنقل العام	7
422	305,2	215,9	179,9	190,6	البادية للنقل العام	8
109	350	86	92	38	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
122,6	399	318	454	417	الهلال الصناعية	10
149,1	764	317	333	321	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
205	94	68	54	101	العراقية للأعمال الهندسية	12
168,9	89,6	98,1	180	389	فندق بابل	13
149,7	155,4	170,5	41,6	45	فندق السدير	14
270	190	197	287	268	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
171	139	262	329	146	فندق المنصور	16
95,5	190,7	394,6	132,2	150,9	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
548	340	135	122	273	الشرق الأوسط للأسماك	18
202	27	27	38	43	العراقية للمنتجات الزراعية	19
47,4	27,9	33,2	50,7	47,9	العراقية لإنتاج اللحوم	20
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية						

جدول (4-23)						
عدد الوحدات القطاعية (N_SEG _{i,t})						
2014	2013	2012	2011	2010	السنة	ت
					الوحدة الاقتصادية	
21	21	22	22	22	مصرف آشور للاستثمار	1
21	21	22	22	22	مصرف دجلة والفرات	2
21	21	22	22	22	مصرف الشرق الأوسط	3
21	21	22	22	22	مصرف الإئتمان العراقي	4
7	9	10	10	10	مدينة ألعاب الكرخ	5
7	9	10	10	10	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
7	9	10	10	10	بغداد العراق للنقل العام	7
7	9	10	10	10	البادية للنقل العام	8
21	23	25	25	27	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
21	23	25	25	27	الهلال الصناعية	10
21	23	25	25	27	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
21	23	25	25	27	العراقية للأعمال الهندسية	12
10	10	10	10	10	فندق بابل	13
10	10	10	10	10	فندق السدير	14
10	10	10	10	10	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
10	10	10	10	10	فندق المنصور	16
6	5	6	7	7	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
6	5	6	7	7	الشرق الأوسط للأسماك	18
6	5	6	7	7	العراقية للمنتجات الزراعية	19
6	5	6	7	7	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (24-4)

القيمة السوقية الحالية (SIZE_{i,t}) (ملايين الدينانير)

2014	2013	2012	2011	2010	السنة	ت
					الوحدة الاقتصادية	
232,500	155,400	139,500	66,033	58,696	مصرف آشور للاستثمار	1
66,000	59,000	42,500	42,500	35,500	مصرف دجلة والفرات	2
150,000	240,000	219,000	192,000	72,600	مصرف الشرق الأوسط	3
262,500	361,500	139,500	360,000	245,000	مصرف الإئتمان العراقي	4
8,625	2,833	2,530	2,625	1,582	مدينة ألعاب الكرخ	5
80,574	62,891	45,145	38,578	27,087	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
13,750	16,600	6,720	12,225	4,000	بغداد العراق للنقل العام	7
3,234	8,440	9,882	13,162	11,925	البادية للنقل العام	8
13,461	7,965	10,500	8,640	1,735	إنتاج الألبسة الجاهزة	9
8,291	7,301	7,920	14,603	14,355	الهلال الصناعية	10
1,836	2,938	2,268	3,726	2,214	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
1,350	2,400	2,450	3,000	3,550	العراقية للأعمال الهندسية	12
10,800	44,206	37,125	45,900	54,810	فندق بابل	13
34,692	23,231	21,682	22,868	36,462	فندق السدير	14
100,584	70,160	68,395	61,005	56,478	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
72,636	81,434	102,305	100,113	112,214	فندق المنصور	16
2,592	1,530	1,638	896	788	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
2,325	3,750	4,800	7,650	6,000	الشرق الأوسط للأسماك	18
4,086	4,788	3,510	2,340	1,674	العراقية للمنتجات الزراعية	19
32,505	34,650	34,312	30,338	21,000	العراقية لإنتاج اللحوم	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم حسابها بحسب الاتي: (عدد الاسهم المصدره * سعرالأغلاق السنوي)

بعد تهيئة البيانات الخاصة بعينة البحث لنموذج قياس جودة الإبلاغ المالي، تم استخراج جودة الإبلاغ المالي على وفق المعادلة (3) وبحسب الآتي:

جدول (25-4) جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث							
ت	الوحدة الاقتصادية	السنة	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف آشور للاستثمار	0.097	0.047	0.097	0.039	0.021	
2	مصرف دجلة والفرات	0.089	0.203	-0.007	1.401		
3	مصرف الشرق الأوسط	0.044	0.141	-0.051	-0.093	-0.110	
4	مصرف الإئتمان العراقي	-2.121	-1.740	-2.060	-2.176	-2.135	
5	مدينة ألعاب الكرخ	1.807	2.199	0.608	0.047	14.988	
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	-0.208	-0.156	-0.012	-0.011	4.310	
7	بغداد العراق للنقل العام	0.109	0.361	0.356	0.260	-0.494	
8	البادية للنقل العام	-0.008	0.013	0.083	0.181	10.317	
9	إنتاج الألبسة الجاهزة	-1.229	-0.034	-0.057	-0.413	-0.110	
10	الهلال الصناعية	-0.145	-1.035	-0.355	-0.014	10.016	
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	-0.067	-0.091	-138.298	-0.042	3.969	
12	العراقية للأعمال الهندسية	-0.032	-0.119	0.046	-0.019	0.052	
13	فندق بابل	-0.233	-0.630	-0.474	-0.450	-3.017	
14	فندق السدير	0.063	-0.268	-0.603	-0.078	-2.387	
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	0.103	0.166	0.091	-0.020	-2.634	
16	فندق المنصور	0.168	-0.025	-0.025	0.324	-0.365	
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.475	0.131	-0.201	-0.013	-0.309	
18	الشرق الأوسط للأسماك	0.428	-0.297	-0.151	-0.107	-0.347	
19	العراقية للمنتجات الزراعية	0.121	0.188	0.199	0.828	12.049	
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0.006	0.081	0.028	-0.013	0.409	
	الوسط الحسابي	0.063	0.013	-0.038	-0.014	-0.045	
	أعلى قيمة	1.807	2.20	0.608	0.828	14.988	
	أدنى قيمة	-2.121	-1.740	-138.298	-2.176	-3.017	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعادلة (3)

الملاحظات على الجدول (4-25) :

1. يتضح أنّ هناك اختلافاً كبيراً في نسبة جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث.
 2. بالنظر لقياس متوسط القيم تبين أنّ أعلى نسبة لجودة الإبلاغ المالي لسنة 2010، 2012، 2014 كانت لمدينة ألعاب الكرخ، بينما عادت 2011 لبغداد للنقل للعام، و2013 كانت للعراقية الزراعية.
 3. أقل نسبة قياساً لمتوسط القيم لسنة 2010، 2011، 2013 كانت من نصيب مصرف الإئتمان العراقي، أما سنة 2012 فكانت لبغداد لمواد التغليف، بينما 2014 فكانت من نصيب فندق بابل.
 4. أعلى جودة إبلاغ مالي لعينة البحث كانت لمدينة ألعاب الكرخ وبمعدل مدة (3.93) بينما أدنى معدل مدة بحث كان لبغداد لمواد التغليف وبمعدل مدة (9,26-).
- أَنَّ الاختلاف في جودة الإبلاغ المالي لوحدها الاقتصادية عينة البحث يعكس طبيعة التقلبات في سوق العراق للأوراق المالي وعدم إلتزام الوحدات الاقتصادية بمعايير إعداد القوائم المالية وبالأخص معيار عرض البيانات المالية (1) وبالنتيجة ينعكس ذلك على جودة قوائمها والمعلومات الواردة فيها والتي يمكن أنّ تستعمل في إتخاذ القرارات من المستفيدين منها على أساس معلومات قد لا تمثل بصدق الأنشطة الاقتصادية.

2.4. المبحث الثاني: الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في القوائم المالية: Financial Reporting of Contingent Liabilities : تُعدّ الإلتزامات المحتملة من أكثر أنواع الإلتزامات لما تحتويه من مخاطر مالية قد تؤدي إلى انهيار المركز المالي للوحدة الاقتصادية، ومن أكثر مخاطرها إنَّها قد تكون ضمنية غير ظاهرة لقارئ القوائم المالية أو متخذ القرار، ولبيان مدى إبلاغ الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة سيتم تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى إلتزامها بما جاء في المعايير الدولية من أسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن إلتزاماتها المحتملة، كما هي موضحة في الجدول (26-4) وبحسب الآتي:

جدول (26-4)				
تحليل التخصيصات والالتزامات المحتملة لغاية 2014/12/31 (المبالغ بملايين الدينانير)				
ت	الوحدة الاقتصادية	التخصيصات	الدعاوى المقامة عليها	الملاحظات
1	مصرف آشور للأستثمار	26,800	1,500	أبلاغ مالي كامل
2	مصرف الائتمان العراقي	5,600	لا توجد	أبلاغ مالي كامل
3	مدينة ألعاب الكرخ	25	لا توجد	أبلاغ مالي كامل
4	المعمورة للأستثمارات العقارية	21	لا توجد	أبلاغ مالي كامل
5	البادية للنق العام	1,400	15	أبلاغ مالي كامل
6	الحديثة للإنتاج الحيواني	2,000	لا توجد	أبلاغ مالي كامل
7	الشرق الاوسط للأسماك	27	لا توجد	أبلاغ مالي كامل
8	بغداد للنقل العام	350	480	أبلاغ مالي غير كامل
9	فندق السدير	0	0	أبلاغ مالي غير كامل
10	بغداد لمواد التعبئة والتغليف	0	0	أبلاغ مالي غير كامل
11	العراقية للأعمال الهندسية	0	0	أبلاغ مالي غير كامل
12	فندق المنصور	0	0	أبلاغ مالي غير كامل
13	مصرف الشرق الاوسط	1000	1,557	لا يوجد إبلاغ مالي
14	مصرف دجلة والفرات للأستثمار	17,000	90,000	لا يوجد إبلاغ مالي
15	الهلال الصناعية	0	2,000	لا يوجد إبلاغ مالي
16	الالبسة الجاهزة	63	لم تفصح عن مبالغها	لا يوجد إبلاغ مالي
17	فندق بابل	0	11	لا يوجد إبلاغ مالي
18	الوطنية للأستثمارات السياحية	0	350	لا يوجد إبلاغ مالي
19	العراقية للمنتجات الزراعية	0	8 دعاوى غير محددة القيمة	لا يوجد إبلاغ مالي
20	العراقية لإنتاج اللحوم	0	90,000	لا يوجد إبلاغ مالي

وبناءً على ما ورد في الجدول أعلاه ونتيجة لتحليل القوائم المالية للوحدات الاقتصادية سيتم إذ سيتم توزيعها إلى ثلاث مجموعات رئيسة وبحسب الآتي:

1.2.4. الوحدات الاقتصادية التي لديها إلتزامات المحتملة وأبلغت عنها بشكل كامل: تم تحليل القوائم المالية لعينة البحث من أجل معرفة مدى إلتزام الوحدات الاقتصادية بالإبلاغ المالي عن إلتزاماتها المحتملة إذ تبين أنّ هناك وحدات لديها إلتزامات محتملة وأبلغت عنها بشكل كامل وكالآتي:

(1) مصرف آشور للاستثمار: تُعدّ المصارف من الوحدات الاقتصادية التي قد تترتب على تعاملاتها بعض الإلتزامات المحتملة ومنها الإلتزامات القانونية وتعويضات العاملين والضرائب ذات الطبيعة الخاصة وفي مراجعتنا للحسابات الختامية الصادرة عن المصرف وجد أنّ المصرف يحتاط لمثل تلك الإلتزامات من خلال تكوين مخصصات لمواجهة الائتمان النقدي أو التعهدي أو الضريبة، إذ بلغت مجموع التخصيصات لغاية 2014/12/31 ما يقارب (26,800,000,000) ديناراً عراقياً. بينما بلغت الدعاوى القانونية المرفوعة ضد المصرف (10) دعاوى تصل مبالغها (1,500,000,000) ديناراً عراقياً حسمت جميعها للمصرف.

(2) مصرف الائتمان العراقي: في مراجعتنا للقوائم المالية لم نجد أي مطالبات قانونية ضد المصرف وهذا ما أشار إليه تقرير مراقب الحسابات وبالمقابل فإنّ المصرف قد اتخذ مخصصات تعهدية بلغت (5,600,000,000) ديناراً عراقياً.

(3) مدينة ألعاب الكرخ: عند مراجعة القوائم المالية لم يؤشر أي مطالبات قانونية لتوقف النشاط لعدة سنوات ماضية وهذا ما أشار إليه تقرير مراقب الحسابات وبالمقابل فإنّها اتخذت مخصصات ضريبية وأخرى بلغت (25,000,000) ديناراً عراقياً.

(4) المعمورة للاستثمارات العقارية: يعد نشاط المعمورة العقاري من الأنشطة التجارية التي من الممكن أنّ تترتب عليه إلتزامات محتملة كالتعويضات القانونية أو الضرائب المحتملة ولم يؤشر على نشاطها اي دعاوى قانونية مع الأخذ بنظر الاعتبار تكوين مخصص للضرائب وصل نهاية 2013 إلى (21,000,000) ديناراً عراقياً ،

(5) البادية للنقل العام: أنّ نشاطها يعرضها للمطالبات القانونية الناتجة عن تعويضات للغير وهو ما حدث فعلاً في الأعوام 2011-2012 والذي كسبت فيه جميع قضاياها باستثناء واحدة بمبلغ تعويض (15,000,000) ديناراً عراقياً بينما تحتفظ بتخصيصات متنوعة وصلت قيمتها نهاية 2014 إلى (1,400,000,000) ديناراً عراقياً والذي يدعم رصانة موقفها فيما يتعلق بالإلتزامات المحتملة أو الإبلاغ المالي عنها.

(6) الحديثة للإنتاج الحيواني: أنّ ممارسة النشاط الزراعي والحيواني يُعرض الوحدات الاقتصادية إلى إلتزامات قانونية محتملة تتعلق بتعويضات العاملين أو المطالبات البيئية وهو ما لم يؤشر ضد الحديثة للإنتاج الحيواني على الرغم من تنوع نشاطه في أكثر من محافظة وفي مقابل ذلك تم حجز مخصصات إجمالية تقارب (2,000,000,000) ديناراً عراقياً مما يعزز الإبلاغ المالي لنتائج النشاط لها.

(7) الشرق الأوسط للأسماك: في مراجعتنا للقوائم المالية وجد أنّ هناك تحوطاً سنوياً للإلتزامات المحتملة عن طريق تكوين مخصصات متنوعة أو ضريبية على اساس سنوي لمقابلة أي مطالبات قانونية قد تتعرض لها، إذ بلغ رصيدها نهاية 2014 (27,000,000) ديناراً عراقياً على الرغم من عدم وجود أي دعاوى قانونية ضدها خلال مدة البحث.

2.2.4. الوحدات الاقتصادية التي لديها إلتزاماتها المحتملة وأبلغت عنها لكن بشكل غير كامل: أنّ ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها الاقتصادي وعدم تعرضها للإلتزامات المحتملة لا يعفيها من إتخاذ المخصصات اللازمة بسبب أنّ بعض تلك الإلتزامات هي ضمنية قد تظهر في وقت لاحق؛ نتيجة حدث سابق وبالنتيجة يجب عليها التحوط لمثل تلك الحالات وهو ما تم تأشيريه على بعض الوحدات الاقتصادية ضمن عينة البحث وبحسب الآتي:

(1) بغداد للنقل العام: أنّ النشاط الخدمي الذي تمارسه يمكن أنّ يرتب عليها إلتزامات قانونية ناتجة عن تعويضات العاملين أو الحوادث الطارئة وتقديم التعويضات من قبلها عام 2013 وبمبلغ وصل إلى (350,000,000) ديناراً عراقياً تم تصنيفه كتعويضات متنوعة وأدى إلى انخفاض في رصيد التخصيصات لم يقابل بالزيادة للدعاوى المقامة عام 2014 والتي أشار لها تقرير مراقب الحسابات لعام 2014 أنّ هناك دعاوى تتجاوز مبالغها (480,000,000) ديناراً عراقياً وأنّ كسب الدعاوى القانونية لا يبرر عدم الإحتياط لخسارتها.

(2) فندق السدير: يمكن أنّ يتعرض النشاط الفندقي إلى العديد من الإلتزامات المحتملة منها التعويضات القانونية أو العمالية وفي مراجعتنا للقوائم المالية لم يتبين حصول أي عملية تعويض أو مطالبات في مدة البحث وأيضاً لم يتم إتخاذ احتياطات لمواجهة حالات مماثلة على الرغم من وجود تخصيصات أخرى تم التحوط لها.

(3) بغداد لمواد التعبئة والتغليف: لم تتعرض سابقاً لأي إلتزامات محتملة وهو ما أشارت إليه تقارير مراقب الحسابات، لكن ذلك لا يمنع من إتخاذ الحيطة من تعرضها مستقبلاً للتقاضى القانوني الناتج عن تعويضات العاملين أو الضريبية أو أي مخصصات أخرى تتخذها لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.

(4) العراقية للأعمال الهندسية: عند مراجعة التقارير المالية تبين إنَّها لم تتعرض للمطالبات القانونية على الرغم من نشاطها الصناعي الذي يمكن أن تترتب عليه بعض الإلتزامات المحتملة كالإلتزامات القانونية، أو البيئية، أو الضريبية، أو التعويضية للعاملين، أو ضمان المنتج، وهو ليس مبرراً لعدم إتخاذ الحيطة من تعرضها مستقبلاً للتقاضي القانوني الناتج عن تعويضات العاملين أو الضريبية أو أي مخصصات أخرى تتخذها لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.

(5) فندق المنصور: يُعدّ من أكبر الكيانات الاقتصادية في مجال الفنادق والسياحة وفي مراجعتنا للقوائم المالية لم يتم رصد أي دعاوى أو مطالبات قانونية ضد الفندق ولكن لم يتم الاحتياط للأحداث المستقبلية التي يمكن أن تترتب بعض الإلتزامات المحتملة كتعويضات العاملين أو مطالبات ضريبية.

3.2.4. الوحدات الاقتصادية التي لديها إلتزاماتها المحتملة ولم تبلغ عنها: أن عدم الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة يؤدي إلى تزويد معلومات غير ملاءمة لإتخاذ القرارات للمستفيدين من القوائم المالية وهو ما تم تأشير لدى بعض الوحدات الاقتصادية عينة البحث وبحسب الآتي:

(1) مصرف الشرق الأوسط: في مراجعتنا للقوائم المالية وضمن مدة البحث وجد أنَّ المصرف يقوم بحجز مخصصات لمواجهة الإلتزامات المحتملة أو انخفاض القيم لأصوله، إذ بلغ رصيد التخصيصات نهاية 2014 بحدود (10,000,000,000) ديناراً عراقياً ، وحجم الدعاوى القانونية بلغ لعام 2013 (3) دعاوى بمبلغ يصل إلى (800,000,000) ديناراً عراقياً، وعام 2014 (9) دعاوى بمبالغ تصل قيمتها إلى (773,000,000) ديناراً عراقياً لم يتم حسنها كما لم يتم التحوط لها، وهو ما أشار إليه مراقب الحسابات في هبوط قيمة المخصصات بنهاية 2014 والذي يجب أن يكون بحدود (29,000,000,000) ديناراً عراقياً بسبب أن إدارة المصرف لم تتخذ أي مخصصات لعام 2014 وهو ما يعد قصور في عملية الإبلاغ المالي والذي دلت عليه النسبة المتدنية لجودة الإبلاغ المالي عند (-11.111) بينما جودة المستحقات بلغت (0.083).

(2) مصرف دجلة والفرات للاستثمار: بعد مراجعة التقارير المالية للمصرف تبين أن في عام 2011 تم رفع (3) دعاوى قانونية تتعلق بمزاولة عمل المصرف في الضمان التعهدي للزيائن وبمبلغ وصل مجموعته (43,500,000,000) ديناراً عراقياً لم يحتاط لها في عام 2010 وعليه تم تصنيف بعضها كنفقات قضائية وهو مخالف لنص قرار المحكمة وهو ما أشار إليه مراقب الحسابات في تقريره على الرغم من تمييز القرار من المصرف والذي لم يتم توضيحه عام 2012 بينما تكررت الدعاوى القانونية ومن عدة جهات وصلت مطالباتها إلى ما

يقارب (27,000,000,000) ديناراً عراقياً، والذي يلاحظ عام 2013، 2014 أنّ هناك إفصاحاً عن إلتزاماته المحتملة ضمن تقرير مراقب الحسابات وكذلك تكوين مخصصات وصلت إلى (17,000,000,000) ديناراً عراقياً، مقابل مطالبات بلغت (90,000,000,000) ديناراً عراقياً.

(3) الهلال الصناعية: بعد مراجعة التقارير المالية تبين إنّها لم تتعرض للمطالبات القانونية على الرغم من نشاطها الذي يمكن أنّ تترتب عليه بعض الإلتزامات المحتملة كالإلتزامات القانونية أو البيئية أو الضريبية أو التعويضية للعاملين أو ضمان المنتج لكن ما تم ملاحظته في تقارير مراقب الحسابات أنّ هناك استقطاعات بذمتها تتجاوز (2,000,000,000) ديناراً عراقياً لم يتم تسديدها إلى الجهات ذات العلاقة والذي قد يعرضها مستقبلاً للتقاضي القانوني.

(4) الالبسة الجاهزة: يتضمن نشاطها الرئيس أنتاج الالبسة وبالتالي فإنّ أكثر الإلتزامات المحتملة هي تعويضات العاملين وهو ما أشار إليه تقرير مراقب الحسابات بأن المخصص المرصود لهذا الغرض أكثر من المخصص المنصوص عليه في قانون العمل والضمان الاجتماعي ووصل إلى نسبة (38%)، أما ما يخص الدعاوى القانونية فإنّها لم تفصح عنها على الرغم من المطالبات بذلك والذي التزمت به عام 2014 ولكنها لم تتخذ مخصص للدعاوى القانونية أو مخصصات ضريبية ضمن الرصيد النهائي البالغ (63,000,000) ديناراً عراقياً.

(5) فندق بابل: أنّ النشاط الفندقي يمكن أنّ تترتب عليه إلتزامات تعويضية للعاملين أو قانونية لعدم الإلتزام بالعقود المبرمة مع أخرى أو ضرائب مفروضة على نشاط معين وهو ما لم يقم به الفندق لمواجهة تلك الإلتزامات المحتملة، إذ تعرض عام 2011 إلى (4) دعاوى قانونية لتعويض العاملين وتم خسارتها من الفندق كما لم يتم حجز مخصصات أخرى خلال مدة البحث وهو ما أشارت إليه تقارير مراقب الحسابات وهو ما يعد قصوراً في عملية الإبلاغ المالي.

(6) الوطنية للاستثمارات السياحية: في مراجعتنا للقوائم المالية وجد أنّ هناك العديد من المطالبات القانونية التي تتعلق بالتعويض القانوني أو تعويضات العاملين مرفوعة ضدها ولكن لم يتم الإحتياط لها على الرغم من أنّ بعضها قد تم حسمه لصالح المدعي وهو ما تكرر عدة مرات في مدة البحث وهذا يعد قصوراً في عملية الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة بصورة خاصة والنشاط المالي بصورة عامة.

(7) العراقية للمنتجات الزراعية: لم تتعرض العراقية للمنتجات الزراعية إلى مطالبات قانونية كبيرة في مدة البحث سوى مطالبة واحدة تتعلق بتعويض العاملين تم حسمها لصالحها لكنها لم تتحوط لغيرها من المطالبات القانوني التي يمكن أن ترفع ضدها في المستقبل.

(8) العراقية لإنتاج اللحوم: أن النشاط العام يمكن أن يعرضها إلى العديد من الإلتزامات المحتملة وهو ما تم الإشارة إليه في تقارير مراقب الحسابات لسنوات البحث على الرغم من حسم أغلب الدعاوى لمصلحتها إلا أن الملاحظ أن هناك قضايا تعويض تصل مبالغها إلى (90,000,000,000) ديناراً عراقياً كان يجب التحوط لها مع قوة الموقف القانوني لها وفي ظل وجود قضايا غير محسومة.

4.2.4. دلالة جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي مع التحليل المالي للقوائم المالية لعينة البحث : من أجل معرفة مدى إلتزام الوحدة الاقتصادية بالإبلاغ المالي عن إلتزاماتها المحتملة وبعد تحليل قوائمها المالية تم مقارنة نتائج التحليل مع نتائج جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي، وبما أن تحليل القوائم المالية أنتج ثلاث حالات مختلفة للإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة سيتم تقسيمها إلى ثلاث درجات للتناسق في المقارنة وهي: (3 = الإبلاغ المالي الكامل)، (2= الإبلاغ المالي غير الكامل)، (1= عدم الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة) وأن المقارنة ستعطي ثلاث نتائج هي: (الإبلاغ المالي متسق، الإبلاغ المالي متسق نوعاً ما، الإبلاغ المالي غير متسق)، وكانت نتائج المقارنة كما يوضح الجدول (4-27) وبحسب الآتي:

جدول (4-27) مقارنة جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي مع مدى إفصاح الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة للفترة (2010-2014)					
ت	الوحدة الاقتصادية	متوسط جودة المستحقات	متوسط جودة الإبلاغ المالي	الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة	النتيجة
1	مصرف آشور للاستثمار	0.05	0.047	3	متسق
2	مصرف دجلة والفرات	0.03	0.160	1	غير متسق
3	مصرف الشرق الأوسط	0.08	0.051-	1	متسق نوعاً ما
4	مصرف الائتمان العراقي	0.04-	2.121-	3	غير متسق
5	مدينة ألعاب الكرخ	0.16	1.807	3	متسق
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	0.11	0.012-	3	متسق نوعاً ما
7	بغداد للنقل العام	0.03	0.260	2	متسق
8	البادية للنقل العام	0.05	0.083	3	متسق
9	الالبسة الجاهزة	0.03	0.110-	1	متسق
10	الهلال الصناعية	0.22-	0.014-	1	متسق
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.03	0.055-	1	متسق
12	العراقية للأعمال الهندسية	0.02-	0.019-	1	متسق
13	فندق بابل	0.18-	0.474-	1	متسق
14	فندق السدير	0.03	0.268-	2	متسق نوعاً ما
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	0.02-	0.091	1	متسق نوعاً ما
16	فندق المنصور	0.58	0.025-	1	متسق
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.25	0.013-	3	متسق
18	الشرق الأوسط للأسماك	1.30	0.151-	3	متسق
19	العراقية للمنتجات الزراعية	1.52	0.199	1	غير متسق
20	العراقية للإنتاج اللحوم	0.21	0.028	1	متسق
	المتوسط الحسابي	0.07	0.0140-		

الملاحظات على الجدول (4-27):

1. أن هدف المقارنة هو معرفة مدى إلتزام الوحدة الاقتصادية بالإبلاغ المالي عن جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي بصورة عامة ومدى إفصاحها عن إلتزاماتها المحتملة.
2. أن الاتساق يعني أن الوحدة الاقتصادية التي حصلت على جودة إبلاغ مالي عالية قياساً إلى الوسط الحسابي للجودة هي أيضاً تفصح عن إلتزاماتها المحتملة ومنها مصرف آشور، مدينة ألعاب الكرخ، وأن الوحدة الاقتصادية التي تحصل على درجة متدنية في جودة الإبلاغ المالي هي أيضاً لا تفصح عن إلتزاماتها المحتملة ومنها فندق المنصور ، الشرق الأوسط للأسماك..

3. هناك بعض الوحدات الاقتصادية التي حصلت على جودة عالية للإبلاغ المالي لمستحقاتها وجودة متوسطة عن إبلاغها المالي ولكنها لم تفصح بصورة كاملة عن إلتزاماتها المحتملة كفندق السدير.

5.2.4. تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية: لمعرفة مدى تأثير القيمة السوقية لعينة البحث سيتم استخراج جدول يمثل نسبة النمو لمدة البحث باعتبار أن سنة 2010 هي سنة الأساس ومن ثمّ حساب الوسط الحسابي للنمو في قيمة السهم السوقية للوحدة الاقتصادية ومقارنته مع الوسط الحسابي لدرجة الإبلاغ المالي ومدى إفصاح الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة وبالنتيجة سيكون هناك ثلاثة خيارات هي (تتأثر، تتأثر جزئياً، لم تتأثر) وكانت نتائج المقارنة وبحسب الآتي:

جدول (4-28)							
نسبة نمو القيمة السوقية لعينة البحث							
الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	القيمة السوقية لسنة 2010	الوحدة الاقتصادية	ت
31%	50%	11%	111%	13%	58,696,000,000	مصرف آشور للاستثمار	1
16%	12%	39%	0%	20%	35,500,000,000	مصرف دجلة والفرات	2
14%	-38%	10%	14%	165%	72,600,000,000	مصرف الشرق الأوسط	3
103%	-27%	159%	-61%	47%	245,000,000,000	مصرف الانتمان العراقي	4
66%	204%	12%	-4%	66%	1,582,000,000	مدينة العاب الكرخ	5
34%	28%	39%	17%	42%	27,087,000,000	المعمورة للاستثمارات العقارية	6
176%	-17%	147%	-45%	206%	4,000,000,000	بغداد للنقل العام	7
10%	-62%	-15%	-25%	10%	11,925,000,000	البادية للنقل العام	8
69%	69%	-24%	22%	398%	1,735,000,000	الالبسة الجاهزة	9
8%	14%	-8%	-46%	2%	14,355,000,000	الهلال الصناعية	10
49%	-38%	30%	-39%	68%	2,214,000,000	بغداد لصناعة مواد التغليف	11
-16%	-44%	-2%	-18%	-16%	3,550,000,000	العراقية للأعمال الهندسية	12
19%	-76%	19%	-19%	-16%	54,810,000,000	فندق بابل	13
28%	49%	7%	-5%	-37%	36,462,000,000	فندق السدير	14
12%	43%	3%	12%	8%	56,478,000,000	الوطنية للاستثمارات السياحية	15
2%	-11%	-20%	2%	-11%	112,214,000,000	فندق المنصور	16
69%	69%	-7%	83%	14%	788,000,000	الحديثة للإنتاج الحيواني	17
28%	-38%	-22%	-37%	28%	6,000,000,000	الشرق الأوسط للأسماك	18
40%	-15%	36%	50%	40%	1,674,000,000	العراقية للمنتجات الزراعية	19

13%	-6%	1%	13%	45%	21,000,000,000	العراقية للإنتاج اللحوم	20
10%	-9%	8%	-2%	24%	الوسط الحسابي		

وبمقارنة الوسط الحسابي لمعدل نمو القيمة السوقية مع الوسط الحسابي لجودة الإبلاغ المالي ومدى إفصاح

الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة بأفتراض ثبات بقية العوامل يتضح الآتي:

جدول (4-29) المقارنة بين جودة الإبلاغ المالي ونمو القيمة السوقية للفترة (2010-2014)						
ت	الوحدة الاقتصادية	متوسط جودة المستحقات	متوسط جودة الإبلاغ المالي	الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة	متوسط التغير في القيمة السوقية	النتيجة
1	مصرف آشور للاستثمار	0.05	0.047	3	31%	تتأثر
2	مصرف دجلة والفرات	0.03	0.160	1	16%	تتأثر جزئياً
3	مصرف الشرق الأوسط	0.08	0.051-	1	14%	تتأثر جزئياً
4	مصرف الائتمان العراقي	0.04-	2.121-	3	103%	تتأثر جزئياً
5	مدينة العباب الكرخ	0.16	1.807	3	66%	تتأثر
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	0.11	0.012-	3	34%	تتأثر
7	بغداد للنقل العام	0.03	0.260	2	176%	تتأثر
8	البادية للنقل العام	0.05	0.083	3	10%	تتأثر جزئياً
9	الالبسة الجاهزة	0.03	0.110-	1	69%	لم تتأثر
10	الهلال الصناعية	0.22-	0.014-	1	8%	تتأثر جزئياً
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	0.03	0.055-	1	49%	لم تتأثر
12	العراقية للأعمال الهندسية	0.02-	0.019-	1	-16%	تتأثر
13	فندق بابل	0.18-	0.474-	1	19%	تتأثر
14	فندق السدير	0.03	0.268-	2	28%	تتأثر جزئياً
15	الوطنية للأستثمارات السياحية	0.02-	0.091	1	12%	تتأثر
16	فندق المنصور	0.58	0.025-	1	2%	تتأثر
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.25	0.013-	3	69%	تتأثر
18	الشرق الأوسط للأسماك	1.30	0.151-	3	28%	تتأثر
19	العراقية للمنتجات الزراعية	1.52	0.199	1	40%	لم تتأثر
20	العراقية للإنتاج اللحوم	0.21	0.028	1	13%	تتأثر
	المتوسط الحسابي	0.07	0.0140-		10%	

الملاحظات على الجدول (4-29):

1. أنّ هدف المقارنة هو معرفة مدى تأثير جودة الإبلاغ المالي وإفصاح الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة بالقيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية بأفترض ثبات العوامل المؤثرة الأخرى.
2. أنّ التأثير قد يكون إيجاباً أو سلباً والذي يعني أنّ عدم جودة الإبلاغ المالي وعدم إفصاح الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة سيؤدي إلى هبوط القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية وبالنتيجة هناك تأثير لذلك الإبلاغ في قرارات المستفيدين (العراقية للأعمال الهندسية، الوطنية للأستثمارات السياحية، فندق المنصور).
3. أنّ التأثير قد يكون إيجاباً ويساهم في ارتفاع قيمة السهم السوقية (مصرف آشور، مدينة ألعاب الكرخ، الحديثة للإنتاج الحيواني...).
4. هناك بعض الوحدات الاقتصادية التي لم تتأثر قيمتها السوقية بجودة الإبلاغ المالي واستمرت قيمة السهم السوقية في الارتفاع بغض النظر عن جودة إبلاغها المالي أو مدى إفصاحها عن إلتزاماتها المحتملة (الألبسة الجاهزة، بغداد لمواد التغليف، العراقية للمنتجات الزراعية).
5. أنّ القيمة السوقية تتأثر بجودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة قياساً إلى الوسط الحسابي لنمو القيمة السوقية وبالنتيجة بيان الأثر المترتب عليها.

3.4. المبحث الثالث: تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية: The Effect of the Quality of Financial Reporting in Market Value : أن جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة يمكن أن تؤثر في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية السوقية وكذلك تأثيرها في قرارات المستفيدين من المعلومات المالية المقدمة في القوائم المالية التي تعدها الوحدة الاقتصادية، ومن أجل اختبار صحة فرضيات البحث سيتم استعمال الأدوات الإحصائية الآتية :

- (1) اختبار (T) : بيان العلاقة بين متغير جودة الإبلاغ المالي والقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية (عدد الأسهم * سعر الاغلاق السنوي) ومقارنة نتيجة اختبار (T) المحسوبة مع قيمة (T) الجدولية.
 - (2) اختبار (F) : تحديد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وبيان مدى قبول صحة الفرضية أو رفضها عن طريق مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيمة (F) الجدولية.
 - (3) قيمة (R^2): لمعرفة جودة نموذج الإنحدار بين متغيرات العينة.
 - (4) معامل الارتباط (correlation / R) : معامل الارتباط البسيط الذي يشير إلى قيمة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
 - (5) معامل Cronbach's Alpha: قياس درجة ثبات فقرات الاستبانة من الدرجة الكلية (0.8).
 - (6) الإنحراف المعياري (σ): تحديد التشتت وهو يقوم على احتساب الإنحراف عن متوسط القيم.
 - (7) الوسط الحسابي: هو مجموع مفردات العينة مقسوماً على عددها.
 - (8) القيمة الاحتمالية (P.value): تعني قيمة معامل الخطأ بين متغيرات العينة.
- أنّ الأدوات الإحصائية السابقة سيتم استعمالها لاختبار صحة فرضيات البحث على وفق ما تقتضيه دلالة الاختبار لإثبات صحة فرضيات البحث وبحسب الآتي:

1.3.4. الفرضية الأولى: لغرض اختبار فرضية البحث الفرعية الأولى " أن جودة الإبلاغ المالي تؤثر في القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية" سيتم اختبار صحة فرضية البحث الفرعية الأولى " أن لجودة الإبلاغ المالية تأثير في القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية" سيتم تطبيق اختبار (T) وكما يأتي:

1.1.3.4. تأثير جودة المستحقات في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية : لغرض معرفة تأثير جودة المستحقات في قيمة السهم، تم حساب المتوسطات لعينة البحث والانحراف المعياري من أجل حساب قيمة (T) ومقارنتها مع (T) الجدولية لمعرفة التأثير المعنوية للعينة الإحصائية، وكذلك قياس قيمة (R²) لمعرفة جودة نموذج الانحدار وكانت النتائج كما في الجدول (4-30) وبحسب الآتي:

جدول (4-30)					
دلالة جودة المستحقات في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية					
ت	الوحدة الاقتصادية	R ²	T _{cal}	T _{tab}	Sign
1	مصرف آشور للاستثمار	.060	4.082	2.132	معنوية
2	مصرف دجلة والفرات	.453	8.575	2.132	معنوية
3	مصرف الشرق الأوسط	.474	5.896	2.132	معنوية
4	مصرف الائتمان العراقي	.626	6.627	2.132	معنوية
5	مدينة العاب الكرخ	.573	2.877	2.132	معنوية
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	.799	5.396	2.132	معنوية
7	بغداد العراق للنقل العام	.713	4.604	2.132	معنوية
8	البادية للنقل العام	.899	5.400	2.132	معنوية
9	إنتاج الالبسة الجاهزة	.198	4.347	2.132	معنوية
10	الهلال الصناعية	.571	6.419	2.132	معنوية
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	.570	8.576	2.132	معنوية
12	العراقية للأعمال الهندسية	.741	6.960	2.132	معنوية
13	فندق بابل	.946	5.149	2.132	معنوية
14	فندق السدير	.317	8.676	2.132	معنوية
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	.306	9.235	2.132	معنوية
16	فندق المنصور	.061	12.925	2.132	معنوية
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	.755	4.610	2.132	معنوية
18	الشرق الأوسط لإنتاج الأسماك	.856	5.363	2.132	معنوية
19	العراقية للمنتجات الزراعية	.758	5.773	2.132	معنوية
20	العراقية للإنتاج اللحوم	.388	12.174	2.132	معنوية
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج (SPSS)					

2.1.3.4. تأثير جودة الإبلاغ المالي في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية : لغرض معرفة تأثير جودة الإبلاغ المالي في قيمة السهم، تم حساب المتوسطات لعينة البحث والانحراف المعياري من أجل حساب قيمة (T) ومقارنتها مع (T) الجدولية لمعرفة التأثير المعنوية للعينة الإحصائية، وكذلك قياس قيمة (R) لمعرفة جودة نموذج الانحدار وكانت النتائج كما في الجدول (4-31):

جدول (4-31)					
دلالة تأثير جودة الإبلاغ المالي في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية					
ت	الوحدة الاقتصادية	R^2	T_{cal}	T_{tab}	Sign
1	مصرف آشور للاستثمار	.600	4.082	2.132	معنوية
2	مصرف دجلة والفرات	.763	8.575	2.132	معنوية
3	مصرف الشرق الأوسط	.275	5.896	2.132	معنوية
4	مصرف الائتمان العراقي	.307	6.627	2.132	معنوية
5	مدينة العاب الكرخ	.964	2.880	2.132	معنوية
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	.811	5.397	2.132	معنوية
7	بغداد العراق للنقل العام	.208	4.605	2.132	معنوية
8	البادية للنقل العام	.899	5.393	2.132	معنوية
9	إنتاج الالبسة الجاهزة	.894	4.379	2.132	معنوية
10	الهلال الصناعية	.380	6.414	2.132	معنوية
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	.587	7.771	2.132	معنوية
12	العراقية للأعمال الهندسية	.662	6.972	2.132	معنوية
13	فندق بابل	.928	-5.149	2.132	غير معنوية
14	فندق السدير	.594	8.676	2.132	معنوية
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	.960	9.234	2.132	معنوية
16	فندق المنصور	.691	12.925	2.132	معنوية
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	.882	4.611	2.132	معنوية
18	الشرق الأوسط لإنتاج الأسماك	.272	5.362	2.132	معنوية
19	العراقية للمنتجات الزراعية	.400	5.785	2.132	معنوية
20	العراقية للإنتاج اللحوم	.195	12.174	2.132	معنوية

الملاحظات على الجدول (4-30,31) :

1. تم استخراج (T) الجدولية، إذ كانت (2.015) وبدرجة حرية (0.05)، وبالمقارنة مع (T) المحسوبة وجد أنّ هناك تأثيراً معنوياً لجودة الإبلاغ المالي على قيمة السهم السوقية لعينة البحث.
2. وجود ارتباط لجودة الإبلاغ المالي يتراوح بين القوي والمتوسط لأغلب الوحدات الاقتصادية فيما هناك أربع وحدات لديها ارتباط ضعيف نوعاً ما هي (مصرف الشرق الأوسط، بغداد العراق للنقل العام، الشرق الأوسط لإنتاج للأسمك، العراقية لإنتاج للحوم).
3. وجود ارتباط لجودة المستحقات يتراوح بين القوي والمتوسط لأغلب الوحدات الاقتصادية فيما هناك ثلاث وحدات لديها ارتباط ضعيف نوعاً ما هي (مصرف آشور، إنتاج الالبسة الجاهزة، فندق المنصور).
4. أثبتت صحة فرضية البحث الأولى " أنّ جودة الإبلاغ المالي تؤثر في القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية" عن طريق وجود تأثير معنوي لجودة الإبلاغ المالي في قيمة الوحدة الاقتصادية بدلالة الجدول(4-27) والجدول (4-28) ودلالة قيمة اختبار(T) المحسوبة مع قيمة (T) الجدولية.

2.3.4. أثبات الفرضية الفرعية الثانية والثالثة : لغرض أثبات صحة فرضية البحث الفرعية الثانية " أن للإبلاغ المالي - عن الإلتزامات المحتملة - تأثيراً في تعزيز القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية" والفرضية الفرعية الثالثة" أن الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة يؤدي إلى توفير معلومات ملائمة عن الوحدة الاقتصادية تؤثر إيجاباً في القرار المتخذ من المستثمر" تم توزيع استمارة استبيان استقصائية لمعرفة مدى تأثير قرارات المستفيدين بجودة الإبلاغ المالي للإلتزامات المحتملة في تحديد القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية وتأثير ذلك في القرار المتخذ بناءً على درجة الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة في القوائم المالية وبحسب الآتي:

1.2.3.4. عرض نتائج الاستبانة وتحليلها Present the results of the questionnaire and analysis: لمعرفة رأي المستثمرين والوسطاء في مدى تأثير الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة على وفق المعايير المحاسبية الدولية في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية، قام الباحث بإعداد استمارة (استبانة) استطلع فيها آراء المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تضمنت الاستبانة (20) سؤالاً يتعلق بمحوري الاستبيان الأول منها " تتأثر القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية تبعاً لجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية " والثاني " تؤثر جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في قرارات أصحاب المصالح" وقد اعتمد في صياغة الاستبانة على النتائج التي توصلت إليها الأبحاث المنشورة في الدوريات والمرتبطة بمشكلة البحث فضلاً عن الفرضيات التي أنطلق منها البحث سعياً لإثبات صحتها أو عدمها، ولاختبار صدقها عرضت على مجموعة من الأساتذة المحكمين في مجالات اختصاص متنوعة وبواقع (7) محكمين مبينة أسماؤهم ومواقع عملهم في الملحق(5)، وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول دمج أو حذف أو تعديل بعض الفقرات وتم الأخذ بالتغييرات المقترحة وتعديل صيغة الاستبانة بما يتلاءم مع أهداف وفرضية البحث، وبعد أن استقرت صيغتها النهائية المبينة في الملحق (6)، إذ جرى توزيعها على مجتمع البحث وأعيد استلامها باليد من قبل الباحث، وفي أدناه تفاصيل استمارة الاستبانة ومجتمع البحث ومواصفات عينته وتحليل نتائج الاستبانة الموزعة وبحسب الآتي:

2.2.3.4. تفاصيل استمارة الاستبانة ومجتمع البحث ومواصفات عينته

أولاً: تفاصيل استمارة الاستبانة : بعد أن عرف الباحث مجتمع البحث بهدف الاستبانة وأهداف البحث بوجه عام تم توزيعها على مجتمع البحث وهم (المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية) بهدف التعرف على التحصيل الأكاديمي ومكان العمل والعنوان الوظيفي وسنوات الخبرة (البيانات الديمغرافية).

ثانياً: مجتمع البحث وعينته : اختار الباحث المدراء والمستثمرين والمحللين والاكاديميين من ذوي الخبرة والمعرفة والدراية العلمية والعملية في مجال الاستثمار؛ لأن الباحث يرى أنّ الفئات المذكورة هي المحفز نحو تطوير إعداد التقارير المالية باعتبارهم أكثر المستفيدين من الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة ومدى تأثيرها على القرارات المتخذة، وبلغ عدد استمارات الاستبانة الموزعة (53) وبحسب الآتي :

عدد الاستمارات المعادة (43)، الصحيحة منها (38) استمارة أما المستبعدة (5)، موزعة على (9) مدراء و (15) مستثمر و (11) محلل مالي و (3) أكاديمي، خضعت للتحليل، وكما موضح في الجدول (4-32) وحسب الآتي:

جدول (4-32)							
استمارات الاستبانة الموزعة والمعادة والصحيحة							
المستبعدة		الصحيحة		المعادة		الموزعة	
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
%9	5	%72	38	%81	43	%100	53
المصدر: إعداد الباحث							

3.2.3.4. النتائج الاحصائية لاستمارات الاستبيان الموزعة: استخدم الأسلوب المباشر في توزيع الاستبانة واستردادها، وكانت النتائج باستعمال برنامج (برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية/SPSS) وكما يأتي:

1. اختبار صلاحية البيانات المدخلة: يدل على صحة الادخلات وعدم وجود فقرات مستبعدة

جدول (4-33)			
موجز حالة المدخلات			
التفاصيل		N	%
الحالات	الصالحة	38	100.0
	المستبعدة	0	.0
	المجموع	38	100.0

2. اختبار معامل ألفا كورنباخ المعبر عن مدى الثبات في فقرات الاستبيان (0.668) وهي نسبة جيدة

جدول (4-34)	
درجة الموثوقية	
معامل ألفا كورنباخ	العناصر
.784	20

3. تصنيف الاستثمارات الموزعة على وفق المستوى الأكاديمي

جدول (4-35) توزيع الاستبانة على وفق المستوى الأكاديمي					
التفاصيل	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	محاسب قانوني	دبلوم
التكرار	2	2	21	2	11
النسبة	%5.3	%5.3	%55.3	%5.3	%28.8

4. تصنيف الاستثمارات الموزعة على وفق قطاعات العمل

جدول (4-36) توزيع الاستبانة على وفق قطاعات العمل			
التفاصيل	عام	مختلط	خاص
التكرار	3	2	33
النسبة	%7.9	%5.3	%86.8

5. تصنيف الاستثمارات الموزعة على وفق طبيعة العمل

جدول (4-37) توزيع الاستبانة على وفق طبيعة العمل				
التفاصيل	مدير	مستثمر	أكاديمي	محلل مالي
التكرار	9	14	4	11
النسبة	%23.7	%36.8	%10.5	%28.9

6. تصنيف الاستثمارات الموزعة على وفق سنوات الخبرة

جدول (4-38) توزيع الاستبانة على وفق سنوات الخبرة			
التفاصيل	10 -	20-11	-21
التكرار	18	10	10
النسبة	%47.4	%26.3	%26.3

3.2.3.4. التحليل الإحصائي: تم استعمال أدوات الإحصاء الوصفي والمتمثلة بـ (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري) و(معامل الاختلاف) لتقدير التشتت المطلق لإجابات العينة عن الوسط الحسابي وبما أنّ المتغير الذي يعبر عن الخيارات (أتفق تماماً، أتفق، محايد، لا أتفق، لا أتفق تماماً) مقياس ترتيبي والأرقام التي تدخل في

البرنامج تعبر عن الأوزان Weights وهي ((أتفق تماماً=5 ، أتفق=4، محايد=3، لا أتفق=2، لا أتفق تماماً=1))
وبالنتيجة فإن تحليل نتائج الاستبانة تظهر الآتي:

أولاً: محور القيمة السوقية الوحدة الاقتصادية (Y) : تتأثر القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية تبعاً لجودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

جدول (39-4)						
بيانات المحور الأول القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية						
لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	المقاييس	فقرات محور القيمة السوقية
0	2	4	17	15	التكرار	1 يهتم مستعمل المعلومات بكون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معدة على وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية.
0%	5%	11%	45%	39%	النسبة	
1	2	6	15	14	التكرار	2 يهتم مستعمل المعلومات بإفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة التي قد تؤثر مستقبلاً في القيمة السوقية.
3%	5%	16%	39%	37%	النسبة	
1	2	4	19	13	التكرار	3 تتأثر قرارات المستثمر تبعاً لما تتضمنه القوائم المالية من معلومات وافية ودقيقة عن الإلتزامات المحتملة للوحدات الاقتصادية.
3%	5%	10%	49%	33%	النسبة	
0	0	8	21	9	التكرار	4 يؤثر وجود تفاصيل عن الإلتزامات المحتملة في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية.
0%	0%	21%	55%	24%	النسبة	
1	3	3	19	12	التكرار	5 إفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة بشكل كاف يجعل قوائمها المالية أكثر عدالة .
3%	8%	8%	50%	32%	النسبة	
1	3	3	19	12	التكرار	6 إفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة بشكل كاف تعزز قيمة السهم السوقية.
3%	8%	8%	50%	32%	النسبة	
4	2	5	12	15	التكرار	7 عدم إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن الإلتزامات المحتملة يعود لتأثيره السلبي بقيمتها الاقتصادية.
11%	5%	13%	32%	39%	النسبة	
4	2	5	12	15	التكرار	8 عدم إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن الإلتزامات المحتملة يعود لتأثيره السلبي على سمعتها في السوق.
11%	5%	13%	32%	39%	النسبة	
0	3	5	16	14	التكرار	9 إنَّ عدم الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة يؤثر على المركز المالي مستقبلاً.
0%	8%	13%	42%	37%	النسبة	
1	2	7	18	10	التكرار	10 أنّ وجود إلتزامات محتملة لدى الوحدة الاقتصادية يؤثر في إتخاذ القرارات الاستثمارية.
3%	5%	18%	47%	26%	النسبة	

وتم حساب الوسط الحسابي (المتوسط المرجح) وهو (0.8) حاصل قسمة (5/4)، حيث 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية ، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة ، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و 5 تمثل عدد الاختيارات ويصبح التوزيع حسب الجدول كالاتي: المتوسط المرجح المستوى من 1 إلى 1.79 لا أتفق بشدة. من 1.80 إلى 2.59 لا أتفق، من 2.60 إلى 3.39 محايد، من 3.40 إلى 4.19 أتفق، من 4.2 إلى 5 أتفق تماماً.

وكذلك تم استخراج الإنحراف المعياري وحساب معامل الاختلاف لمعرفة مدى الانسجام بين فقرات المتغير المتابع (Y) القيمة السوقية وكما يأتي:

جدول (40-4)					
الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الأول					
ت	فقرات محور قيمة الوحدة الاقتصادية	الوسط	الإنحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
1	يهتم المستثمر بكون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معدة على وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية.	4.18	.834	20%	أتفق تماماً
2	يهتم المستثمر بإفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة التي قد تؤثر مستقبلاً في القيمة السوقية.	4.03	1.000	25%	أتفق
3	تتأثر قرارات المستثمر تبعاً لما تتضمنه القوائم المالية من معلومات وافية ودقيقة عن الإلتزامات المحتملة للوحدات الاقتصادية.	4.11	.894	22%	أتفق
4	يؤثر وجود تفاصيل عن الإلتزامات المحتملة في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية.	4.03	.677	17%	أتفق
5	إفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة بشكل كاف يجعل قوائمها المالية أكثر عدالة .	4.00	.986	25%	أتفق
6	إفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة بشكل كاف تعزز قيمة السهم السوقية.	4.00	.986	25%	أتفق
7	عدم إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن الإلتزامات المحتملة يعود لتأثيره السلبي بقيمتها الاقتصادية.	3.76	1.384	37%	أتفق
8	عدم إبلاغ الوحدة الاقتصادية عن الإلتزامات المحتملة يعود لتأثيره السلبي على سمعتها في السوق.	3.76	1.384	37%	أتفق
9	إنّ عدم الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة يؤثر على المركز المالي مستقبلاً.	4.03	1.000	25%	أتفق
10	إنّ وجود إلتزامات محتملة لدى الوحدة الاقتصادية يؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.89	.953	24%	أتفق
	النتيجة	3.98	.530	13%	أتفق

$$** \text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الإنحراف المعياري}}{\text{المتوسط}} \times 100 \text{ (لقياس مدى التشتت)}$$

ثانياً: محور الإلتزامات المحتملة: تؤثر جودة الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في قرارات أصحاب المصالح.

جدول (41-4)

بيانات المحور الثاني / الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة

لا أتفق تماماً	لا أتفق	محايد	أتفق	أتفق تماماً	المقياس	فقرات محور الإلتزامات المحتملة
0	2	4	17	15	التكرار	1 يهتم المستثمر بكون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية تحتوي على أفضل تقدير للإلتزامات المحتملة.
0%	5%	11%	45%	39%	النسبة	
1	2	6	15	14	التكرار	2 يهتم المستثمر بإفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة
3%	5%	16%	39%	37%	النسبة	
0	0	8	21	9	التكرار	3 يؤثر وجود تفاصيل عن الإلتزامات المحتملة في قرارات المستثمر.
0%	0%	21%	55%	24%	النسبة	
3	2	15	11	7	التكرار	4 تمتلك الوحدات الاقتصادية المعرفة والفهم الكامل للتعرف على ما يعد التزاماً محتملاً.
8%	5%	39%	29%	18%	النسبة	
0	4	3	18	13	التكرار	5 تتمتع الوحدات الاقتصادية بالقدرات البشرية والمحاسبية والمعرفية التي تمكنها من قياس الإلتزامات المحتملة.
0%	11%	8%	47%	34%	النسبة	
1	6	7	15	9	التكرار	6 عدم ابلاغ الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة يعود لعدم توافر معايير محاسبية محلية.
3%	16%	18%	39%	24%	النسبة	
0	5	8	17	8	التكرار	7 عدم الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة يعود لضعف إمكانيات الوحدة الاقتصادية من الناحية المحاسبية.
0%	13%	21%	45%	21%	النسبة	
3	5	7	15	8	التكرار	8 يعود سبب عدم ابلاغ الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة لعدم قدرتها على الوفاء بها.
8%	13%	18%	39%	21%	النسبة	
0	3	9	20	6	التكرار	9 يساهم عدم وضوح متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح لدى الوحدات الاقتصادية في عدم الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة.
0%	8%	24%	53%	16%	النسبة	
1	6	15	13	3	التكرار	10 تولي الوحدات الاقتصادية العراقية اهتمام واضح في الإفصاح عن إلتزاماتها المحتملة على وفق أفضل تقدير بغض النظر عن تأثيراته.
3%	16%	39%	34%	8%	النسبة	

وتم حساب الوسط الحسابي واستخراج الإنحراف المعياري وحساب معامل الاختلاف لمعرفة مدى الانسجام بين فقرات المتغير المستقل (X) الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة وكما يأتي:

جدول (42-4)					
الوسط الحسابي والإنحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الثاني					
ت	فقرات محور القيمة السوقية	المتوسط	الإنحراف المعياري	معامل الاختلاف	النتيجة
1	يهتم المستثمر بكون القوائم المالية للوحدات الاقتصادية تحتوي على أفضل تقدير للإلتزامات المحتملة	4.18	.834	20%	أتفق تماماً
2	يهتم المستثمر بإفصاح الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة	4.03	1.000	25%	أتفق
3	يؤثر وجود تفاصيل عن الإلتزامات المحتملة في قرارات المستثمر.	4.03	.677	17%	أتفق
4	تمتلك الوحدات الاقتصادية المعرفة والفهم الكامل للتعرف على ما يعد التزاماً محتملاً.	3.45	1.108	32%	أتفق
5	تتمتع الوحدات الاقتصادية بالقدرات البشرية والمحاسبية والمعرفية التي تمكنها من قياس الإلتزامات المحتملة.	4.05	.928	23%	أتفق
6	عدم ابلاغ الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة يعود لعدم توافر معايير محاسبية محلية.	3.66	1.097	30%	أتفق
7	عدم الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة يعود لضعف إمكانيات الوحدة الاقتصادية من الناحية المحاسبية.	3.74	.950	25%	أتفق
8	يعود سبب عدم ابلاغ الوحدة الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة لعدم قدرتها على الوفاء بها.	3.53	1.202	34%	أتفق
9	يساهم عدم وضوح متطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح لدى الوحدات الاقتصادية في عدم الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة.	3.76	.820	22%	أتفق
10	تولي الوحدات الاقتصادية العراقية اهتمام واضح في الإفصاح عن إلتزاماتها المحتملة على وفق أفضل تقدير بغض النظر عن تأثيراته.	3.53	.927	26%	أتفق
	النتيجة	3.771	.463	12%	أتفق

ولاختبار صحة الفرضيتين الفرعيتين الثانية والثالثة تم استعمال خاصيتي الارتباط والانحدار بين المتغيرين (X,Y) عن طريق معادلة الانحدار الخطي البسيط ($Y = BX + a$) وبيان مدى الارتباط بينهما باستعمال معامل ارتباط بيرسون لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل (الإلتزامات المحتملة) على المتغير التابع (قيمة الوحدة الاقتصادية) تنبئ النتائج الظاهرة في الجدول (43-4) وحسب الآتي:

جدول (43-4)						
قيم معامل الارتباط وقيم ($F-R^2-\beta$ -P.value) لنماذج الانحدار بين متغيرات الاستبيان						
المتغير المستقل (X)	Correlation	F.cal	P.value	R ²	β	المتغير التابع (Y)
الإلتزامات المحتملة	0.600	20.301	.0000673	0.600	0.687	قيمة الوحدة الاقتصادية
F.tab = 4.17						

نتائج الاستبانة الاستقصائية :

أ. عدم وجود مدخلات خاطئة بدلالة الجدول (4-33).

ب. مقبولة درجة الثبات بين فقرات الاستبانة بدلالة الجدول (4-34).

ج. إن حملة شهادة البكالوريوس هم الأعلى وبنسبة (56%) والعاملين في القطاع الخاص بنسبة (77%).

والذين لديهم خبرة في مجال العمل تزيد عن (10) سنوات بنسبة (53%).

د. وجه الاستبيان أساساً إلى شريحة المستثمرين والوسطاء الماليين بصورة اساسية وهو ما تم تحقيقه في

توزيعها، إذ بلغت النسبة (66%) من مجموع المستطلعة آراؤهم بدلالة الجدول (4-38).

هـ. بدلالة الجدول (4-43) يتبين أنّ هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية معنوية بين متغيرات البحث (قيمة الوحدة

الاقتصادية . الإلتزامات المحتملة) بوجود معامل تأثير (F) المحسوبة بمقدار (20,301) وهي أكبر من (F)

الجدولية وقيمتها (4.17).

مما تقدم من تحليل نتائج الآراء المستطلعة في استمارة الاستبانة، يتضح صحة فرضية البحث الثانية وهي "

أنّ الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة يؤدي إلى توفير معلومات ملاءمة عن الوحدة الاقتصادية تؤثر إيجاباً في القرار

المتخذ من المستثمر " ويدعم الفرضية الأولى التي تم إثباتها سابقاً وهي " أنّ لجودة الإبلاغ المالي والإبلاغ المالي عن

الإلتزامات المحتملة تأثير في تحسين القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية".

وبأثبات فرضيات البحث الفرعية الثلاث تثبت صحة الفرضية الرئيسة للبحث والتي تنص على " أنّ الإبلاغ

المالي عن الإلتزامات المحتملة يؤثر في قيمة الوحدة الاقتصادية"

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

بعد اكمال الإطار المفاهيمي للإلتزامات والتطرق إلى كيفية الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة والجانب التطبيقي والذي تضمن قياس جودة المستحقات وجودة الإبلاغ المالي وتحليل التقارير المالية وبيان مدى إبلاغ الوحدات الاقتصادية عن إلتزاماتها المحتملة للوحدات الاقتصادية عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فضلاً عن تحليل نتائج الاستبانة يمكن تحديد النتائج الآتية:

1.5. المبحث الأول : الاستنتاجات Conclusions

1. تعني الجودة عموماً القيام بالعمل وفق المواصفات المتفق عليها من أصحاب الشأن أو مستعملي المنتج النهائي، وتعني محاسبياً هي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي وبما يقدم معلومات موثوقة في إتخاذ القرارات من المستفيدين.
2. إنّ تحليل عينة البحث أثبت أنّ جودة الإبلاغ المالي تؤثر في قيمة السهم السوقية سلباً أو إيجاباً وبالنتيجة في قيمة الوحدة الاقتصادية.
3. إنّ تحليل استطلاع آراء المستفيدين قد أظهر وجود تأثير للإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة في قرارات المستثمرين ومتخذي القرارات المبنية على المعلومات الواردة في القوائم المالية وبالنتيجة تأثيره في القيمة السوقية لأسهم الوحدة الاقتصادية.
4. ليس هناك إلتزام تام من الوحدات الاقتصادية العراقية بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بما يتعلق بنوعية القوائم المعدة أو طرق إعدادها.
5. اختلاف مستوى جودة الإبلاغ المالي وجودة المستحقات للوحدات الاقتصادية عينة البحث قياساً إلى الوسط الحسابي لها.
6. إنّ الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة لم يكن بالصورة التي تعكس ملاءمة المعلومات المالية وتمثيلها الصادق في إعداد القوائم المالية لعدد من الوحدات الاقتصادية.
7. إنّ عدم الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة قد يكون عن إهمال أو عدم معرفة من الوحدة الاقتصادية بما يُعدّ إلتزاماً محتملاً أو قد يكون عن سوء نية لإخفاء حقيقة المركز المالي لها.

8. إنَّ عدم الإبلاغ عن الإلتزامات المحتملة في القوائم المالية يؤدي إلى إتخاذ قرارات مبينة على معلومات خاطئة وبما يضر مستخدمي تلك المعلومات.

9. تباين القوائم المالية المعدة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ أنَّ هناك وحدات اقتصادية لم تفصح عن كامل قوائمها (كشف التدفق النقدي مثلاً) أو لم يتم إعدادها بصورة تعكس نتائج النشاط المالي.

10. إنَّ استعمال المستفيدين للمعلومات غير الملاءمة والواردة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية قد يعرضها إلى التقاضي وبالنتيجة يَرتب عليها إلتزامات محتملة ناتجة عن المطالبات القانونية التي سبق، لم تفصح عنها والذي يَرتب خطأ مزدوج على إدارة الوحدة الاقتصادية، يؤدي إلى إتخاذ قرارات عكسية تضر الوحدة الاقتصادية قبل أن تضر مستعمليها.

11. إنَّ عدم وجود معايير محلية تساعد الكوادر المحاسبية على توضيح أسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة يساهم في ضعف الإبلاغ عنها.

12. إنَّ ملاءمة المعلومات وتمثيلها الصادق في القوائم المالية تأتي من ضرورة أتباع أسس صحيحة في تقديم النتائج دون التحيز لطرف على حساب آخر.

13. إنَّ الكشف عن الإلتزامات المحتملة له تأثيرات في عملية إتخاذ القرار من مستعملي القوائم المالية وبالنتيجة التأثير في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

14. هناك غموض ونقص في المعلومات من الوحدات الاقتصادية التي تفصح عن إلتزاماتها بصورة غير مكتملة.

15. اختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة يربك مستعملي القوائم المالية في إتخاذ القرار الصحيح.

16. أنَّ تقرير مراقب الحسابات ومجلس الادارة مع القوائم المالية للوحدات الاقتصادية في بعض فقراتها تتناقض مع بعضها في ما يخص الإبلاغ المالي عن نتائج ممارسة النشاط الاقتصادي وبالنتيجة رفضها من هيئة الأوراق المالية والذي يسبب خسائر مالية ويؤثر على سمعة الوحدة الاقتصادية والذي ينعكس سلباً على قيمة الأسهم السوقية.

2.5. المبحث الثاني: التوصيات Recommendations

بعد استعراض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المبحث الأول يعرض هذا المبحث ما تم استخلاصه من توصيات والتي تم وضعها على أساس ما تم عرضه من مفاهيم في الجانب النظري، وما تم إجراؤه من تحليل للقوائم المالية لعينة البحث فضلاً عن التحليلات الإحصائية التي تم القيام بها في الجانب التطبيقي، وتتمثل التوصيات التي يراها الباحث مهمة لارتباطها بموضوع البحث بحسب الآتي:

1. إصدار معايير محلية تتسق مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية وبما يساهم في تعزيز فهم الكوادر المحاسبية لأسس الاعتراف والقياس والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة.
2. إنَّ الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة مهم جداً لتأثيرها المباشر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية والذي قد يتجاوز ما مخصص لمواجهتها وبالنتيجة يجب الاحتياط عن طريق استعمال بعض الادوات المالية كالمشتقات المالية أو العقود الأجلة للتقليل من مخاطر الإلتزامات المحتملة.
3. إعداد القوائم المالية على وفق الإطار المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية وبما يعكس نتائج النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية.
4. إنَّ عملية إعداد القوائم المالية على وفق الاسس التقليدية لا يعكس النشاط الاقتصادي بصورة صحيحة؛ لذا فإن عملية الإعداد يجب أن تتم على وفق المعايير المحاسبية الدولية النافذة وبما يتلاءم مع النظام المحاسبي المطبق في العراق
5. العمل على إقامة ورش عمل تمهد لإصدار معايير محاسبية ونشرات تفسيرية لتسهيل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وبما يحقق المصلحة لجميع المستفيدين.
6. الاهتمام بجودة عملية الإبلاغ المالي وبما يعكس ملاءمة وصدق المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي تحقق أقصى منفعة في إتخاذ القرارات.
7. إنَّ الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة يساهم في تحسين القرارات المتخذة من المستثمرين وبما يعزز القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.
8. الاهتمام بالمعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة من الوحدة الاقتصادية لإتخاذ القرار الصحيح من مستعملي تلك المعلومات.

9. على الوحدة الاقتصادية أن تقدم معلومات ذات موثوقية ومصداقية وتعبّر عن عدالة نتائج النشاط بغض النظر عن الاطراف المستفيدة منها.

10. إنّ الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة ضروري لتأثيره في قرارات المستثمرين والذي ينعكس على أداء أسهم الوحدة الاقتصادية في الأسواق المالية.

11. الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المتعلقة بالإلتزامات المحتملة لأجل إتخاذ القرار المبني على أسس صحيحة ومعلومات دقيقة.

12. الاهتمام بقائمة كشف التدفق النقدي وقائمة الملاحظات لما يحتويانه على معلومات مهمة تعزز الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية وبالنتيجة في قرارات المستفيدين.

13. ضرورة توحيد أسس الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة وبما لا يؤدي إلى تضارب في المعلومات.

14. إنّ الإلتزامات المحتملة ليست وقائع محددة يمكن التعرف عليها بسهولة ويسر، فهي قد تكون ضمنية أو صريحة ولكنها مؤثرة على القرارات المتخذة من مستعملي البيانات المالية. وبالنتيجة فإنّها قد تغير المستقبل المالي للوحدة الاقتصادية، إذ إنّ نوع قيمة الإلتزام يمكن أن يؤثر على قدرتها المالية والسيولة النقدية، ومن ناحية أخرى فإنّ الكشف عن المعلومات المتعلقة بالإلتزامات المحتملة يجب أن يكون بصورة شفافة وواضحة، إذ إنّ مستعملي هذه المعلومات ليس لديهم الفهم الكامل والصحيح لأهمية تلك المعلومات، وحتى لا تكون المعلومات غير ذات جدوى، يجب أن يؤخذ مستوى مستعملي هذه المعلومات بعين الاعتبار في إعداد التقارير المالية، فمن غير الممكن أن تستهدف المعلومات شريحة دون أخرى، وهو ما أظهرته نتائج هذه الدراسة أنّ هناك حاجة للمعلومات عن الإلتزامات المحتملة من أصحاب المصالح، فضلاً عن ذلك، فقد وجد أنّ الإلتزامات المحتملة لها تأثيرات مختلفة من ناحية قيمة هذه الإلتزامات، وبالنتيجة فإنّ الإبلاغ المالي عن الإلتزامات المحتملة له تأثير على قرارات المستثمرين، والمحللين الماليين، والأكاديميين، والباحثين.

First: Laws and Regulations

أولاً: القوانين والتعليمات

1. قانون العمل العراقي، (37)، الوقائع العراقية- العراق، العدد4386، تشرين الثاني 2015.
2. تعليمات فرض وجباية ضريبة المبيعات (5)، وزارة المالية العراقية، 2015.
3. تعليمات مالية لاستيفاء ضريبة المبيعات (7)، وزارة المالية العراقية، 1997.

Second: Standards and Accounting rules

ثانياً: المعايير والقواعد المحاسبية

4. المعيار المحاسبي الدولي (1)، (2004)، (عرض البيانات المالية)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISAB)، المملكة المتحدة، ص 557-607.
5. المعيار المحاسبي الدولي (17)، (2004)، (عقود الأيجار)، لجنة معايير المحاسبة الدولية ISAB، ص 856-884.
6. المعيار المحاسبي الدولي (19)، (2004)، (منافع الموظفين)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISAB)، المملكة المتحدة، 906-917.
7. المعيار المحاسبي الدولي (37)، (2004)، (المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة)، لجنة معايير المحاسبة الدولية (ISAB)، المملكة المتحدة، 1526-1559.
8. القاعدة المحاسبية العراقية (9)، (1997)، (الاحتمالات الطارئة والأحداث اللاحقة لتأريخ الميزانية العامة)، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، العراق.
9. ACIPA. 410-30, (2010), (Financial reporting developments Environmental Obligations), American Institute of Certified Public Accountants, USA, p.1-37.
10. ARB50, (1958), Accounting Research Bulletins, (Contingencies), Issued by the Committee on Accounting Procedure American Institute of Certified Public Accountants, USA, pp.1-4.
11. Business taxes law guide, (Sales and Use Tax Law), California State Board Equalization, USA, 2012, p.1-2.
12. CON6, (1985), (Elements of Financial Statements), Financial Accounting Standards Board, USA, pp.1-91.
13. FAS.157, (2010), (Fair Value Measurements), Financial Accounting Standards Board, USA, pp.1-90.
14. FAS.5, (1975), (Accounting for Contingencies), Financial Accounting Standards Board, USA, pp. 1-29.
15. FASB, CON.5, (1984), (Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises), Financial Accounting Standards Board, USA, pp.1-45.
16. FASB, Tec.90-1, (1990), (Accounting for Separately Priced Extended Warranty and Product Maintenance Contracts), Financial Accounting Standards Board, USA, pp.1-9.

17. FASB.8, (2010), (Statement of Financial Accounting Concepts No. 8), Financial Accounting Standards Board, USA, pp.1-32.
18. FIN.45, (2003), (Accounting and Disclosure Requirements for Guarantees), Financial Accounting Standards Board, USA.
19. Financial Reporting Standard 12, (1998), (Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets) issued by the Accounting Standards Board, United Kingdom, pp1-88.
20. FRS12, (1998), (Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets), Accounting Standards Board, UK, pp.1-88.
21. IAASB, (2006), (SUBSEQUENT EVENTS), ISA- IFAC, USA. Pp.1-6.
22. IAS36, (2010), (International Accounting Standard 36:Impairment of Assets), issued by the Accounting Standards Board, United Kingdom.
23. IASCF, (2010), (Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements2010), International Accounting Standards Board Framework, United Kingdom.
24. ICAEW, (2006), (Measurement in Financial Reporting), The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, United Kingdom, pp.1-77 .
25. IFRS, (2010), (Conceptual Framework for Financial Reporting), International Accounting Standards Board© IFRS Foundation, 2010, United Kingdom, pp.1-66.
26. IFRS4, (2009), (Module 4 – Statement of Financial Position), International Accounting Standards Board, UK, pp.1-32.
27. IFRS5, (2009), (Statement of Comprehensive Income and Income Statement), International Financial Reporting Standard, UK, pp.1-34.
28. IFRS6, (2009), (Statement of Changes in Equity and Statement of Income and Retained), International Financial Reporting Standard, UK, pp.1-23.
29. IFRS7, (2009), (Statement of Cash Flows), International Financial Reporting Standard, UK, pp.1-69.
30. IFRS8, (2009), (Notes to the Financial Statements), International Financial Reporting Standard, UK, pp.1-59.
31. IFRS16, 2016), (Leases: A more transparent balance), International Financial Reporting Standard, UK, pp.1-63.
32. IVS.1, (2003), (Market Value Basis of Valuation), International Valuation Standards Committee, edition.6, United Kingdom, pp.94-106.

33. SAC.4, (1995), (*Definition and Recognition of the Elements of Financial Statements*), Australian Accounting Standards Board, Australia, pp.1-101.

34. SAC2, (1990), (*Objective of General Purpose Financial Reporting*), Accounting Standards Board, Statement of Accounting Concepts, Australian, pp.1-16.

35. SSA, (2016), Social Security Administration, Unit of Issue, No. 05-10024, USA, pp.1-23.

Third: Arabic Books

ثالثاً: الكتب العربية

36. بلقاوي، أحمد رياحي، (2009)، (*النظرية المحاسبية*)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط. العربية.

37. الججاوي طلال محمد علي والمسعودي حيدر علي، (2014)، (*المحاسبة المالية المتوسطة*)، ط2، دار الكتب موزعون - ناشرون، العراق.

38. الججاوي، طلال محمد علي، وآخرون، (2009)، (*أساسيات المعرفة المحاسبية*)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.

39. حنان، رضوان حلوه، (2006)، (*النموذج المحاسبي المعاصر*)، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، الإصدار.

40. حنان، رضوان حلوه، (2009)، (*تطور الفكر المحاسبي*)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، الإصدار الثاني.

41. الحياي، وليد ناجي، (2007)، (*المحاسبة المتوسطة*)، الأكاديمية العربية في الدنمارك، www.Ao-academy.org.

42. روبرت، ميجز، وآخرون، (2006)، (*المحاسبة أساس قرارات الأعمال ك 1*)، ط1، دار المريخ للنشر، السعودية.

43. العداسي، احمد محمد، (2011)، (*التحليل المالي للقوائم المالية*)، ط1، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن.

44. لطفي، أمين السيد احمد، (2008)، (*اعداد وعرض القوائم المالية*)، الدار الجامعية، مصر.

45. مطر، محمد، (2004)، (*التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية*)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن.

46. ميحس، فالتر، وميغس، روبرت، (2009)، (*المحاسبة المالية*)، دار المريخ للنشر، السعودية.

47. نور، عبد الناصر إبراهيم، إبراهيم، إيهاب نظمي، (2001)، (*المحاسبة المتوسطة*)، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.

48. الوقاد، سامي محمد، (2011)، (*نظرية محاسبية*)، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

49. Bazley, John, Loren, Nikolai, Jeff. P, Jones, (2010), (intermediate accounting, 11 edition), south-western gengage learning, China.
50. Bragg, Steven. M, (2007), (Accounting Best Practices, 5 edition), John Wiley & Sons, USA.
51. Bragg, Steven. M, (2002), (Accounting Reference Desktop), John Wiley & Sons, USA.
52. Carmichael, R. Whittington, Lynford Graham, (2007), (Financial Accounting and General Topics, 11 edition), John Wiley & Sons, USA.
53. Chase, Morgan, (2012), (Intermediate Accounting-Long Term Debt), Long Beach State University, USA.
54. Edmonds, Thomas p, et al, (2007), (fundament financial & management accounting), McGraw-Hills Irwin, USA.
55. Ehrhardt, Michael, and, Brigham, Eugenef, (2011), (Financial Management: Theory and Practice, 13 edition), southern- western gengage learning, USA.
56. Elliott, Barry, Elliott, Jamie, (2007), (Financial Accounting and Reporting 14ed), Pearson Education Limited, UK.
57. Jacoby, Neil H., Saulnier, Raymond J., (1942), (Term Lending to Business), National Bureau of Economic Research, ISBN: 0-870-14129-5, USA.
58. Kieso, Donald E., Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield, (2012), (Intermediate Accounting, 14th edition), John Wiley & Sons, USA.
59. Libby, Robert, Patricia A. Libby, Daniel G. Short, (2011), (Financial Accounting, 7edition), McGraw-Hills Irwin, USA.
60. Peter G. & Carolyn R. Wilson, (2013), (Accounting for Long-term Assets, Long-term Debt and Leases) NavAcc LLC, USA.
61. Porter, Gary. A, Norton, Curtis .A, (2007), (Financial Accounting for decision makers), Thomson south western, USA.
62. Spiceland, sepe, and, tomassini, (2007), (Intermediate Accounting, 4edition), McGraw-Hills Irwin, USA.
63. Weld, John .J, karmet .d .Larson, and, Barbara chiappetta, (2007), (Principle of Financial Accounting, 18edition), mc graw-hill Irwin, USA.
64. Williams Jan R., et al, (2006), (Financial Accounting, 12edition), McGraw-Hill Irwin, China.

65. Abu Bakar, Nur Barizah, Said, Julia Mohd, (2007), (Historical Cost VERSUS Current Cost Accounting), ACCOUNTANTS TODAY, BUSINESS & ACCOUNTING, www.mia.org,USA.
66. Abuzayed, Bana, Philip Molyneux, and Nedal Al-Fayoumi, (2009), (Market value, book value and earnings), Managerial Finance, Vol. 35 No. 2, UK.
67. Baker, C. Richard, Ding, Yuan, Stolowy, Hervé, (2003), (Income statements by nature and analysis of company performance - an application to U.S. airline companies), University of Massachusetts Dartmouth, www.econpapers.repec.org/USA.
68. Barker, Richard, McGeachin, Anne, (2011), (The Recognition and Measurement of Liabilities in IFRS), Electronic copy available at:www.ssrn.com, No.1952739, USA.
69. Bauwhede, Heidi Vander., (2001), (What Factors Influence Financial Statement Quality?), Prepared for The Euro conference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe, Palermo, Italy.
70. Beest, Ferdy van, Geert Braam, Suzanne Boelens, (2009), (Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics) Nijmegen Center for Economics, Institute for Management Research Radboud University Nijmegen, W.P.09-108, Netherlands.
71. Benston, George J., (2003), (The Quality of Corporate Financial Statements and Their Auditors before and after Enron), Policy Analysis, No.497, November 6, USA.
72. Cebotari1. Aliona, (2008), (Contingent Liabilities: Issues and Practice), IMF, Working Paper International Monetary Fund WP/08/245, USA.
73. Chandrupatla, Tirupathi R., (2009), (Quality and Reliability in Engineering), Cambridge University Press, ISBN: 9780521515221, UK.
74. Cohen, Daniel A., (2003), (Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences), Department of Accounting and Information Management Kellogg School of Management, Northwestern University, UK.
75. Cole, Simon, (2012), (The Impact of Reputation on Market Value), WORLD ECONOMICS, Vol.13, No.3, UK.
76. Currie, Elizabeth, Velandia, Antonio, (2002), (Risk Management of Contingent Liabilities Within a Sovereign Asset-Liability), final version paper on CL with Antonio.doc, Public Disclosure Authorized, wb174069, ISPAIN.

77. Damodaran, Aswath, (2007), (*Return on Capital (ROC), Return on Invested Capital (ROIC) and Return on Equity*), Stern School of Business, SSRN-id1133166, papers.ssrn.com, USA.
78. Darabi, Roya, Faghani, Mehdi, (2012), (*The Disclosure Effects of Contingent Liabilities and Ambiguities On Making Decision by Users of Financial Statements*), International Journal of Business and Commerce Vol. 1, No. 5: ISSN: 2225-2436, Pakistan.
79. Davinci, Leonardo, (2010), (*Applying International Financial Reporting Standards*), Institute of Professional Financial Managers, UK.
80. Diana, Cozma Ighian, (2009), (*Historic cost versus fair value*), Annals of Faculty of Economics, vol.3, issue1, Romania.
81. Dowad, Phil, Catherine Morley, Bruce Darton, Mary Tokar, (2010), (*Measurement of liabilities in IAS 37 International Financial Reporting Standards*), KPMG IFRG Limited, Publication no: 1001025, UK.
82. FDIC, (2008), (*Study of Bank Overdraft Programs*), Federal Deposit Insurance Corporation, USA.
83. Fernandez, Pablo, (2004), (*Company Valuation methods. The most common errors in valuations*), University of Navarra, Spain.
84. Fosbre, Anne B., Ellen M. Kraft, Paul B. Fosbre, (2009), (*THE GLOBALIZATION OF ACCOUNTING STANDARDS: IFRS VERSUS US GAAP*), GLOBAL JOURNAL OF BUSINESS RESEARCH, Volume 3, USA.
85. Garcia, Pedro J. Teruel, Martinez, Pedro Solano, (2007), (*SHORT TERM DEBT IN SPANISH SMEs*), International Small Business Journal, Vol.25, USA.
86. Grullon, Gustavo, Michaely, Roni, (2002), (*Dividends, Share Repurchases, and the Substitution Hypothesis*), THE JOURNAL OF FINANCE, VOL. LVII, NO. 4, USA.
87. Haslam, J., Chow, D., (2012), (*Financial reporting*), University of London International Programmers, AC3091, UK.
88. Hennes, Karen M., (2014), (*Disclosure of contingent legal liabilities*), J. Account. Public Policy 33, United Kingdom.
89. Jasch. Christine, (2003), (*The use of Environmental Management Accounting (EMA) for identifying environmental costs*), Journal of Cleaner Production 11, USA.
90. KABALSKI, Przemysław, (2009), (*Comments on the Objective of Financial Reporting in the Proposed New Conceptual Framework*), Eurasian Journal of Business and Economics, Vol.2 (4), Kyrgyzstan.

91. Kennedy, Jane, Taren Cemitchel, Stephane E. Sefcik, (1998), (*Disclosure of Contingent Environmental Liabilities*), Journal of Accounting Research, Vol. 36 No. 2 autumn, USA.
92. Lewis, Christopher M., Mody, Ashoka, (1998), (*The Management of Contingent Liabilities*), library congress cataloging in publication data, edited by timothy Irwin, et,al, dealing with public risk in private infrastructure, world bank Latin American and Caribbean studies, ISBN 0-8213-4030-1, USA.
93. Man, Mariana, Ravas, Bogdan, Gadau, Liana, (2011), (*Historic cost versus fair value*) Polish Journal of Management Studies, vol. 4, Poland.
94. Marangu, Kenneth, Jagongo, Ambrose, (2014), (*Price to Book Value Ratio and Financial Statement Variables*), Global Journal of Commerce & Management Perspective, Vol.3, Hungary.
95. Marcel, Florian, Cristina. Alina, (2012), (*Environmental Liabilities Accounting : an review of some standards and guidelines*), Journal of Public Administration, Finance and Law, issue: 2, Romania.
96. McDonald, Jason, (2005), (*Dealing with Contingent Liabilities*), National Bureau of Economic Research, 2007, NBER - EASE, Volume 16, University of Chicago Press, Volume ISBN: 978-0-226-38681-2, USA.
97. McNichols, Maureen F., (2002), ((The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors: Discussion)), American Accounting Association, Vol.77, USA.
98. Melchior Vella and Gevit Duca, (2014), (*Public Debt and Contingent Liabilities*), Economic Policy Department, Ministry for Finance, Italy.
99. Miller, Kenneth, (2012), (*The Promissory Note*), UVM Center for Sustainable Agriculture, University of Vermont Extension, USA.
100. Morley, Miranda, (2015), (*Depreciation Expense Account vs. Allowance for a Depreciation Account*), chron.com, USA.
101. Mueller, Gerhard G., 1998, (*The role of financial reporting: discussion*), International Capital Markets, ISBN1-55775-7740, USA.
102. Murthy .P, (2007), (*Product reliability and warranty*), Prod. vol.17 no.3 Sao Paulo, Brazil.
103. Murthy, Djameludin.I, (2002), (*New product warranty*), Int. J. Production Economics 79, USA, pp.
104. Napier, Christopher, (2001), (*Accounting history and accounting progress*), Accounting history, Ns.Vol.l6, No2, Australia.

105. Norouzi, Mohammad, Samadi, Mahmoud, (2013), (*The study of relationship between shareholder values added (sva) and different criteria of the risk adjusted return*), International Research Journal of Applied and Basic Sciences, Vol.5, Iran.
106. Pour, Nahid Mohsen, (2011), (*Identifying different sources of finance to Plc, advantages and limitations*), Kensington College and Business & University of Wales, UK.
107. Realdon, Marco, (2007), (*Book Values and Market Values of Equity and Debt*), Quantitative and Qualitative Analysis in Social Sciences, Vol. 1, USA.
108. Reilly, Robert. F, (2011), (*Is Fair Value Equal to Fair Market Value*), NAPTR-TEC Annual Conference Charleston, South Carolina, USA.
109. Rotblut, Charles , (2010), (*The Importance of Book Value*), American Association of Individual Investors is an independent, issued July 2010,USA.
110. Santana. Luciene, Ivone Luiz Gonçalves, Marilia Nascimento, Luiz Claudio dos Santos Pereira, (2007), (*Disclosure Equitable, Constructive and Legal Liabilities*), ENANPAD, Rio de Janeiro, R22-26, Brazil.
111. Schiff, Jonathan, Schiff, Allens, Rozen, Hannah, (2012), (*Accounting and reporting for contingencies*), Management Accounting Quarterly 1, Vol.13, No.3, USA.
112. Strahan, Philip E., (1999), (*Borrower Risk and the Price and Non price Terms of Bank Loans*), Banking Studies Function, papers.ssrn.com, USA.
113. Thenmozhi, M., (2000), (*MARKET VALUE ADDED AND SHARE PRICE BEHAVIOUR AN EMPIRICAL STUDY OF BSE SENSEX COMPANIES*), Delhi Business Review Vol.1, India.
114. Todd J. Zywicki, (2011), (*THE ECONOMICS AND REGULATION OF BANK OVERDRAFT PROTECTION*), Mercatus Center at George Mason University, No. 11-41, USA.
115. Verdi, Rodrigo S., (2006), (*Financial Reporting Quality and Investment Efficiency*), University of Pennsylvania, <http://papers.ssrn.com>, USA.
116. W. R. Koprowski, Steven J. Arsenault, and Michael Cipriano, (2009), (*Financial Statement Reporting of Pending Litigation: Attorneys, Auditors, and Difference of Opinions*), Fordham Journal of Corporate & Financial Law, Volume 15, Issue 2, Article 3, USA.
117. Wallace, Perry E., (1993), (*Disclosure of Environmental Liabilities under The Securities Laws*), Washington and Lee Law Review, Vol.50, Issue 3, Article 6, USA.
118. Wright, Tiffany C., (2016), (*The Advantages of Long-Term Debt Financing*), Copyright Hearst Newspapers, LLC, USA, smallbusiness.chron.com.

119. Zeff, Stephen A., (2012), (*The Evolution of the IASC into the IASB, and the Challenges it Faces*), American Accounting Association, Vol. 87, No. 3, USA.

سادساً: الدوريات والبحوث العربية Sixthly: Periodicals, Research and Studies Arabic

120. أقاسم، قادة، صلاح، حواس، (2008)، (*التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية*)، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.
121. السعدي، ابراهيم خليل حيدر(2009)، (*مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الأصول*)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (21)، العراق.
122. الشجيري، محمد حويش، المزوري، عباس حسن، (2008)، (*أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة*)، بحث مستل عن رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دهوك.
123. محمد، موفق عبد الحسين، (2012)، (*مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية*)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد السابع، العدد 18، ف1، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.
124. خميس، فاتن عطية، (2010)، (*قياس أثر الإفصاح المحاسبي عن الالتزامات البيئية الاحتمالية على قرارات مستخدمي القوائم المالية*)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
125. عباس، زينب حميدي، (2007)، (*الاثار الاقتصادية لعدم الإفصاح عن الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية*)، مجلة الإدارة والاقتصاد-المستنصرية، العدد 77، العراق.
126. سويد، بسمة، (2012)، (*دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي التكلفة التاريخية - القيمة العادلة*)، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.

سابعاً: المواقع الالكترونية العربية Seventhly: Websites Arabic

127. سوق العراق للأوراق المالية. <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
128. مجموعة زين للاتصالات. <http://www.zain.com/ar/media-center/press-releases/zain>
129. مصرف الرافدين. <http://www.rafidain-bank.gov.iq>
130. هيئة الضرائب العراقية. <http://tax.mof.gov.iq>

ثامناً: المواقع الالكترونية الأجنبية Eighthly: Websites English

131. <http://www.aaahq.org>.
132. <http://www.accountingtools.com>.
133. <http://www.aicpa.org/ABOUT/MISSIONANDHISTORY/Pages/MissionHistory.aspx>.
134. <http://www.ar.wikipedia.org>.
135. <http://www.arabic.peopledaily.com>.
136. <http://www.archive.arabic.cnn.com>.
137. <http://www.bbc.com>.

138. <http://www.britannica.com/topic/European-Community-European-economic-association>.
139. <http://www.fasb.org/home>.
140. <http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/history/resource25>.
141. <http://www.icaew.com>.
142. www.ifrs.org.
143. www.investopedia.com.
144. <http://www.money-zine.com>.
145. <http://www.sec.gov>.
146. <https://www.ifac.org/>.
147. *NBD (2015) Bonds Handbook*/ <http://www.emiratesnbd.com>.

The Effect of the Quality of Financial Reporting of Contingent Liabilities in Promoting the Economic Value of Entity

Abstract:

The Preparation of Financial Statements must reflect activity Economic Entity, and actors in that activity are Contingent Liabilities; as a result of the exercise of that activity, which is of great importance in the Quality of Financial Reporting and its effect on the economic value of the unit, One of the problems facing the Iraqi Economic units is a problem to achieve a high level of Quality of Financial Reporting of economic activities, which is one of the most important elements that achieve appropriate Financial Statements, representation sincere and consequently increase their utility in Take a decisions which represents a value to the users, And to achieve an increase in the market value and then their revenues and the continued sustainability, as they face some problems in the Reporting of Contingent Liabilities that could pose a burden future on them, and as a result, Investors often resort to the Financial statements, for the purpose of knowledge of the Financial position and the offer of Financial information on the nature of the Contingent Liabilities and its ability to predict and its manner of Reporting these Contingent Liabilities, As Financial Reporting Quality at market value linked and affect them a positive or negative, a goal that research seeks to be achieved by assuming that the Quality of Financial Reporting and Financial Reporting for Contingent Liabilities in the improvement of the market value of shares of the economic unit, and that the Reporting of contingent liabilities lead to the provision of information appropriate for the economic union influence in the decision of the investor.

It was measured by the Quality of Financial Reporting and the Quality of the receivables after extracting the operating cash flow of economic research sample units based on mathematical equations and the extent of its impact on the market value of the stock, and analysis of the financial statements of the research sample to see how informed about Contingent Liabilities, And support through the survey sample the views of random Investors in the Iraq Stock Exchange to evaluate the impact on the market value of economic units; depending on the Quality of its Financial Reporting for contingent liabilities that the research sample analysis proved that the Quality of Financial Reporting affect the market value of the stock a positive or negative, If Opinion polls and beneficiaries analysis showed the presence of the effect of the Financial Reporting of contingent liabilities in the decisions of Investors and decision-makers based on the information contained in the financial statements and consequently effect on the market value of

shares Economic Unity, It recommends Find the need for the legislative vacuum which regards the accounting standards in the Iraqi environment dam and in accordance with International Accounting Standards and Financial Reporting Standards, and attention to the Quality of the Financial Reporting process and to reflect the suitability and sincerity of the information contained in the financial statements that achieve maximum benefit in decision-making, as well as attention to the list of flow detection cash and a list of observations of what its inclusion important information strengthen the Financial Reporting and economic Entity and result in beneficiaries decisions.



University of Karbala

**The Effect of Financial Reporting Quality of Contingent Liabilities promoting the
Economic Value of the Entity**

**An analytical Research a sample of Iraqi Economic Entity listed on the Iraq Stock
Exchange for the period 2010-2014**

A Thesis presented by

Ali Khalaf Gatea

To

**The Board of the College of Administration and Economics as part of the
requirements for the degree of Master Science in Accounting**

Supervised by

Prof. Dr. Hayder Ali Jarad al-Masoudi

1437

2016